

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق



مذكرة ماستر

الحقوق
قانون دولي
علاقات دولية

رقم:

إعداد الطالب:
حكيم هنانو

يوم:

أزمة المياه في الشرق الأوسط في ظل قواعد القانون الدولي
" دراسة قانونية وسياسية "

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة محمد خيضر-بسكرة-	أ. د	نصرالدين عاشور
مشرفا	جامعة محمد خيضر-بسكرة-	أ. د	نورالدين نموشي
مناقشا	جامعة محمد خيضر-بسكرة-	أ. د	عادل مستاري



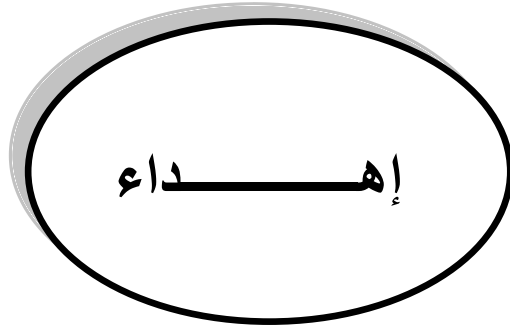
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

" وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ "

صدق الله العظيم

قرآن كريم

الآية 30 سورة الأنبياء



أهدي هذا العمل

إلى

روح والدتي الغالية جعلها الله من أهل الجنة .

والدي الغالي أدامه الله و أطال في عمره .

إلى

زوجتي سندي و أبنائي قرة عيني .

إلى

إخوتي و أخواتي كل واحد باسمه .

إلى

كل الأصدقاء و الزملاء دون استثناء وخاصة

أخي وصديقي زاغز عبد الرزاق .

حكيم هنانو

شكر و عرفان

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أحنى إجلالا و إكبارا لله عز

و جل على توفيقه و عونه

كما أتقدم بجزيل الشكر للأستاذ الفاضل

" نور الدين نموشي "

مؤطر هذا العمل على توجيهاته السديدة

و ما قدمه لي من مساعدة منذ اختيار موضوع الدراسة

حتى انجازها بالشكل الذي تظهر عليه .

كما أتقدم بجزيل الشكر و التقدير لأسرة كلية الحقوق

و على رأسهم

أستاذي " عاشور نصر الدين "

إلى كل من ساعد في الإنجاز هذا البحث

من قريب أو بعيد

حكيم هنانو

مقدمة

*مقدمة:

إذا كانت السنوات السابقة هي سنوات التسابق على البترول كمورد إستراتيجي للطاقة فإن سنوات العقود اللاحقة هي سنوات التنافس و الصراع على الماء كمورد أساسي و حيوي في حياة الشعوب الذي قد يتطور الصراع و التنافس فيه إلى حرب مدمرة مالم تجد الأطراف المتصارعة فيه حلا سلميا مرضى لكافة الأطراف .

وقد أثرت مشكلة المياه في الشرق الأوسط نظرا لأهمية هذه المنطقة و إستراتيجيتها لجعلها بؤرة توتر لحماية مصالح الدول الغربية و التي تعتبر أمريكا و إسرائيل على رأسها و إن كان هناك اختلاف في مفهوم نظام الشرق الأوسط الذي جاء كبديل للنظام العربي الذي تمتد حدوده من المحيط إلى الخليج ويأخذ هذا النظام الجديد . الشرق الأوسطي . باعتبار دول الجوار الجغرافي كإسرائيل وتركيا بهدف القضاء على القيم العربية عموما , والإسلامية خصوصا وهو ما تسعى إليه الصليبية العالمية واليهودية منذ الأزل .

ومن بين هذه الدول التي أدرجتها الولايات المتحدة الأمريكية ضمن النظام الشرق الأوسطي بلدان المغرب العربي و التي تعتبر الجزائر واحدة منها وإن كانت الأزمة في المياه تشمل كافة الوطن العربي من المحيط إلى الخليج فإن الدراسات الحديثة تؤكد أن الجزائر تعاني من هذه المشكلة أيضا حيث أن حصة الفرد من الموارد المائية من 690 متر مكعب سنة 1990 ستخفض إلى 223 متر مكعب عام 2047 وذلك راجع إلى الموارد المائية في الجزائر تعتمد على المجاري المائية التي تغذيها الأمطار بنسبة 14.5 مليار متر مكعب كمصدر أول والمياه الجوفية التي تظم 4.9 مليار متر مكعب سنويا وهي أحواض ضعيفة التغذية.

هذه الإحصائيات تؤكد الفجوة المائية و العجز الحقيقي في المنسوب المياه خاصة إذا علمنا أن عدد السكان سيصل إلى 78 مليون سنة عام 2047 كما هو مفترض وهي كمية لا تتناسب مع هذا العدد السكان مما يجعل الجزائر كغيرها من بقية الدول العربية تعاني هذه المشكلة المفتعلة في قلب الدول العربية بغية جعلها بؤرة دائمة حماية لمصالح الإمبريالية و الصهيونية العالمية .

وتظهر هذه المشكلة (مشكلة المياه) في بلدان الشرق الأوسط بوضوح حيث تشهد هذه المنطقة أزمة متصاعدة قد تؤدي إلى توتر خطير بسبب الخروقات القانونية المستمرة لإسرائيل و دول الجوار الجغرافي في المنطقة و السبب في ذلك راجع إلى عدة عوامل منها :

. ندرة المياه في المنطقة بسبب صحراويتها و ازدياد عدد السكان بنسبة كبيرة حسب ما تؤكد الدراسات و الإحصاءات الحديثة .

. استمرار بعض الدول الأطراف في مصادرة و احتلال حقوق الدول المجاورة لمصادر المياه مع ازدياد الحاجة لهذه الموارد .

كل هذه الأسباب وغيرها قد تزيد من حدة الأزمة وتضعدها خاصة إذا تزامنت مع خلافات أخرى بين الأطراف في شأن قضية إقليمية أو دولية معنية لذلك كان لزاما على دول منطقة الشرق الأوسط التعاون بدلا من الصراع لاحتواء هذه الأزمة , التي قد تؤدي إلى حرب مدمرة في المستقبل بسبب الندرة المياه لذلك يقال أن الحرب القادمة هي حرب المياه .

وللوصول إلى الخيار الأمثل إن فرضية (ديفيد ميتراي) في مبدأ الانتشار و نظرية (أرنس هاس) في نفس المبدأ بشأن إمكانية التعاون الإقليمي القائمة على تبادل المنافع و التكامل بين الأطراف النزاع هي مبدأ بشأن إمكانية التعاون الإقليمي القائمة على تبادل المنافع والتكامل بين أطراف النزاع هي مبدأ الأنجح لحل هذه المشكلة .

ولتحليل هذه النظرية اعتمدنا على دراسة وصفية لواقع الخارطة المائية لدول الشرق الأوسط في الفصل الأول من هذه الدراسة مدعمين ذلك بأهم الإحصائيات والبيانات الحديثة.

أما الفصل الثاني فقد خصصناه لعرض أهم المشاكل المطروحة في منطقة الشرق الأوسط مبيين مواقف الأطراف المعنية بأزمة المياه في المنطقة ومساسها بالأمن المائي .

وخصصنا الفصل الأخير من هذه لعرض أهم البدائل لتجاوز مشكلة المياه في الشرق الأوسط بأبعادها الاقتصادية و السياسية و الأمنية .

وأخير نقول أن مشكلة المياه في الشرق الأوسط مشكلة عويصة من الصعوبة بما كان إيجاد منهج ثابت لتحليلها , وعليه سنعتمد في دراستنا هذه المشكلة المياه على المنهج الإحصائي و المقارن و التاريخي في بعض النقاط .

وإن كانت الدراسات الأكاديمية الحديثة صارت لا تتقيد بمنهج واحد لمعالجة موضوع معين صارت توظف كل ما هو مناسب في كل فقرة وكل جزء و كل فصل .

الفصل الأول

الفصل الأول

الوضع المائي في الشرق الأوسط من منظور قانوني

سنحاول في هذا الفصل أن نتناول الموارد و الاحتياجات المائية لكل دولة من دول الشرق الأوسط بهدف تعيين كميات الداخلية و الخارجية لأي نظام مائي في المنطقة بغرض معرفة وجود الفجوة المائية من عدمها .

وسنعمد في هذه الدراسة على نقاط أساسية هي :

. تحديد المتغير المستقل لعدد السكان من سنة 1990 إلى سنة 2000 ثم إلى سنة 2025 اعتماد على بيانات البنك العالمي BIRD.

. إيراد بيانات الموارد المائية التقليدية و الغير التقليدية ومدى قابليتها للزيادة عند حد معين .

. تحليل الاحتياجات المائية وفقا لاستخداماتها المختلفة المنزلية ، الصناعية و الزراعية و توضيح العلاقة بين الاستخدامات .

. تحديد نصيب الفرد من الموارد المائية قدر بـ 1000 متر مكعب للفرد في السنة حسب برنامج الأمم المتحدة البيئة لحماية الاستقرار المائي .

ونظرا لتميز كل حوض نهري ببعض الخصائص التي تميزه عن غيره من الأحواض و التي تتطلب وضع قواعد خاصة فإننا سنقسم هذا الفصل إلى خمسة مباحث متخذين لكل حوض نهري مبحثا خاصا حتى نركز على المشكلة التي يثيرها استخدام هذا النهر وذلك من خلال دراسة النظام القانوني و الاتفاقات التي تحكم العلاقة بين دول حوض النهر .

فخصصنا المبحث الأول لنهر النيل باعتباره أهم الموارد المائية في منطقة الشرق الأوسط فكان لزاما علينا إلقاء النظر على أهم الاتفاقات المتعلقة به ، والتي تحدد الالتزامات المتبادلة بين دول النيل و جمهورية مصر العربية .

أما المبحث الثاني فجعلناه لنهري دجلة و الفرات حيث تشير استخدامات مياه الفرات عدة تساؤلات حول مشروعية بيع تركيا لفائض المياه و مدى مشروعية المشروعات التركية على الحصص المقررة لدول المصب في دجلة والفرات .

وفي المبحث الثالث : سنتكلم على نهر الأردن إذ الاعتبارات السياسية تبين الحالات المتشابهة التي يثيرها استخدام مياه نهر الأردن في شكل مشاريع تنافسية بين الجانب العربي من جهة و الجانب الإسرائيلي من جهة أخرى .

أما المبحث الرابع :، يعتبر نهر الليطاني فيه أهم الموارد السطحية في لبنان يعاني كغيره المشاكل المطروحة في منطقة الشرق الأوسط ، النهب و الاستغلال المتواصل لمياهه من الجانب الإسرائيلي إلى سوء الاستخدام و بسبب الحرب الأهلية (1975.1991) التي عثرت على مشاريع التنمية فيه .

أما الموضوع المائي في الأراضي العربية المحتلة منذ سنة 1967 و هو آخر المباحث في هذا الفصل ، تكشفه القوانين و الإجراءات المنتهجة من قبل السياسة المائية الإسرائيلية ، بهدف تطوير مشاريعها الزراعية و الصناعية ، وإغراء المزيد من اليهود بالخارج للاستيطان في الأراضي المحتلة ، وفيما يلي تفصيل ذلك :

المبحث الأول

الوضع المائي لنهر النيل و تنظيمها الإتفاقي

ينبع نهر النيل من أواسط إفريقيا ويصب في البحر المتوسط عابرا تسعة دول إفريقية وهي : (أثيوبيا , تنزانيا , كينيا , أوغندا , الزائير , رواندا , بوراندي , السودان و مصر) و يبلغ طول نهر النيل 6800 كلم , تبلغ مساحة حوضه 2.9 مليون متر مربع . ويختلف إيراد النهر السنوي من عام لآخر تبعا لكميات الأمطار , و يبلغ متوسط الإيراد السنوي تقريبا حوالى 84 مليار متر مكعب من المياه .

ويعتمد نهر النيل في الحصول على مياهه على ثلاثة أحواض رئيسية هي :

أ- حوض الهضبة الاستوائية : تعتبر هضبة البحيرات الاستوائية أكثر المناطق عمقا في إفريقيا وتقع داخل حدود كينيا و أوغندا و تنزانيا و الزائير و روندا , و تتكون من مجموعة من البحيرات و الأنهار و الروافد ومن بين هاته البحيرات فكتوريا و بحيرة أد وارد و بحيرة تنجانيقا و بحيرة كيفو .

ب. حوض الهضبة الإثيوبية: و يتكون من ثلاث أحواض صغرى و هي :حوض نهر السوبات حوض النيل الأزرق و حوض نهر عتبرة .

ج. حوض بحر الغزال : يقع في الجزء الغرب من السودان وهو عبارة عن منخفض كبير ومنطقة مستنقعات ضخمة , يبلغ إيراده السنوي 150 مليار متر مكعب , يتكون من مجموعة من البحار الصغرى مثل بحيرة الرزاق و بحر العرب و بحر لول و بحر سويد تونج ونهر يونجو يبلغ متوسط الإيراد السنوي لنهر النيل 84 مليار متر مكعب أما النسبة الباقية موزعة بين مصر و السودان , وتمثل الهضبة الإثيوبية أهم المصادر التي تمد النيل 85 مليار متر مكعب أما بالنسبة الباقية موزعة بين مصر و السودان , وتمثل الهضبة الإثيوبية أهم المصادر التي تمد النيل عند أصوان 85 متوسط الإيراد السنوي للمياه.¹

وعلى الرغم مما يمثله النهر من حيوية للدول المشتركة في حوضه , إلا أن أهمية و احتياجات هذه الدول تتفاوت من دولة لأخرى وفقا لعدة عوامل مثل التابين في مدى توفر

1 الدكتور رشيد سعيد نهرمن حيوية للدول المشتركة في حوضه إلا إستخدام مياهه في الماضي و المستقبل (مترجم عن اللغة الإنجليزية) دار الهلال القاهرة 1993 ص 20 .

مصادر مياه أخرى وكثافة السكان وسعة الرقعة الجغرافية و الأنشطة الزراعية و الصناعية وغيرها .

و لهذا سنحاول في عرض موجز معرفة الموارد و الاحتياجات المائية الحالية و المستقبلية خاصة في مصر والسودان و إثيوبيا.

أولاً: مصر: يقدر إجمالي موارد مصر المائية التقليدية لعام 1990 بـ 63,50 مليار متر مكعب منها 55,5 مليار مكعب , وتغطي مصر احتياجاتها المائية التي تبلغ 57,40 مليار متر مكعب منها 3,1 مليار متر مكعب مخصصة للاستخدامات المنزلية و 4,6 مليار متر مكعب مخصصة للصناعة و الباقي للاستهلاك الزراعي .

ويبلغ نصيب الفرد من الموارد المتاحة سنويا 1221 متر مكعب وهي كمية تزيد عن حد الاستقرار المائي المحدد في إطار هذه الدراسة بـ 1000 متر مكعب .

أما في عام 2000 فقد بلغ إجمالي الموارد المائية في مصر 74,5 مليار متر مكعب وعدد السكان بلغ 62 مليون نسمة بزيادة تقدر بـ 10,55 متر مكعب عن 1990 وهي زيادة عاجز عن مواجهة الاحتياجات المائية المتعدد الأغراض و التي قدرت بـ 13,1 مليار متر مكعب و بالتالي أنخفض نصيب الفرد من 1221 متر مكعب عام 1990 إلى 1194 متر مكعب عام 2000

أما بحلول عام 2025 عندما يصل عدد سكان مصر 86 مليون نسمة فإن الموارد المائية تظل ثابتة 74,50 مليار متر مكعب وفقا لتقديرات عام 2000 تعجز عن مقابلة الاحتياجات المائية المقدرة بـ 103,25 مليار متر مكعب عام من 1221 متر مكعب ، كما ينخفض نصيب الفرد من الموارد إلى 637 متر مكعب أي أقل من حد الاستقرار بـ 203 متر مكعب وهي مؤشرات على حدوث الفجوة المائية مما يعرض المنطقة إلى ضغوطات عالية الموارد المائية.¹

ثانيا السودان : بلغ السكان عام 1990 ، 25 مليون نسمة و إجمال الموارد المالية 22,3 مليار متر مكعب ، كلها من الموارد التقليدية السطحية حيث تشغل حصة السودان من النيل النصيب الأكبر و تقدر بـ 18، 5 مليار متر مكعب.

1 د سامر صلاح الدين مخيمر و خالد جمال الدين حجازي ، أزمة امياه في المنطقة العربية ، (الحقائق و البدائل الممكنة) سلسلة عالم المعرفة ، الكويت 1996 ص 49 .

الفصل الأول

وإن كانت هذه كمية تغطي حاجات السكان فإننا إذا استخدمنا معيار الاستقرار المائي من نصيب الفرد من الموارد البالغ 892 متر مكعب سجل عجز قدره 108 متر مكعب عن حد الاستقرار المائي.

هذا وقد زادت كمية الموارد المستغلة في السودان بحلول عام 2000 بمليارين متر مكعب حصة السودان من قناة جونجلي وصار المبلغ الإجمالي للموارد يقدر بـ24,2 مليار متر مكعب عن عام 1995 و أنخفض نصيب الفرد السنوي من الموارد بمقدار 56 متر مكعب وهو ما يزيد في فجوة الاستقرار المائي¹.

ثالثا : أثيوبيا:تعتبر من أغنى الدول الإفريقية بالمياه ، يجري بها 11 نهرا يبلغ إجمالي الموارد المائية بها 150 مليار متر مكعب، أغلبها من المصادر التقليدية ، أما عدد سكانها فقد بلغ 50 مليون نسمة كأخر إحصاء عام 1991 ، ونصيب الفرد بها بلغ 40 ألف متر مكعب في السنة وهو رقم معيار الاستقرار المائي .

تعاني أثيوبيا مشكلة الجفاف في بعض أراضيها نظرا لشساعة منطقتها الصحراوية كما أنها لم تستخدم أكثرمن600 مليون متر مكعب في سنة 1990 حسب المصادر الأثيوبية لعدم وجود المشاريع الكافية لاستغلال الموارد المائية الهائلة.

رابعا : بقية دول حوض النيل : أوغندا ، تنزانيا ، كينيا ، روندا، الزائير ، بورندا ، لا تعاني هذه الدول بصفة خاصة عجزا مائيا حقيقيا . فكل من أوغندا و تنزانيا و كينيا وروندا تقع على بحيرة فكتوريا و تضل كل من الزائير و روندا على بحيرة جيبوتي ، سيسي سيكو .

تمكن مشكلة هذه الدول في غياب البنية الكافية لمشاريع الري و السدود باستثناء روندا للاستفادة من موارد المياه .

هذا باختصار عن الأوضاع الحالية و المستقبلية لدول حوض النيل و احتياجاتها المختلفة ونظرا لان النيل يربط بين 9 دول متجاورة ، فإن هذه الدول معنية بالمشاكل المتعلقة بنهر النيل و الاستفادة بالأوجه التعاون المختلفة العالقة باتفاقات الثقافية و الإقليمية و الدولية و برامج

المشاريع المشتركة لإرادة هذا النهر وتقاسم موارده عليه سنستعرض الاتفاقات التي تنظم استخدامها ويمكن تصنيف هذه الاتفاقات إلى ثلاث مجموعات هي:

¹ . المرجع السابق من ص 50 إلى ص52 .

1. الاتفاقات التي تلتزم بها أثيوبيا : بما أن المجرى الرئيسي للنيل تأتي 85 من موارده المائية من

الروافد التي تقع في أثيوبيا كان لزاما على الدول السفلى لمجرى النهر أن تمنع أثيوبيا من إقامة مشاريع

على موارد النيل من شأنها أن تمس بحقوقها التاريخية ، وقد تجسد هذا المنع في الاتفاقات التالية :

1. بروتوكول عام 1991 : الموقع في روما بين بريطانيا و إيطاليا والخاص بتقاسم مناطق نفوذ كل من هاتين الدوليتين في شرق إفريقيا . وتقضي المادة الثالثة منه - تتعهد الحكومة الإيطالية بعدم إقامة أي أشغال نهر عتبرة بأغراض الري يكون من شأنها تعديل تدفق مياهيه إلى نهر النيل على نحو محسوس - .

2. المعاهد المبرمة بأديس أبابا عام 1902 بين بريطانيا و أثيوبيا : بشأن الحدود بين أثيوبية و السودان حيث تقتضي المادة منها ((يتعهد إمبراطور الحبشة بعدم إصدار أي تعليمة تتعلق بأي مشروع على النيل أو بحيرة تافا السوبات يمكن أن تسبب اعتراض سيران مياههما إلى النيل ما لم توافق على ذلك مقدما حكومة بريطانيا و حكومة السودان المصرية))¹

3. المذكرات المتبادلة في ديسمبر 1952 بين بريطانيا وإيطاليا و التي تعترف فيها الحكومة الإيطالية بالحقوق المائية المكتسبة لمصر و السودان لمياه النيل الأزرق و النيل الأبيض و تتعهد بعدم إقامة أي منشآت عليها من شأنها أن تنقض من تدفقها إلى النهر الرئيسي² .

4. اتفاق القاهرة المبرم بين مصر و أثيوبيا 1993 لتنمية موارد النيل و تعزيز مصالحها السياسية و الاقتصادية .

وجاء في أحد بنود تعهد الطرفان بعدم ممارسة أي نشاط من شأنه أن يمس مصلحة الطرف الآخر فيما يخص مياه النيل ، كما يتعهد الطرفان بالتعاون في المشروعات ذات الفائدة المتبادلة في إطار خطط التنمية الشاملة و المتكاملة.

و عموما نقول أن تلك الاتفاقات قد فتحت الباب لإنشاء اتفاق عام و شامل في المستقبل يضم كافة دول حوض المتوسط .

¹ . وزارة الخارجية المصرية ، الكتاب الأبيض ، مصر ونهر النيل القاهرة 1983 ص 45 .

² . عصابة الأمم مجموعة المعاهدات ، المجلد الخمسون 1925 ص 282 .

ب- الاتفاقات التي تلتزم بها دول منابع النيل الاستوائية :

هناك 15 % من الموارد المائية لمجرى النيل تأتي من المنابع المائية في الزائير و روندا و بواندي و اغندو و تنزانيا و كينيا . تلتزم هذه الدول باحترام الحقوق التالية لدول أسفل النهر و عدم إقامة مشروعات مضرّة وذلك وفقا للاتفاقات التالية :

1/ اتفاق 1906 المبرم بين حكومة الكونغو المستقلة الزائير حاليا وبريطانيا و الموقع في لندن تقضي المادة الثالثة منه ((أن تتعهد حكومة المستقلة بأن لا يقيم أو تسمح بإقامة أية أشغال على نهريسميليكي أو نهر أساجو، أو بجوار أي منهما يكون من شأنها خفض حجم المياه التي تتدفق في بحيرة "اليرت" ما لم يتم ذلك بالاتفاق مع حكومة السودان))¹

2/ اتفاقية 1929 المبرمة بين مصر وبريطانيا نيابة عن السودان وكينيا و تنجيفا . نتزانيا حاليا . وأوغندا

تقتضي هذه الاتفاقية بعدم إقامة أي مشروع على نهر النيل و روافده أو البحيرات التي تغذيه بموافقة مصر.²

3/ اتفاقية لندن المبرمة في 23 نوفمبر : 1924 بين بريطانيا(نيابة عن تنجيفا) و بلجيكا (نيابة عن بوراند) و الخاصة بنهر تأجير كأحد روافد بحيرة فكتوريا إذ تقتضي المادة الأولى منها على أن "يتعهد الطرفان بأن يعيدا إلى نهر كاجيرا قبل وصوله إلى الحدود المشتركة لكل من تنجيفيا و بوراندا أية كميات من المياه يكون قد تم سريها منه قبل ذلك لغرض توليد الكهرباء .

4/ المذكرات المتبادلة بين مصر و بريطانيا نيابة عن أوغندا في الفترة الممتدة بين 1949-1953 بشأن خزان اوين في أوغندا و تضمنت هذه المذكرات الاتفاق على مساهمة مصر في بناء الخزان بغرض توليد الطاقة الكهربائية من المياه في أوغندا على أن تزيد حصة مصر من مياه النيل لغرض الري وذلك بارتفاع منسوب المياه في بحيرة فكتوريا خلف الخزان.³

ج / التنظيم الاتفاقي بين مصر و السودان :ويمكن أن نعرفه من خلال الاتفاقيات التالية :

1/اتفاق 7مايو 1929 بين مصر و بريطانيا ، جاء هذا الاتفاق في شكل خطابات متبادلة بين مصر و بريطانيا (نيابة عن السودان و باقي دول النيل الواقعة تحت الانتداب (حيث نصت هذه الاتفاقية على عدم القيام بأي عمل من الأعمال على النيل و فروعه من شأنه إنقاص مقدار المياه الذي يصل إلى

¹ وزارة الخارجية المصرية ، مصرنهر النيل ، المرجع السابق ص 18

² عصبة الأمم مجموعة المعاهدات ، المجلد رقم 93 ص 44

³ وزارة الخارجية المصرية ، مصر ونهر النيل ، المرجع السابق ، من ص 94 الى ص 101

الفصل الأول

حصر أو تعديل موعد وصوله أو تخفيض منسوبه مما يعمل على إلحاق ضرر بمصر إلا بعد موافقة مسبقة منها .

كما تنص الاتفاقية على حق مصر في مراقبة مجرى نهر النيل من المنبع إلى المصب وتوفر كل التسهيلات للحكومة المصرية للقيام أو بدراسة و رصد الأبحاث المائية لنهر النيل في السودان¹ غير أن هذه الاتفاقية شهدت عدة انتقادات باستقلال السودان 1956 كونها أبرمت في ظروف سياسية جعلت بريطانيا تضحى بمصالح السودان من أجل مصر كما أن الطابع السياسي لهذه الاتفاقية جعل بريطانيا تمنح مصر حق الاعتراض على المشروعات التي تقوم بها الدول أعالي النهر . هذه الأسباب و غيرها أدت إلى إبرام العديد من اتفاقات و الدليل .

2/ اتفاقية الانتفاع الكامل بمياه النيل المبرمة بين مصر و السودان 08 نوفمبر 1959 تعتبر نموذجا للتعاون بين الدول المشاطرة في مجال استغلال الأنهار الدولية لتحقيق النفع المشترك لكل منهما دون أضرار بحقوق بقية الدول في الشبكة أو إجحاف في الحقوق التاريخية لكل منها وقد بينت الاتفاقية أن النيل في حاجة إلى مشروعات لضبطه ضبطا كاملا لزيادة إيراده للانتفاع التام بمياهه لصالح مصر و السودان ، كما بينت هذه الاتفاقية أن النيل في حاجة إلى مشروعات لضبطه ضبطا كاملا لزيادة إيراده للانتفاع التام بمياهه لصالح مصر و السودان كما بينت هذه الاتفاقية أيضا أن المشروعات المنجزة تحتاج إلى اتفاق و تعاون كامل بين مصر و السودان لتنظيم الاستفادة منها . ومن الجدير بالملاحظة أن دول شبكة النيل- فيما عدا إثيوبيا- لم تتحفظ على أحكام اتفاقية الانتفاع الكامل بمياه النيل لسنة 1959 مما يعني الإقرار الضمني لجميع دول الشبكة . أما إثيوبيا فقد أبدت تحفظا عاما مفاده أن الاتفاقيات المذكورة يجب ألا تخل بحقوقها في مياه النيل دون أن تتحفظ على فكرة التعاون الفني و الاتجاه في إلى معاملة النيل بوصفه موردا مائيا .

¹ المرجع السابق ص 85

المبحث الثاني

الوضع المائي

نهري دجلة و الفرات و تنظيمها الاتفاقي

ينبع نهر الفرات من هضبة الأناضول بتركيا يتكون من نهري- فرات صو و مراد صو- اللذان يجتمعان في قرية كبيان . يبلغ طوله 526 كيلو متر داخل الأراضي التركية ثم يدخل الحدود السورية . حيث تصب فيه ثلاث روافد يبلغ طوله بسوريا حوالي 104 كيلو متر قبل وصوله للحدود العراقية عند منطقة القائم يقطع حوالي 1160 كلم داخل الأراضي العراقية .

يبلغ طول النهر الإجمالي 2300 كلم أما إيراده السنوي (32.28)م³، يعتبر ثالث الأنهار في المنطقة العربية بعد النيل و دجلة¹

أما نهر دجلة فينبع من السفوح الجنوبية لسلسلة جبال طوروس الشرقية تصب فيه مجموعة من الروافد الرئيسية تشكل معظم موارده المائية مثل نهر . بيطان صو . ونهر . كززان صو . ونهر يوطان صو . ويبلغ طوله الإجمالي 1900 كلم و معدل إيراده السنوي حوالي 48م³ من المياه²

ويتشابه النهران في نظامها المائي من حيث مواسم الفيضان و يحتويان على كميات كبيرة من الموارد الرسوبية كما يفقدان كمية كبيرة من المياه في فصل الصيف بسبب تبخر وتنخفض نوعية المياه في الأقسام السفلى من مجريها وذلك بسبب مياه الصرف العائدة من المشاريع والملوثة بشربيات الأسمدة و الأملاح الكيماوية خاصة في منطقة الشرق الأوسط³.

وعليه سنحاول معرفة الأوضاع المائية الحالية و المستقبلية لدول حوضا دجلة و الفرات بدءا بسوريا ثم العراق فتركيا في الأخير .

¹ عز الدين الخير و رسالة الدكتوراه الفرات في ظل القانون الدولي لقارة 1985 ، من ص 310 324

² على غالب أثر المشاريع المائية في أعالي الأنهار على البلدان المجاورة ، ندوة مشكلة المياه في الشرق الأوسط الواقع و المستقبل ، دراسات الشرق الأوسط عمان ، نوفمبر 1991 ص02

³ . طوننش حقان ، وجهة نظر تركيا في مشكلة المياه في الشرق الأوسط ، ملحق صحيفة القبس ، العدد 7432 الخميس 1994/02/24 ، الكويت ص93 .

الفصل الأول

أولاً : سوريا / يبلغ إجمالي الموارد المائية في سوريا عام 1990 ما قدره 56044 مليار متر مكعب ، تتشكل مصادر المياه في سوريا من المصادر السطحية المتمثلة في الأنهار الدافئة الجريان لدجلة ، القرار ،العاصي و اليرموك.....

و المياه الجوفية حيث تمتلك سوريا مجموعة من الطبقات الغنية بالمياه و عموماً نقول أن كمية المياه المتوفرة في سوريا لعام 1990 كافية لتغطية حاجات السكان المائية . لكن الفجوة المائية تحدث بحلول عام 2048 عندما يصل عدد السكان إلى 66 مليون نسمة ويبقى الموارد المائية في ثبات مستمر ¹.

ثانياً: العراق: يبلغ إجمالي الموارد المائية في العراق 67.6 مليار متر مكعب المستغل منها 42,36 مليار متر مكعب تغطي الاحتياجات الحالية ومع تزايد عدد السكان ستعجز عن تلبية حاجيتها المستقبلية² تتمثل الموارد المائية في العراق في المياه السطحية و الجوفية و هو الآن ينتقل تدريجياً من موقف الاستقرار المائي إلى موقف تجاوز حد الاستقرار المائي .

ثالثاً تركيا : يبلغ إجمالي موارد المياه بها 195 مليار متر مكعب منها 134 متر مكعب من الموارد الداخلية و المتجددة و يبلغ عدد سكانها 54 مليون نسمة عام 1988 و الذي يمكن أن يرتفع إلى 68 مليون نسمة عام 200 و إلى 91 مليون نسمة 2025 فإن كمية المياه تغطي الحاجات التركية بدليل بيع تركيا لـ 500 مليار متر مكعب لإسرائيل ³.

هذا باختصار الأوضاع المائية لنهري دجلة و الفرات و فيما يلي معرفة أهم الاتفاقات التي تضمنت استخدام المياه في نهري دجلة و الفرات .

أ. معاهدة تركيا مع دول المجاورة لشحن الأنهار الدولية المشتركة: سنحاول من خلال هذه المعاهدات معرفة موقف تركيا من المعاهدات الدولية التي عقدتها مع الدول المجاورة بشأن الأنهار الدولية و ان كانت لا تخص نهر دجلة و الفرات إلا أنها تعبر عن الموقف القانوني التركي اتجاه الأنهار الدولية و المياه الدولية و المياه التي تعبر الأراضي التركية وفيما يلي:

¹ مخيم وحجازي ، المرجع السابق ، من ص 72 إلى 74

² المرجع السابق من ص 76 إلى 78

³ المرجع السابق ، من ص 86 إلى ص 87 .

1. معاهدة بين تركيا و الإتحاد السوفياتي (7 يناير 1927) : بشأن بناء سد ارليكس على نهر سردارا ، حيث أتفق الطرفان بموجب هذه المعاهدة على توزيع المياه منصفة كما كان عليه الحال قبل السد ، كما يتعهد الطرفان اجتناب أي عمل من شأنه إلحاق ضرر بالطرف الأخر كما يتعهد بمراقبة بناء السدود و الإسهام في تكاليفه .
2. المعاهدة بين تركيا و اليونان (20يونيه 1934) : حول نهر أبيردس ونقضي هذه بإلغاء مشروع أخر مشترك الدراسة بين الدولتين كما تسمح بإقامة الأعمال الانفرادية ، في الحالات المستعجلة بعد الموافقة الطرف الأخر .
3. معاهدة 30 يونيه 1935 : بين تركيا و اليونان ، تلزم هذه المعاهدة كل طرف بتقديم دراسة فنية عن مشروعه للطرف الأخر مدة 03 أشهر للرد ، في حالة الرد بالرفض أو إدخال شروط غير مقبولة يلجأ الطرفان للتحكيم .
4. معاهدة تركيا بلغاريا في 23 أكتوبر 1986 : تخص الإنشاءات المتاحة أو المزمع إنشائها على الأنهار التي تعبر البلدين حيث تنص المادة الأولى ((تتعاون تركيا بلغاريا على تحديد الإنشاءات و الأعمال يمكن إقامتها على الأنهار التي تجتاز البلدين و لمصلحتيهما))¹ .
و عموما نقول أن هذه المعاهدة و غيرها تعبر عن موقف القانون التركي صراحة الذي يعترف بأن نهر النيل الذي يمر عبر أراضي دولتين أو أكثر هو نهر دولي تطبق عليه أحكام و مبادئ القانون الدولي .
بشأن استخدام الأنهار الدولية في الأغراض الملاحية و الغير الملاحية ، حيث يعتبر بأن النهر الذي يمر عبر أكثر من دولة هو نهر دولي خاضع لأحكام القانون الدولي في مجال استغلال مياهه و عدم الإضرار بالدول الأخرى المشاركة في النهر وواجب إحالة الخلاف حال و قوعه للجنة خاصة .
ويظهر لنا من خلال الاستعراض الموجز للتنظيم الاتفاقي لحوضا دجلة و الفرات بشأن استغلال المياه قد قرر بعض القواعد العامة لصالح دولة المجرى الأسفل لهذه و ترك الباب مفتوحا لتسوية المواقف المترتبة على فصل سوريا (دولة المجرى الأسفل) عن تركيا .

¹ د . منصور العادلي ، المرجع السابق ، من ص 461 إلى ص 462

الفصل الأول

عندما صفت الإمبراطورية العثمانية في انتظار اتفاق ثلاثي بين (تركيا ، سوريا ، و العراق) قسمت مياه الفرات تقسيما عادلا .

ثانيا :اتفاقية دجلة و الفرات : في البداية لم تكن هناك مشكلة مطروحة بشأن استخدام نهري دجلة و الفرات لكونهما واقعين تحت سيادة دولة واحدة هي الدولة العثمانية . بانتهاء الكيان السياسي للدولة العثمانية ووقوع كل من سوريا و العراق تحت الانتداب الفرنسي و البريطاني ، أصبح النهر دوليا بعد أن كان وطنيا يخضع لاختصاص ثلاث دول هي دول المجرى الأعلى للفرات و المجرى الأوسط و المجرى الأدنى ، وعقدت عدة اتفاقيات بين دولتا الانتداب (بالنيابة عن سوريا و العراق و تركيا حماية لحقوقهما ومنعا للتصرف الإنفرادي الذي قد تقوم به دولة أعلى المجرى ومن بين هذه الاتفاقات نذكر :

1. معاهد لوزان 23 ديسمبر 1920: عقدت بين بريطانيا و فرنسا (نيابة عن العراق سوريا) تنص مادتها الثالثة على وجوب ((تشكل لجنة لدراسة أي مشروع تنفذه فرنسا لتنظم الري في سوريا يؤدي إلى نقص المياه في الفرات و دجلة بدرجة كبيرة عند دخولها بلاد ما بين النهرين وقد اعترفت هذه المعاهدة للعراق . كدولة مصب . بحق الإطلاع على أي مشروع تنفذه سوريا لتنظيم ريبها عن طريق لجنة تقوم بهذه الدراسة خشية أن يؤدي هذا المشروع إلى نقص المياه في الفرات و دجلة بدرجة كبيرة))¹.

وإن كانت المعاهدة قد تمت بين الدولتين المنتدبتين (فرنسا و بريطانيا) إلا ان أثارها تلزم كلا من العراق و سوريا و انتهاء مدة الانتداب عليها و ذلك حسب قواعد التوارث الدولي للمعاهدات ((كما أن سوريا و العراق بعد استقلالهما لم تصرح بعدم ارتباطهما بهذه المعاهدة مما يؤكد التزامها بأحكامها .

2. معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين تركيا و العراق 29 مارس 1946 : يقضي البرتوكول الملحق بتنظيم الانتفاع بمياه دجلة و الفرات بين الدولتين أن تعلم تركيا العراق عن مشاريعها في بناء السدود و أن تتشاور معها في اختيار مكان الإنشاء خدمة لمصالح الطرفين حيث تنص المادة الثالثة من هذا البرتوكول على ما يلي ((تؤسس تركيا و تشغل و تصون المحطات المائية لقياس المياه وتصريفها و

¹ د عز الدين الخير ، المرجع السابق ، منى ص إلى 533 إلى ص 557

الفصل الأول

يتحمل العراق و تركيا مناصفة مصاريف التشغيل و ذلك عند تنفيذ هذا البرتوكول و تفحص محطات القياس بفترات منتظمة من قبل الفنيين العراقيين أو الأتراك 1.....

و الغريب في هذا الاتفاق أنه قد تم بين دولة المجرى الأعلى للنهر (تركيا) و دولة المجرى الأسفل (العراق) و يتجاهل دولة المجرى الأوسط (سوريا) التي يجرى الفرات بها مسافة 600 كلم مما جعل بعض فقهاء القانون الدولي العرب يقولون بأنه (لا يسع من يتفحص أحكام البرتوكول العراقي التركي إلا أن يقرر هذه الأحكام سوف تظل حبيسة نطاق الأحكام النظرية البحتة . و ذلك لان تنفيذ في نطاق العمل يتطلب لا شك ضرورة مشاركة سوريا) و بالفعل لم يترتب على أحكام هذا البرتوكول أية نتائج عملية منذ تاريخ انعقاده .

3. محضر اجتماع اللجنة العراقية التركية : للتعاون الفني و الاقتصادي الموقع عليه في 1980/12/25 بأنقرة و الذي انضمت إليه سوريا عام : 1983 وافق الطرفان في الفصل الخامس من هذا على التعاون في مجال السيطرة على تلوث المياه ، كما أتفق على انعقاد لجنة فنية مشتركة لدراسة المواضيع المتعلقة بمياه دجلة و الفرات و تقديم تقريرها للحكومات الثلاثة خلال عامين لتجتمع على مستوى وزاري لتقييم أعمال اللجنة الفنية من المياه التي يحتاجها كل بلد من هذه البلدان الثلاث)) .

4 . إنفاق سوريا و العراق 1990 : اتفقت الدولتان بموجب هذا الاتفاق على أن تكون حصة العراق 58 % من المياه الواردة في نهر الفرات عند الحدود .

¹ .وزارة الزراعة و الري العراقية ، من الموارد المائية في العراق ، الزايع و المستقبل في ضوء مشاريع دول أعالي الأنهار المشتركة ، بغداد ، نوفمبر 1992 ، ص 29.

المبحث الثالث

الوضع المائي لنهر الأردن و اليرموك و تنظيمها الاتفاقي

يعتبر نهر الأردن أهم المصادر المائية السطحية في المنطقة يبلغ طوله 256 كلم يتكون حوضه من الحصباني . الذي ينبع من لبنان و بنياس في سوريا والدان في شمال الفلسطيني تلتقي هذه الراوafd الثلاثة في بحيرة الحوالة شمالا على بعد 14 كلم لتكون ما يسمى بنهر الأعلى بعد 10 كلم من بحيرة طبريه جنوبا ليكون ما يعرف بنهر الأردن السفلي التي تشكل الحدود السياسية بين الضفة الغربية و المملكة الأردنية الهاشمية .

و بما إن نهر الأردن والي نهر اليرموك يعتبران نهران دوليان تشترك فيه مجموعة من الدول مثل لبنان و فلسطين . سنحاول معرفة الأوضاع الحالية و المستقبلية فيهما بالتركيز على الأردن لكونه الدولة الوحيدة التي تتمتع بالاستقلال السياسي و تمارس سلطاتها السياسية على كامل أراضيها في وقت ظل فيه الجنوب اللبناني خاضعا للسلطة اليهودية و كذا الحال بالنسبة للأراضي العربية المحتلة (فلسطين) .

لقد بلغ سكان الأردن عام 2000 خمسة مليون نسمة أما إجمالي الموارد المائية فيه بلغ 0,88 مليار متر مكعب أغلبها من الموارد التقليدية المتمثلة في المياه السطحية (الأنهار و الأدوية و المياه الجوفية ، و النظام المائي العميق المكون من ثلاث طبقات) . أما الموارد الغير تقليدية تتمثل في مياه الصرف الصحي و المياه الأرضية الساخنة و المياه المالحة .

و الكمية المذكورة لموارد المياه لا تكفي الحاجات الحالية المقدرة بـ 1,28 مليار متر مكعب كما أن نصيب الفرد من الوارد يبلغ 176 متر مكعب في السنة و هي قيمة تقل عن الحد اللازم للاستقرار المائي و هذه القيمة في تناقص مستمر من عام الأخر حيث يفترض أن تصل إلى 88 متر مكعب عام 2025 .

وقد كان لسياسة إسرائيل المائية انعكاس على نقص موارد المياه بالأردن بحيث تسحب إسرائيل كميات كبيرة من نهر اليرموك ، تستنزف المياه الجوفية في حوض الأردن. كما أنها عطلت مشروع بناء سد الوحدة المشترك بين سوريا و الأردن عام 1964 و الذي كان من بناء سد الوحدة المشترك بيتن سوريا و الأردن 1946 و الذي كان و الذي كان من المقرر أن يوفر للأردن 20 مليون متر مكعب وهي نسبة من شأنها أن تحافظ على حد الاستقرار المائي للفرد . كما أن اعتماد الزراعة على مياه الأمطار المتذبذبة يبقى هذا القطاع تحت التهديد المستمر لشح الأمطار المتكرر كما حدث في عام 1990¹ وبغرض الاستغلال الجيد و المنظم لمياه نهر الأردن و اليرموك أبرمت عدة اتفاقات في هذا الشأن نذكر منها:

أولاً : معاهدة لوزان عام 1920 : بين فرنسا و بريطانيا المنتدبين عن سوريا و لبنان و فلسطين شرق الأردن حيث قضت هذه الاتفاقية ((بإنشاء لجنة من الخبراء المشتركين بين بريطانيا و فرنسا لدراسة المسائل الري وتوليد الطاقة في نهر الأردن اليرموك بعد سد احتياجات سوريا من هذين النهرين². لكن الشيء الملاحظ أن هذه اللجنة التي قضت الاتفاقية بإنشائها لحد اليوم بل أن الأحكام القانونية في شأنها ظلت معطلة ولم تدخل حيز التنفيذ.

ثانياً: اتفاق 7 مارس 1923: تم هذا الاتفاق بين فرنسا و بريطانيا عن طريق تبادل المذكرات كتكملة للاتفاق السابق 1920 و الهدف منه رفع منسوب المياه في بحيرة طبرية و الحولة و قد قرر هذا الاتفاق ثلاثة مبادئ هي :

. حق الحكومة الفلسطينية في بناء سد في الحولة وسد في طبريا لرفع منسوب المياه في البحيرتين شرط دفع التعويضات المناسبة لملاك الأراضي التي سوف يفرقها فيضان المياه المرتبة عن رفع المنسوب.

. تحسم الخلافات التي تنشأ بين حكومة فلسطين و ملاك الأراضي في طبريا لرفع منسوب المياه في الأراضي بواسطة لجنة تشكل من أربعة أعضاء تعيين فرنسا اثنين منهم و تعيين بريطانيا الاثنين الآخرين .

عدم المساس بحقوق سوريا في الانتفاع بمياه الأردن³.

¹ .د. نبيل السمان، حرب المياه من الفرات على النيل ، بدون ناشر : بدون تاريخ ، ص 104

² أ د حامد سلطان ، المرجع السابق 27

³ المرجع السابق ، ص 29

ثالثا : الاتفاق السوري الأردني في 4 يونيو 1953 : تمت هذه الاتفاقية بين سوريا و

الأردن بهدف تنظيم الانتفاع بمياه نهر اليرموك وقد أنشأت لذلك لجنة مختلطة من الجانبين تختص بوضع الخطط و الإشراف على إقامة المنشآت و المحافظة عليها، و مراقبة الأعمال في منطقة حوض اليرموك و تختص أيضا بإجراء الدراسات الخاصة بإقامة منشآت أخرى بالتنمية في وادي اليرموك¹ . و بحكم أن هذه الاتفاقية قد تمت بين سوريا و الأردن و أغفلت دور إسرائيل إغفالا تاما و تجاهلت مركزها في المجرى الأسفل لنهر اليرموك ، دفع السبب إسرائيل إلى إعاقة أي مشروع تعاوني يتم بين سوريا و الأردن بشأن تنظيم استخدام المياه في الحوض الأردن و اليرموك .

رابعا : اتفاقية 3 سبتمبر 1987 بين و سوريا بشأن إقامة سد الوحدة: تم إنهاء

الدراسات وإعداد وثائق العطاءات لهذا المشروع في الفترة الممتدة ما بين 1975 . 1980، تم اجتذاب التمويل الأجنبي من طرف الوكالة الأمريكية الدولية عام 1980 وذلك بمنح هذا المشروع قرضا قدره مليار دولار أمريكي.

إلا أن هذا المشروع سرعان ما توقف بسبب الخلافات السياسية بين البلدين ليعود مجددا في اتفاقية 3 سبتمبر 1987 التي نصت على : (مسؤولية الأردن عن تمويل جميع مراحل الدراسة و الإنشاء و التشغيل و الصيانة)² كما نصت على (تأمين المياه اللازمة لمأخزينات السدود السورية المحددة بجدول الاتفاقية) وقد عطلت إسرائيل مسار هذا المشروع -سد الوحدة - ادعاء منها أن تنفيذ المشروع يؤدي إلى حرمانها من كميات المياه الكبيرة التي تحصل عليها من نهر اليرموك .

خامسا :اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية في 26 أكتوبر 1994 : و هو أول اتفاق بين دولة

عربية و إسرائيل بشأن استخدام المساه و قد جاء في مقدمة هذه الاتفاقية . أن حكومة البلدين تهدف إل تحقيق السلام العادل و الدائم و الشامل في الشرق الأوسط

و المبني على قراري مجلس الأمن 232 و 238 بكل جوانبهما ، كما تأخذان بعين الاعتبار أهمية المحافظة على السلام وتقويته على أساس من الحرية و العدل و المساواة و احترام حقوق الإنسان الأساسية متخطين بذلك الحواجز النفسية وهو ما يزيل للكرامة الإنسانية .

وبهدف هذا الاتفاق إلى تحقيق تسوية شاملة المياه القائمة بين الطرفين وقد نصت المادة السادسة منه على أهم المبادئ التي يقوم عليها القانون الدولي في مجال استخدام المياه كمبدأ

¹ المرجع السابق ص29ص30

² التقرير الإستراتيجي العراقي ، 1988 مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة 1989 ص433

الفصل الأول

الانتفاع العادل، و الاستخدام البريء، و حماية البيئة النهريّة و الحد من التلوث، و التعاون في مجال تبادل المعلومات، و إنشاء اللجان المشتركة لتنظيم الاستغلال .

وما يلاحظ على هذا الاتفاق أنه اتفاق ثنائي تم بين الأردن و إسرائيل و أستثنى بقية دول النهر الأخرى كسوريا و لبنان و الأراضي العربية المحتلة في الضفة الغربية كما انه لم يشر إلى الحقوق المائية الفلسطينية في المياه نهر الأردن ، أما فيما يخص وادي عربة قد استمرت إسرائيل في حفر الآبار بناء على ترخيص السلطة الأردنية وهو ما يؤكد أهمية المياه بالنسبة لإسرائيل التي تفوق أهمية الأرض .

كما أننا من خلال هذا التنظيم الاتفاقي لنهر الأردن ، و اليرموك و المشروعات التي قامت إسرائيل في تنفيذها منذ عام 1956 نجد أن القواعد القانونية لهذا الاتفاق تبيح حالات استيلاء غير القانونية مخالفة لقواعد مشروعات جديدة دون موافقة الدول المشاركة في نهر كذلك الاستيلاء على الحصص المائية للشعب الفلسطيني لمياه الأردن و غيرها من الخروقات القانونية التي تقوم بها إسرائيل دون وازع أدبي أو إنساني .

المبحث الرابع

الوضع المائي في لبنان و تنظيمه الاتفاقي

يعتبر نهر الليطاني أهم المصادر المائية في الأراضي اللبنانية من وادي البقاع يبلغ طوله 160 كلم يتجه جنوبا ثم ينحرف في اتجاه الغرب ليصب في البحر المتوسط ويسمى نهر القادسية في المنطقة الممتدة من جسر الوزاني إلى مدينة صور .

يبلغ إيراده السنوي للمياه 900 مليار متر مكعب تغذيه الثلوج الذائبة من المرتفعات اللبنانية.

أما بالنسبة للوضع الحالي المستقبلي للمياه في لبنان يمكن أن نعرفه من خلال الدراسات الإحصائية اللاحقة ، حيث بلغ عدد سكان لبنان لعام 2000 أربعة ملايين نسمة وهو في تزايد مستمر أما إجمالي الموارد المائية فقد 4,6 مليار متر مكعب أغلبه من الموارد التقليدية حيث تساهم الأنهار فيه بنسبة 3 مليار متر مكعب .

وإجمالي الواردات الحالي يغطي إجمالي الاحتياجات حيث يبلغ نصيب الفرد عام 2000 1150 متر مكعب وهي قيمة تزيد عن حد الاستقرار المائي غير أن تضاعف عدد السكان من 4 مليون نسمة عام 2000 إلى 20 مليون نسمة عام 2025 مع ثبات الموارد المائية سيؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من 1150 متر مكعب عام 2000 إلى 767 متر مكعب عام 2025 وهي قيمة تقل عن حد الاستقرار المائي¹

هذا بالنسبة للوضع المائي في لبنان، أما مشكلة المياه فيه تتمحور في نهر الليطاني باعتباره أهم الموارد المائية السطحية حيث تقوم إسرائيل بمحاولة سرقة 50% من مياهه لري أراضيها الشمالية وفي هذا الصدد يقول ريمون أداه أن أطماع الصهيونية بالمياه اللبنانية قديمة منذ عام 1979 عندما تم ترسيم الحدود اللبنانية من قبل فرنسا و الدولة العثمانية طالب خاييم و يرمان ممثل الوكالة اليهودية أنذاك بأن تنتهي حدود لبنان الجنوبية حتى الليطاني، حتى تتوفر مصادر المياه لإسرائيل قبيل إنشائها و أخفق في طلبه أمام رفض الوفد اللبناني ، و فرنسا في تلك المفاوضات رغم دعم رئيس الحكومة البريطاني لويد جورج لجانب الصهيوني لتعديل الحدود اللبنانية²

هذا وما أن تكونت إسرائيل عام 1948 وضعت مياه الليطاني ضمن مخططاتها (مخطط

¹ د مخيمر و حجازي ، المرجع السابق ، من ص 70 إلى ص 73 .

² ريمون أداه، مقابلة مع عميد الكتلة البرلمانية الوطنية في لبنان ، الحوادث العدد 946 ، لندن 1994 ص18

لورد مليك 1944 ، وخطة هيز 1948 (وبدأت في ممارسة القوة العسكرية للسيطرة على مصادر المياه اللبنانية و استطاعت منع لبنان من تنفيذ أي مشروع لري الجنوب اللبناني أو إقامة السدود على نهر الليطاني وكان من بين الأهداف الإسرائيلية لغزو لبنان عامي 1978 و عام 1982 هو السيطرة على المياه اللبنانية وكان من بين الأهداف الإسرائيلية لغز و لبنان عامي 1978 و عام 1982 هو السيطرة على المياه اللبنانية حيث قدرت المياه التي تنهيتها إسرائيل من نهري الحصباني و الوزان منذ 1978 ب 180 مليون متر مكعب أي ثلث مياه الليطاني، ورغم رفض إسرائيل للاتهامات العربية بسحب مياه الليطاني إلا أن المصادر اللبنانية الرسمية بوزارة الخارجية اللبنانية تؤكد (أن إسرائيل أقامت بالفعل منشآت عند جسر الخردلي لسحب مياه الليطاني عبر قنوات و أنابيب إلى بحيرة طبريا)¹ ونشر الصحفي **جون كولى** في **صفيحة الهerald** . تريبون بتاريخ 10 يوليو 1993 تحقيقا من داخل لبنان عن مشاهداته للمنشآت الإسرائيلية لمشروع تحويل مياه الليطاني .

وقد إستعملت إسرائيل عدة إجراءات لسرقة مياه الجنوب اللبناني و ضم جزء من أراضيها ومن بين هذه الإجراءات الغير القانونية .

أولا: إحكام سيطرتها على منطقة الحزام الأمني و محاولة ربطها بالشمال الإسرائيلي من خلال إنشاء بعض المشاريع في مختلف المجالات خاصة استغلال المياه حيث قامت بربط شبكات المياه في بعض مناطق الحزام الأمني بالشمال الإسرائيلي بإعادة توفير الماء اللازم للشرب في هذه المنطقة . وإن كانت معظم المؤشرات تشير إلى أن إسرائيل تقوم باستغلال الخزان الجوفي لبلدة الخيام بهدف تغذية الشبكة بما يضمن تحويل مياه هذا الخزان إلى إسرائيل .

ثانيا: تهجير اللبنانيين من المناطق التي تخطط إقامة مشاريع مائية فيها ، و تحويلها لمناطق عسكرية يمنع دخول المواطنين إليها ، حيث تم وضع مضخات كبرى لسحب مياه الليطاني إلى نهر الحصباني عبر أنابيب البترول .

ثالثا: حفر نفق من الخردلي إلى تل النحاس عند الحدود الإسرائيلية اللبنانية لنقل المياه من الليطاني إلى بحيرة طبريا بواسطة مضخات قرب جسر الخردلي بهدف تخفيف نسبة الملوحة في بحيرة طبريا .²

¹ هاني خليل ، مسألة المياه كموضوع للتعاون و الصراع بين الدول ، صحيفة الإتحاد ، العدد 6865 ، الإمارات 1993 ص 10

² حامد سلطان ، مرجع السابق 532 ، 533 .

وبسبب الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة على موارد المياه اللبنانية قدمت وزارة الخارجية اللبنانية ملفا رسميا عام 1992 للأمم المتحدة بشأن نهب إسرائيل لمياه نهر الليطاني¹ وقد دعي إلى ذلك أيضا كتلة الانتفاض و التعبير البرلمانية اللبنانية التي ترأسها الدكتور سليم الحص حيث طلب لمجلس الأمن لإيفاء بعثة دولية عن منطقة جسر الخردلة حيث تقيم إسرائيل منشآت لسحب في المياه الليطاني إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة.

و لا شك أن الأطماع الإسرائيلية في المياه اللبنانية ستظل متزايدة بسبب الوضع المتميز لمصدر المياه في المنطقة الذي تدركه جيدا و المقدر بـ 4380 مليون متر مكعب من مياه الأنهار و 600 مليون متر مكعب من المياه الجوفية كما أن الخروقات المستمرة للقوانين و الأعراف الدولية المتعلقة بالأنهار الدولية من جانب إسرائيل يجعل الأمن المائي في المنطقة يعيش حالة اللأمن و الاستقرار الدائمين .

¹ موارد المياه في الوطن العربي ، الجوانب السياسية و الثانوية و الفنية ،دراسة قدمت إلى مجلس الجامعة العربية في دورته العدية 89 القاهرة أبريل 1993 ص 36 .

المبحث الخامس

الوضع المائي في إسرائيل و الأراضي العربية المحتلة

تعتمد إسرائيل في مصادرها المائية على موارد المياه الفلسطينية و العربية المحيطة بها بعد أن أتيح لها 1967 بالمخالفة للقانون الدولي و الشرعية الدولية وضع يدها على كامل الأقاليم العربية التي احتلتها و حرمانها من حقها المشروع في استغلال ثرواتها الطبيعية متجاهلة كل القيم و المبادئ الإنسانية وقد تأتي لها بعد غزوها للجنوب اللبناني عام 1982 حيث تمكنت من السيطرة على أهم الموارد المائية في المنطقة

و السبب في ذلك راجع إلى كمية المياه الهائلة التي تستهلكها بسبب الاستغلال الواسع (الزراعي . الصناعي . الصحي) حيث قدرت الأرقام المتاحة ان كمية المياه التي تستهلكها إسرائيل عام 1990 تصل 1.450 مليار متر مكعب و يقدر

در خبير المياه الأمريكي (تومس ناف) ان كمية المياه الفلسطينية التي تستنزفها اسرائيل 40% من مواردها المائية .

وتفيد الدراسات الحديثة أن إسرائيل تستهلك كل إمكانياتها المتوفرة نسبة 100% عام 1992 و أن حاجتها للماء سوف ترتفع إلى 20% من مجموع استهلاكها بحلول 2000 ليصل العجز المائي الإسرائيلي إلى حوالي 800 مليون متر مكعب سنويا .¹

وخوفا من هذا العجز الذي بات يهدد الأمن المائي الإسرائيلي لجأت هذه الأخيرة إلى تمويل نفسها من الموارد المائية العربية المغتصبة لها منذ عام 1967 و جعلها مصدرا لمياهها ومن بين هذه المصادر نذكر :

أولاً: الموارد المائية الفلسطينية: تعتبر الموارد المائية الفلسطينية التي تقوم إسرائيل بنهبها

من الأمور الثابتة التي لا يختلف عليها أحد و تتمثل هذه الموارد في مصدرين .

1. حصة فلسطين في مياه نهر الأردن : تتمثل حقوق فلسطين في مياه نهر الأردن باعتبارها طرفاً في حوض النهر سواء في المياه السطحية أو الجوفية بما يقدر بـ 260 مليون متر مكعب بإضافة إلى مياه الأودية الشرقية لقطاع غزة و المقدرة بـ 25 مليون متر مكعب سنويا .

ويظهر الاستيلاء الإسرائيلي على موارده المياه الفلسطينية السطحية في احتلاله لبحيرة

¹ . موسي الدويك ، المسنوطات الإسرائيلية و المياه العربية ، مجلة شؤون عربية العدد 72 (ديسمبر 92) ص 115 .

الفصل الأول

طبريا التي فيها الأنهار الثلاثة (الدان ،نبياس ،الحصباني) في مدخل واد الأردن و تعتبر هذه البحيرة خزان طبيعي للمياه إذ يبلغ طولها 20 كلم وعرضها 12 كلم ويصل عمقها إلى 45 متر و تقدر مساحتها الكلية بـ166 كلم و هي تزود إسرائيل بنحو 650 مليون متر مكعب من المياه سنويا.

أما المياه الجوفية التي استولت عليها إسرائيل هناك طبقتان صخريتان الأولى في المنطقة الساحلية موازية للساحل على البحر الأبيض المتوسط يستخرج منها حوالي 250 متر مكعب من المياه و الثانية تستمد من سفوح جبل الكرمة حتى بئر السبعة ، تبلغ سعتها 300 مليون متر مكعب .

2 . مياه غزة و الضفة الغربية :ويقصده بها المياه التي تتشكل بكاملها داخل حدود الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين يقدر إيرادها السنوي الناتج فوق الأرض يقدر حوالي 80 مليون متر مكعب للضفة الغربية 60 مليون متر مكعب لقطاع غزة .

يفقد من إيراده الضفة الغربية حوالي 1,3 مليون متر مكعب على شكل جريان سطحي غير متنقل من جانب الفلسطينيين و يصل إلى الضيعات الحاملة للمياه الجوفية بمعدل 650 مليون متر مكعب وهي طاقة التغذية السنوية المتجددة و المتاحة بالنسبة للأحواض الجنوبية للضفة الغربية و حوالي 55 مليون متر مكعب بالنسبة للأحواض الجوفية لقطاع غزة .

والشئ المؤسف هنا ان الفرد الفلسطيني يستهلك 10 متر مكعب في السنة من إجمالي هذه الموارد أما الفرد الإسرائيلي يستهلك أكثر من 500 م³ في السنة

ثانيا : الموارد المائية اللبنانية : تستحوذ إسرائيل على أكثر من 154 م³ من مياه من مياه نهر الليطاني إن كانت قد تطلعت%الجنوب اللبناني سنويا وهي

تسعى إلى سرقة 50 للمياه اللبنانية . وبدأت تستقلها بالفعل خاصة بعد غزوها للجنوب اللبناني عام 1982 .

وفي هذا الصدد يؤكد رئيس شركة المياه ميكورت في إسرائيل عام 1990 أن إسرائيل

ضخت أكثر من 23 مليون م³ من مياه الليطاني عام 1989¹

ثالثا : الموارد المائية السورية: تعتبر مرتفعات الجولان السورية المصدر الأول للمياه في فلسطين تقدر حصيلة الأمطار به (3م³1,3) في السنة . تستهلك إسرائيل في 30% منه و من أجل

¹. موارد المياه في الوطن العربي ، الجوانب السياسية و القانونية و الفنية ، دراسة قدمت إلى مجلس الجامعة في دورته العادية (99) ، القاهرة ، أبريل 1993 ص26

الفصل الأول

الحفاظ على نظام سحب المياه من بحيرة طبريا احتفظت إسرائيل بهضبة الجولان بعد حرب حزيران عام 1967 رامية كل القوانين و الأعراف الدولية المتعلقة بأحواض المياه عرض الحائط و لتحقيق ذلك المكسب وضعت إسرائيل خططا أتاحت لها استغلال حوالي 50 مليون متر مكعب من مياه هضبة الجولان .

و عليه سنحاول معرفة أهم هذه القوانين الإجراءات التي أتعبها إسرائيل للسيطرة على موارد المياه في المنطقة العربية المحتلة، و إن كنا نقر منذ البداية أن هذه القوانين و الإجراءات التي أتعبتها إسرائيل هي حرق للأعراف و القوانين الدولية في مجال استغلال المياه، كما رمى للمبادئ الأخلاقية و الإنسانية التي تتيح حق الشعوب في استغلال ثروتها الطبيعية وخاصة المياه ومن بين هذه القوانين الإجراءات :

1. إصدار قانون المياه عام 1959: الذي يميز بين الفلسطينيين و اليهود في الاستفادة من المياه و ذلك باشتراط استخراج رخص لحفر الآبار و فرض عقوبات على المخالفة كذلك . فلم تمنح إلا 3% من الفلسطينيين المتواجدين قبل 1967 مع شرط تمنح الحفر لأكثر من 140 مترا ، أما المستوطنين فيمنع لهم بالحفر لأعماق تصل إلى 800 متر .

كما أن تقرير بعثة مجلس الأمن الدولي حول المستوطنات عام 1993 يفيد أن السلطات الإسرائيلية تمنع إعطاء التراخيص للفلسطينيين لحفر الآبار لأغراض الزراعة بينما سمحت للمستوطنين بحفر 20 بئرا من نفس الفترة على عمق يصل 60 متر في منطقة داردي الأردن يضخ ما بين 15 إلى 17 مليون متر مكعب .

2.- إعطاء إدارة تخصيص المياه و التضييق على استخدامها التابعة لمفوضية المياه الإسرائيلية عام 1967 سلطات تخصيص إدارة المياه بالضفة الغربية ، قطاع غزة حبيث حفرت شركة "ميكورت" الإسرائيلية 17 بئرا في وادي الأردن و 30 في الضفة¹

3- مصادرة 42 % من أراضي الضفة الغربية لإقامة المستوطنات المدنية الزراعية المسماة "الكليوتس" و طرد أكثر من 6000 فلسطينيا في القدس الشرقية عام 1979 بعد ضمها رسميا عام 1973 لتشمل برامج الوزارة في الزراعة و الإسكان حيث تضاعفت الأراضي المروية في فترة الممتدة ما بين (1949. 1985) ثمانية أضعاف حيث تقلصت نسبة الأراضي الفلسطينية المروية من 44% عام 1967 إلى 27% عام 1985 .

¹. المرجع السابق ، 216

4- التمييز في استخدام التكنولوجيا لأعمال الحفر و الري حيث تمنح السلطات للمستوطنين باستخدام مضخات للمياه من أعماق تصل 200 متر مما أدى جفاف حوالي 50 بئرا عربية في الفترة بين 67. 80 و تزايد الملوحة في أبار أخرى في الجزء الشمالي لوادي الأردن، كما أن سياسة التمييز كامنة حتى في الأسعار المياه المستخدمة من الجانب الإسرائيلي مدعومة من طرف الدولة الإسرائيلية بينما يدفع الفرد الفلسطيني ستة أضعاف سعر ما يدفعه اليهود لنفس العملية المستخدمة المشاريع.

الفصل الثاني

الفصل الثاني

مشكلة المياه في الشرق الأوسط من الجانب السياسي

بعد أن تناولنا في الفصل الأول الوضع المائي لدول الشرق الأوسط من منظور قانوني و بعد أن حددنا الفجوة المائية لكل من الدول النهرية سنحاول في هذا الفصل أن نطرح بعض المشاكل و الأزمات التي تعانيها هذه المنطقة التي قد يؤدي الصراع فيها إلى الحرب مدمرة ما لم تجد الأطراف المتنازعة حلولا سلمية حافظة لحق كل دولة من الدول النهرية دون المساس بالحقوق التاريخية المكتسبة لبقية الدول الأخرى المجاورة للدول النهرية .

ولتفصيل ذلك قسمنا هذه الدراسة إلى خمس مباحث يختص كل واحد منها بعرض المشكلة السياسية التي يطرحها استخدام كل نهر من الأنهار الدولية المتواجدة في منطقة الشرق الأوسط باعتبار أن هذه الأنهر عابرة لأكثر من إقليم دولة.

ذلك بدءا بالمشكلة المائية التي يطرحها استخدام نهر النيل في المبحث الأول ، ثم مشكلة المياه في نهري دجلة و الفرات و المواقف السورية العراقية و التركية تجاهها.

وفي المبحث الثالث و الرابع سنتكلم عن دور المخططات الإسرائيلية في عرقلة التنمية النهرية لنهري الأردن و اليرموك ، كذلك عمليات النهب و السرقة المستمرة لمياه الوزاني و الليطاني في الجنوب اللبناني .

أما المبحث الأخير فقد خصصناه لعرض أهم الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة و المتزايدة على حقوق الشعب الفلسطيني في استغلال ثرواته الطبيعية و خاصة المياه التي تعتبر أهم مورد طبيعي فيها وذلك منذ حرب حزيران 1967 إلى يومنا هذا وفي ما يلي تفصيل ذلك:¹

1 . سنعمد في هذا الفصل على الموقع أون لاين: www.ayna.com

المبحث الأول

أزمة المياه في نهر النيل :

لقد سبق وأن تطرقنا إلى حوض نهر النيل السابق و لكن بمنظور قانوني ومدى فعالية القانون الدولي لتنظيم هذا النهر غير أن الملاحظ و الأكيد هو هشاشة القانون الدولي الذي بسبب عدم صرامته و فعاليته وجدت هناك مشاكل و أزمة كبيرة بين دول حوض نهر النيل وخاصة الأثيوبية منها بالاشتراك مع إسرائيل و سنتطرق في هذا المبحث و بالتفصيل إلى هذه المشكلة و تبيان خطورة الاتجاه الإسرائيلي .

وبعد عرضنا في الفصل السابق للاتفاقيات و المعاهدات التي تنظم العلاقات المائية لدول حوض النيل و التي تمثل حيز التفاعلات بين دول النيل فسنعرض هنا في هذا المبحث التفاعلات داخل هذا الإطار خصوصا بين دولة المجرى (السودان) ودولة المصب (مصر) ودول المنبع و أهمها إثيوبيا .

وتلعب إسرائيل في هذه الأزمة دور الثعلب الخبيث المراوغ حيث بدأت إسرائيل تعبت بأصابعها في منابع النيل في محاولة للتأثير على حصة مصر و السودان من المياه وهو واضح في قيام إسرائيل بتقديم العون لأثيوبيا لإقامة سدود على منابع النيل . كما عرضت على أثيوبيا شراء مياه النيل منها .

وبذلك يصبح واضحا أن إسرائيل نصبت نفسها متحكمة بالموارد المائية العربية . كما يلاحظ أنها تواجه قسما من دول العربية بشكل مباشر مثل فلسطين و لبنان و سوريا و تواجه قسما آخر عن طريق تركيا وهو العراق و سوريا و قسما عن طريق أثيوبيا وهو السودان و مصر وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث التحدث على أهم دول حوض النيل وهي مصر و السودان و أثيوبيا.

أولا : مصر : لقد أكدت السياسة المصرية بما تعلق بمياه النيل أن تسعى جاهدة إلى أخذ نصيب معقول من مياه النيل و لذلك اعتمدت مصر على أداتين للتحرك الدبلوماسي و الفني بما تعلق بشؤون المياه النيلية فكانت الأداة الأولى متمثلة في الهيئة الدائمة المشتركة لمياه النيل . و هذا حسب اتفاقية عام 1909

الفصل الثاني

بين مصر و السودان وقد كتب على هيئة أن نجحت في مشروع مشترك بين تنزانيا وأوغندا و كينيا في عام 1990 يسمى مشروع الدراسات الهيدرولوجية لحوض البحيرات الاستوائية .

وقد مر هذا المشروع بمرحلتين كانتا مدعمتين من برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP. و منظمة الأرصاء العالمية OMN أما الأداة الثانية فتمثلت منظمة الاندوجو باقتراح من مصر و السودان في نوفمبر 1983 وكان الهدف منها هو التعاون الإقليمي بين الأنهار الإفريقية و تشارك كذلك في هذه الأعمال كل من كينيا و أثيوبيا بوصفهما مراقبين . وكان الهدف من تحركات مصر في مجال حوض النيل هو :

- تحقيق أمنها القومي وكذلك تحقيق الاستقرار بين دول الحوض وكذا لإدراك مصر خفايا إسرائيل في محاولاتها الدائمة إلى استغلال مياه نهر النيل بطريقة غير مباشرة .

. التخوف من حرب لا يحمد عقباها بين دول الحوض وهذا ما أكده الدكتور رشيد سعيد الذي وضع الأسباب التي دعت إلى تأسيس هيئة إقليمه لدول حوض النيل بقوله (الجميع دول الحوض مشروعيتها في التنمية وهي أن لم تكن نجحت حتى الآن لصعوبات تمويلية أو إدارية فإنها لابد أن تعيد التفكير فيها وسيتسبب تنفيذها دون تنسيق مع بقية دول الحوض في إحداث خلخلة اقتصادية فضيعة وعدم استقرار سياسي بل حروب و منازعات و ليس هناك من حل دون العمل الدبلوماسي الجاد للتمهيد لبناء مؤسسة تقوم بدراسة الحوض للتنمية لصالح جميع الأطراف) .

بعد تعرضنا للآليات التي انتهجتها مصر في إدارة شؤونها المائية في نهر النيل سنوضح أهم اللحظات الساخنة في العلاقات بين دول النيل و التي تعتبر مصر واحدة منها في فترتين مستقلتين :

أ. الفترة الأولى : وهي الفترة التي أعقبت قيام ثورة 23 يوليو 1952 وأهم ما ميزها هو البدء في إنشاء السد العالي ، وهذا لخلق قفزة معتبرة لاستغلال مياه حوض النيل بشكل كبير ، و لهذا كان مشروع السد العالي الذي يرجع الفضل الكبير في بلورة فكرته هو الخبير اليوناني " دانينوس " كما كان له الفضل في الوضع سلم الأولويات أمام مجلس الإنتاج بعد قيام الثورة و لكن طرح مشكل كبير وهو من يمول هذا السد الذي يتطلب أموالا ضخمة لا سعة لمصر و حدها بالقيام بها ، غير أن الولايات المتحدة الأمريكية أبدت استعدادها لقبول تمويل المشروع و هذا ما جعل وزير خارجيتها آنذاك

"دالاس" بوصفه للمشروع بأنه مثير للخيال و قامت مصر بلجوء إلى البنك الدولي سنة 1953 طلبا للمساعدة فكان رد البنك إيجابيا بقيامه بإرسال بعثة لدراسة المشروع بناء على طلب الحكومة المصرية.

وبعد الدراسة أفاد تقرير البعثة بأن : "المشروع أساس لرفاهية مصر حيث يترتب على عدم تنفيذه زيادة ضغط السكان على الأراضي الزراعية المحدودة و انخفاض مستوى المعيشة الذي هو منخفض أصلا

وكان دافع الولايات المتحدة الأمريكية لقبول مساعدة الحكومة المصرية في هذا المشروع هو سببين :

1. تثبيت موقف مصر بعد اتهامها بصفقة الأسلحة التشيكية .
2. استثمار طموح مصر في دفعها لقبول شروط و ضمانات تجعلها خاضعة لإدارة وسيطرة الغرب و تجارها حتى مقابل الصلح مع إسرائيل .

أما الهدف البريطاني فكان هو ربح قليل من الوقت للقيام بخططها المستقبلية في المنطقة ألا أن البنك الدولي لم تقفه الفرصة كذلك لتبيان نيته حيث أنه أبدع شروطا مجففة لإخلال بالسيادة المصرية و الدليل على ذلك ما جاء على لسان رئيس البنك الدولي "يوجين بلاك" في عام شروط 1969 بقوله (ذهبت إلى القاهرة في فبراير 1956 للحصول على موافقة مصر على شروط تمويل السد العالي و كان أهم تلك التعهدات المطلوبة من مصر عدم الارتباط بأي قروض أجنبية آخر طوال الوقت فترة تنفيذه المشروع وكان وجهة الحكومة الأمريكية تزداد إصرار عليه كل يوم) و هو ما لم توافق عليه الحكومة المصرية إطلاقا مما أدى امتناع بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية و البنك عن تمويل المشروع .(1)

لان الهدف الأول و الأخير لتلك الأطراف هو خدمة مصالحهم فقط . وقد جاء الموقف المصري حاسما و قويا على لسان الرئيس الراحل جمال عبد الناصر الذي أعلن عن تأمين قناة السويس و التي كانت تدير إيرادات تبلغ 100 مليون دولار و قد أعقبها عدوان ثلاثي سنة 1956 لذلك كان مشروع بناء السد العالي من بين دوافع العدوان .

وبعد فشل في وجود ممول و مساعد لمشروع السد العالي كان جديرا بها أن تبحث عن مساعد و ممول آخر فكان لها ذلك حيث أبدت الحكومة السوفياتية موافقتها على ذلك بتمويل المشروع بقرض يقدر بـ 400 مليون روبل سوفيتي في أكتوبر عام 1958 ، ومن خلال هذا تمكن الإتحاد السوفياتي من وضع جسر يتيح له وجودا إيجابيا في المنطقة .

وهو ما لم ترضى به الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا حيث قامت بإشغال فتيل الأزمة بين الدول حيث طالبت السودان بضرورة الاتفاق مع مصر على نصيبه من مياه نهر النيل قبل بناء السد العالي و كذلك توطين سكان وادي حلفان و جاء بتأييد البنك الدولي للسودان في مطالبها .

الفصل الثاني

ب: الفترة الثانية : هذه الفترة واكبت المبادرة التي قام بها أنور السادات في 16/12/2019 بمد مياه النيل إلى القدس و هذا بتبادل و جهات النظر بين السادات و بيجين رئيس وزراء إسرائيل وهو ما يوضح أطماع إسرائيل العميقة في استغلال مياه النيل بقيامها بمشروعات لاستغلال مياه الحوض مثل ما تقدم به "تيورد هيرتزل" وهو مشروع اتفاقية بين الحكومة المصرية بمنح الصهاينة امتياز للتوطن في سيناء و قيام إسرائيل باستغلال مياه النيل من خلال أنفاق تم تحت قناة السويس غير أن هذا المشروع عبر أنابيب تحت آخر يسمى " اليشع كالي" و المعروف باسم مشروع مياه السلام و الذي يهدف إلى استخدام 5% من مياه حوض النيل لري النقب الشمالي عبر أنابيب تحت قناة السويس بجانب الإسماعيلية لتصل إلى غزة و بئر سبع . و جاء مشروع ثالث يسمى ' شاؤول أرلوزوروق ' وكان الهدف منه حفر ثلاث قنوات تحت قناة السويس غير لتوصيل مياه النيل إلى سيناء بالقرب من مدينة بالوخة . و قد لقي هذا المشروع كغيره معارضة كبيرة و خاصة من القوى الوطنية المصرية .

هذا كله دليل على النية المبيتة لإسرائيل على استغلال مياه النيل و هذا ما أكده خبراء المياه العرب المجتمعون في القاهرة ضمن فعاليات مؤتمر الأمن المائي العربي الذي أنهى أعماله يوم 24/02/2000 أن الاحتلال المنظم الذي تمارسه إسرائيل للمياه العربية لا يقل خطورة عن احتلالها للأرض ، مؤكداً ((أن التسوية الجارية حالياً ستكون قد أفرغت عن مضمونها فيما لو ركزت على استعادة الأرض دون أن تتطرق إلى جلاء إسرائيل عن مصادر المياه العربية التي تحتلها و تسيطر عليها))

وكذلك أشار هؤلاء الخبراء في ندوة عقدت يوم الأربعاء 23/02/2000 بالقاهرة حول التهديدات الإسرائيلية للمياه العربية إلى المحاولات الإسرائيلية للسطو على المياه العربية بما فيها حوض النيل و في كل الدول المجاورة لها ، مؤكداً أن هذا التصرف ينبع سياسة ثابتة للعدو الصهيوني ، و لا يعتبر موقف تكتيكي ظرفي .

ثانياً : السودان :

يعتبر السودان طرفاً ثانياً في اتفاقية حوض النيل (1929. 1959) يناصف مصر عضوية الهيئة الفنية المشتركة لمياه حوض النيل و منظمة الأندوجو . وهو ما يجعل السودان يتوحد في رأيه مع مصر في كل الاتفاقيات ، و لذلك كانت كل الأطماع الموجهة نحو مصر هي نفسها الأطماع الموجهة السودان ، و قد حاولت بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية و حليفتهما إسرائيل أن تخلق نزاعات و مشاكل بين السودان و مصر غير أن هذه المحاولات سرعان ما باءت بالفشل لحكمة الدولتين.

الفصل الثاني

ومن بين المشكلات المزمنة للسودان مشكلة الجنوب و الحرب الأهلية و قد أدت هاته الاضطرابات إلى توقف العمل في شق قناة جونجلي الذي بدأ العمل به منذ 1978 و قد تعرض خبراء الشركة الفرنسية إلى الخطر منذ انطلاقة هذا المشروع ، و عموما نقول أن حالة السودان يميزها عدم الاستقرار السياسي .

ثالثا : أثيوبيا :

ينبع نهر النيل من هضبة البحيرات و مرتفعات أثيوبيا و يصب في مصر ، هذا ما طرح توترا في العلاقات المصرية الأثيوبية حيث شهدت العلاقات المصرية الأثيوبية تدهورا خطيرا و مخيفا في عهد الرئيس أنور السادات مما أدى إلى تعقيد الأمور بين البلدين و إلى ظهور أصوات غاضبة في أثيوبيا و إلى التلويح باستخدام سلاح الماء ضد نظام السادات .

تظهر هذه الخلافات بين البلدين من خلال أحد الكتب الأثيوبية التي صدرت بأديسا أبابا أثناء تلك الفترة العصبية و الخلافات بين البلدين و بالتحديد في عام 1979 تحت عنوان أطماع الإمبراطورية المصرية إزاء بحيرة "نانا" و "النيل الأزرق" جاء في الفقرة الأولى منه ما يلي : " إن أثيوبيا الثورية لا ترضي باستغلال مواردها المائية مقابل رفاهية البلدان المجاورة"

أما الفقرة الثانية فقد أقتبسها من أقوال الرئيس أنور السادات : إن مصر ستخوض الحرب إذا ما اعتزمت أثيوبيا إقامة سد على بحيرة "نانا" و لم تكن هذه المقاومة مجرد ملاحظة عابرة .

بل أن المؤلف مضى في المقدمة كتابه إلى إبرازها و البرهنة على القول بأن المسألة استخدام مياه النيل قد أصبحت مرة أخرى موضوعا اختارت الحكومة المصرية إزاءه أن تصدر بيانات متعددة تكاد أن تكون إعلانات حرب و أن مثل هذه البيانات من شأنها أن تكون لها عواقب وخيمة على سلام واستقرار إفريقيا و على إثيوبيا خاصة وأستشهد المؤلف بجديث لكمال حسن علي في 1978/12/06 أمام لجنة الأمن القومي لمجلس الشعب أثناء توليه منصب وزير الحربية في مصر قال : (إن مصر ستمضي على خوض غمار الحرب من أجل تأمين إستراتيجيتها بإضافة إلى التزاماتها العربية و الإفريقية)) .

وفسر المؤلف تصريحات كمال حسن علي بقوله: (إن الإستراتيجية المصرية التي يجب تأمينها بالحرب ليست شيئا آخر سوى خلق احتكار مصري لاستخدام مياه النيل)

الفصل الثاني

و أنتقل المؤلف إلى تصريحات وزير الري السابق "عبد العظيم أبو العطا" التي قال فيها أن مصر لن تسمح مطلقا باستغلال أثيوبيا لمياه النيل و التي علق عليها وزير الخارجية الأثيوبي في تصريح رسمي بإدانته .

وفي 13 ماي 1978 أصدرت الحكومة الأثيوبية التصريح التالي : ((ما من أحد عاقل يمكن ان يشك في حق أثيوبيا الذي ينازع في الاستفاداة من مواردها الطبيعية لمصلحة جماهيرها المناضلة و أثيوبيا الثورية أن توضح بجلاء لا يقبل اللبس أن لها مطلق الحرية و كامل الحق في استخدام مواردها الطبيعية من أجل تقدم شعبها ومحاربة الأطماع المصرية)) .

و أخيرا نقول أن العلاقات المصرية الأثيوبية شهدت في الفترة الأخير تحسنا ملموسا حيث تجرى لقاءات متعددة بين البلدين حيث حرس "حسني مبارك" رئيس الجمهورية المصرية السابق على أن يكون في مقدمة رؤساء الدول الذين توجهوا إلى أديس أبابا للاحتفال بإعلان إقامة جمهورية أثيوبيا الديمقراطية الشعبية ، و قد فسر المراقبون هذا التقارب تفسيراً مائياً ، أن حرص مصر على تدفق مياه النيل كان السبب الرئيسي وراء التقارب في العلاقات بين مصر و أديس أبابا .

وكذلك وجهت أثيوبيا نقداً مريراً للسودان على توقيعها إتفاقية 1959 مع مصر على أساس أن السودان تنازل لمصر عن مصالحه و حقوقه في مياه النيل. كما أن أثيوبيا أطردت الحديث عن مشروعات مد مياه النيل إلى إسرائيل حيث ممثل أثيوبيا في قمة "لاجوس" عام 1980 أنه لا توجد إتفاقية دولية حتى الآن بشأن توزيع حصص مياه النيل .

وفي تصريح للدكتور زويدي أباتي المدير العام لتنمية الأودية الأثيوبية دعا إلى توزيع مياه نهر النيل بالتساوي بين الدول التسع وأنه إذا أردت دولة الاستئثار بنصيب أكبر فإنها يجب أن تدفع تعويضات مناسبة كدول الحوض الأخرى وكانت هذه الموقف الأثيوبية كلها بدعم غربي و خاصة إسرائيل التي لم تجد سوى أثيوبيا لجعلها ذراعاً لها في تكملة مسيرتها القذرة لاستغلال مياه النيل بعد فشل التعاون الفعلي لمصر والسودان

هذه الدول المهمة في حوض النيل و التي تطرقنا إلى دراستها محاولين تبيان كل الأطماع الإسرائيلية المهمة في المياه العربية و إستثنينا في الحديث عن دول حوض النيل أي بقية الدول الأخرى (تنزانيا ،روندا ، أوغندا، الزائير و كينيا) و هذه لثلاثة أسباب نذكرها :

1. عدم اعتماد هذه الدول بشكل رسمي على مياه النيل أي لا تعد مصدر رئيسي لها.
2. نقص الخبرات في المجال الهيدروليكي وعدم قدرة هذه الدول على خوض مفاوضات ناجحة .

3. عدم رغبة الدول في إحداث أي مشكل مع مصر و هذا تقريبا منها للاستفادة بوجه¹

ومن خلال هذا يمكن القول أن حوض النيل مهم جدا للدول العربية و الإفريقية و أن الأطماع الإسرائيلية والعربية أصبحت و واضحة و جلية في الأفق باستنفاذ الثروات المائية بإتباعها مرة أسلوب المجابهة المباشرة و ومرة أخرى اعتماد أسلوب المراوغة و الخداع و أخرى بالاختفاء وراء غطاء صنعته في نفسها لمواجهة الدول العربية ، غير أن المهم هنا هو طرح السؤال التالي دائما : ما مدى فعالية القانون الدولي لتنظيم المياه ؟ . وما تفسير وجود هذا الصراع و النزاع الخطير بين الدول و خاصة العربية للإسرائيلية ؟

المبحث الثاني

مشكلة نهري دجلة و الفرات

بعدما تم تطرق في الفصل السابق على الدراسة القانونية لنهري دجلة و الفرات أي من منظور قانوني يجدر بنا في هذا الفصل من مبحثه الثاني أن نتصرف إلى دراسة نهري دجلة و الفرات من المنظور السياسي و نوضح بذلك فعاليات الأزمة و المشاكل المطروحة حول نهري دجلة و الفرات .

ومن هذا فيمكن جوهر الأزمة في حوض دجلة و الفرات في عدم وجود اتفاقية شاملة بين الأطراف البارزة في هذا الحوض مثل تركيا و سوريا و العراق التي مرت العلاقات بينهم بعدة مراحل فعندما قامت تركيا بتشيد سد كيبان عام 1924 أستطاع وفد تركي إقناع نضيره العراقي بفائدة سد كيبان لتنظيم جريان نهر الفرات من جهة درأ الفيضان و تصريف النهر ، كما نفى الوفد التركي نية تركيا في استخدام السد في الأغراض الزراعية في تركيا في حوض الفرات ، بالإضافة إلى ذلك فقد تعهد بضمان تصرف قدره 350 م مكعب / الثانية . أثناء انتهاء فترة الخزان وفد شهد على ذلك اعترف مبدئي من العراق بأهمية السد و لكن علق باعتراف نهائي على ضرورة اعتراف تركيا بتصرف 800 متر مكعب / ثانية كحق مسبق للعراق في مياه نهر الفرات . و لقد قامت سوريا في بناء سد الفرات وهذا بدعم من الإتحاد السوفياتي سابقا 1976 وقد نجم عن جراء هذه الأزمة الأولى بين العراق و سوريا عام 1974 و بلغت أشدها عام 1975. حيث انخفض 25% و قد لاحت مظاهر الأزمة عندما قام العراق بتهديد بتدمير سد الثورة بالقنابل وتم حشد القوات العراقية على طول الحدود العراقية السورية و كانت حجة العراق أن خفض التدفق قد أضر بعدد كبير من الفلاحين العراقيين

ومن جهة أخرى قامت تركيا عام 1980 في برمجة مخطط شامل ليربط عددا من المشروعات المائية على نهر الفرات و كان هذا تمهيدا لقيامها بالمشروع الضخم المتمثل جنوب شرقي الأناضول الكبير ومن جراء هذا تكونت لجنة خاصة فنية مشتركة عام 1982 بين العراق و تركيا ، وبعدها انضمت سوريا 1983 غير أنهم لم يصلوا إلى اتفاقات ثلاثية حول استخدام نهر الفرات .

وقد بدأت تركيا عام 1981 في القيام بمشروعها الضخم المتمثل في مشروع جنوب شرقي الأناضول الذي بلغت تكلفته 31 مليار دولار، وهذا المشروع لقي احتجاجات من العراق و سوريا IGAP الأناضول الكبير مما أدى بتوتر العلاقات حيث قامت تركيا في 1990/01/13 بمنع مياه نهر الفرات و قطعها

الفصل الثاني

على العراق وسوريا بحجة تخزين المياه خلف سد أتاتورك لمدة شهر خوفا من شدة و ضراوة النزاع تم عقد مائدة حول هذا المشكل فتباينت من خلالها المواقف والآراء و سنحاول أن نلخص كل موقف على حد .

أولا . موقف تركيا:

حسب الممثل في تصريحه في المائدة المستديرة بقوله بأن تركيا قد قامت باتصالات حثيثة مع عدد من الدول العربية الصديقة بالوقائع و الأرقام المتعلقة بعملية التشغيل خلال فترة ملأ الخزان سد أتاتورك . كما أنها أخطرت الدول المعنية سوريا و العراق بكل خطوات بناء السد كما أنها دعتهم لزيارتها وكذلك ينحصر موقف تركيا القانوني لنهري دجلة و الفرات بأنهما ليسا نهريين دوليين بل عابرين للحدود و بما أن كلا النهريين ينبعان من تركيا فهما ملك لتركيا و لها السيادة المطلقة عليهما حتى نهاية حدودها و لكل من سوريا و العراق السيادة في الأجزاء الواقعة في أراضيها من النهريين ومن هنا لا تنطبق قواعد القانون الدولي الخاصة بالأنهار على هذين النهريين و لا يوجد مبرر لعقد اتفاقية ثلاثية شاملة لتقاسم حصص المياه حسب الموقف التركي و تستند تركيا على الموقف لتبرير إنشاء مشاريعها المائية الضخمة في جنوب شق الأناضول السابق الذكر و يقول الأترك على المستوى الشعبي ((أن الله أعطى العرب النفط و أعطانا المياه)) .

ويعتقدون أنها ملك خالص لهم و يعتبر الموقف التركي شاذا و لم يسبق لدولة أن أدعت ملكيتها لنهر دولي إلا الهند عام 1977 عندما أعلنت ملكيتها لنهر الفانج العابر على باكستان ثم تراجعت عن هذا الموقف و التزمت بقواعد "معاهدة هلكسني " عام 1977 بشأن الأنهار الدولية و حاولت تركيا تقدم بدائل قد تغني عن تمسك الأطراف الأخرى بحقوقها بالسيادة و تقاسم المياه من خلال تمرير كمية غير ثابتة من المياه تقررها بموجب الفائض من المياه الموسمية لديها و الحاجات الحقيقية لسوريا و العراق.¹

وترى أنه ما تطالب به الدولتان كميات مبالغ فيها و أن ما يصل إلى سوريا (500م3ث) وما يحصل عليه العراق 58% مما يصل إلى سوريا كميات كافية و أن المشكل ليس بسبب المشاريع التركية ولكن لسوء الإدارة و الاستخدام لموارده الدولتين و التكنولوجيا الروسية و الطرق البدائية المستخدمة في الري هناك و نظرا لما تواجهه تركيا من ضغوطات قانونية على المستوى الدولي فقد كلفت وزارة الخارجية التركية الخبير "جرت جوماق" بإعداد تقرير يشمل وجهة النظر التركية الرسمية نوجزه بما يلي :

¹www .ayna.com

الفصل الثاني

. لا توجد حتى الآن أية مجموعة شاملة من القواعد أو المبادئ في القوانين الدولية تحدد الحقوق و الواجبات لدولة تقع ضمن أراضيها أجزاء أو أقسام من مجرى مائي عابر للحدود.
. و على الرغم من إبرام العديد من المعاهدات الثنائية و المتعددة الأطراف بين الدول المعنية حول الشؤون المائية فمن المعترف به عامة أن التأثير عام حول الاستخدام غير الملاحي لمجري المياه العابرة للحدود .

. الموقف السوري :

جاء على لسان ممثل سوريا أن سوريا تتمسك بنص البرتوكول الموقع في يونيو 1987 و الذي ينص على ((إن الجانب التركي يتعهد بإمداد النهر عبر الحدود السورية التركية بأكثر من 500 متر مكعب / ثانية ، كمعدل سنوي وفي حالة انخفاض معدل الإمداد الشهري عن 500 متر مكعب في ثانية فإن تركيا توافق على زيادة المعدل خلال الشهر التالي)) ويقوم الموقف السوري من ركيزتين الأولى حقيقة أن كمية الخاصة لنهر الفرات ليست كافية لدول الثلاثة و البالغة 46,5 مليار 3 سنويا¹ ومن هذا كانت مطالب سوريا للتنسيق بين شريكها في نهر الفرات تركيا و العراق حتى تشكيل لجنة فنية ثلاثية عام 1980 و عقدت هذه اللجنة أكثر من 14 اجتماعا دوريا منذ ذلك الحين إلا أنها لم تحقق النتائج المرجوة .

و ترى سوريا أن تركيا تعرقل التوصل إلى اتفاق بشأن اقتسام مياه الفرات و أنها تحاول كسب الوقت حتى تنتهي من إنجاز مشاريعها الضخمة عام 1995 و تضع الدولتين العربيتين أمام الأمر الواقع ، أمام هذا الاتهام يكرر الأتراك مقولاتهم بحقوقهم المطلقة على المياه في أراضيهم و أن فشل اجتماعات اللجنة الفنية عائد للخلافات السورية العراقية .

ومن هذا كان الموقف السوري متمسكا بحقوقها القانونية في المياه المشتركة مع تركيا ، و التركيز على الجانب القانوني من خلال الاتفاقيات المتعلقة بالمياه .

و ما تزال سوريا يسير موقفها يسير موقفها على المستوى الدولي مثل مطالبة الوفد السوري في اجتماع لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة في طوكيو في يناير 1994 سد الثغرات القانونية لنهر الفرات وإن عدم وجود معاهدة ثلاثية شاملة لا يعني إطلاقا عدم وجود قانون دولي و قواعد ملزمة وواجبة التطبيق في مجال المياه الدولية ، تعتبر أن مصدر القانون الدولي يأتي من المعاهدات العامة و الخاصة و العرف الدولي مثل مبدأ حسن الجوار و حسن النية و عدم الإضرار بالغير و الانسجام مع الذات و

¹www.ayna.com

الفصل الثاني

المساواة بالسيادة بين الدول . و إن هذا كله لا يبيح عدم اقتسام المياه الدولية دون وجود اتفاقية شاملة لنهر أو مورد معين من الماء .

ثالثا . الموقف العراقي :

جاء على لسان ممثل العراق في المائدة المستديرة أن الحقوق المكتسبة تاريخيا لسوريا و بالتالي العراق تبلغ 28 مليار متر مكعب سنويا / متوسط حسابي مبني على قياس التدفق تاريخيا أي بمعدل تدفق يبلغ 800 متر/ مكعب / ثانية عند الحدود السورية التركيز و بناء على ذلك فإن 500 متر مكعب / ثانية .

و العراق هو الدولة المحاذية الثالثة على نهر الفرات و هو الأكثر تضررا من نقص المياه سواء بحكم موقعه الجغرافي كدولة مصب أو من أثر التغيرات المناخية أو المشاريع و السدود المائية في كل من تركيا و سوريا و يطالب العراق ب 16 مليار م 3 من مياه الفرات و 6 مليار أتم 3 للملاحة النهرية و الباقي لإغراض الري ، بينما ترى تركيا أن بين 6 إلى 7 مليارات كافية لاحتياجاته المائية .

وبيني العراق موقفه على مبدأ الحقوق المكتسبة لكل بلد في حصته المائية وهو يقاوم إنشاء المزيد من المشاريع و السدود المائية في تركيا و سورية و قد حشد قوته عام 1974 على حدود سوريا احتجاجا على إنشاء سوريا سد الثورة ولكن رغم الخلافات الكثيرة بين البلدين إلا أن العراق ينسجم في موافقة القانونية مع سوريا اتجاه تركيا وهو ما ظهر في اجتماع اللجنة الفنية الثلاثية في أكتوبر 1992 وقد صرح رئيس الوفد العراقي عبد الستار حسين بعد الاجتماع المذكور في دمشق بأن تركيا طرحت مجددا اقتراحا سابقا رفضته بغداد و دمشق يقضي بإعادة تقويم المشاريع القائمة على حوضي دجلة و الفرات أو تلك التي مازالت في مرحلة التنفيذ أو التخطيطي .

و يتفق العراق مع سوريا على أن نهري دجلة و الفرات أنهار دولية تنطبق عليها قواعد القانون الدولي و بأن حوضي دجلة و الفرات حوضان منفصلان من حيث الحقوق القانونية من حق العراق في إقامة قناة الشر شار التي تصل دجلة و الفرات كما تتفق كل من سوريا و العراق . على رفض تدخل تركيا بالشؤون الداخلية للدولتين و تهدر المزيد من الوقت العراقي و لكن على عكس الموقف العراقي المتشددة مع سوريا في بعض المراحل اتسم الموقف العراقي في مطالبه المائية من تركيا بغداد على إنجاز أنبوب النفط العراقي عبر تركيا بعد قطع الأنبوب العراقي عبر سوريا و بعد نهاية أزمة الخليج

الفصل الثاني

1991 لم يكن الموقف العراقي السوري كافيا لدفع تركيا لتقديم المزيد من التنازلات نحو عقد معاهدة
ثلاثية لتقاسم المياه¹

¹www.ayna.com

المبحث الثالث

أزمة المياه في إطار حوض نهر الأردن :

بعد أن تناولنا مسألة حوض نهر الأردن من الناحية القانونية التي لاحظنا أن تنظيمها القانوني تشوبه العديد من العيوب و هذا ما جعل هناك أزمة حقيقية حول هذا النهر و كافة الأطماع الإسرائيلية حوله ومن المعلوم أن المعروف كذلك أن إسرائيل تستولي على مياه نهر الأردن يضم و الذي ينبع من الأراضي الأردنية . وتمنع الأردن من إقامة أي سدود عليه ، وفي اتفاقية السلام بين إسرائيل و الأردن اتفقا على أن تسمح إسرائيل الأردن اتفقا على أن تسمح إسرائيل للأردن بتخزين 20 مليون متر مكعب من المياه من الفيضانات نهر الأردن خلال فترة الشتاء و حوالي 10 مليون متر مكعب من المياه المحلاة من الينابيع المالحة المحولة إلى نهر الأردن إلى جانب 10 مليون متر مكعب من المياه تقدمها إسرائيل للأردن في تواريخ تحددها الأردن من غير فصل الصيف ، ولكن إسرائيل لم تنقيد بهذه الاتفاقية مما جعل الأردن يعاني من نقص في المياه و يسعى لشراء مياه من تركيا .

أولاً: الدافع الإسرائيلي لاستغلال مياه الأردن :

أدركت الحركة الصهيونية مبكراً أهمية الزراعة في أخلاقيات الفلاح اليهودي ، و ليس هناك حاجة إلى القول بأن هذا الاهتمام الكبير بالزراعة في المحادثات المتعددة الأطراف بشأن المياه (جولة فينا 1992) بقوله ((إن البعض يرى مناسبة إسرائيل أكثر للصناعة غير أن الكثير من الإسرائيليين لا يحبذون هذا الرأي على أساس أنه من المهم التمسك بالأرض) .

ويرى لبعض أن التغيير في أشكال استعمال المياه في الشرق الأوسط يكون بالتقليل من التركيز على الزراعة ، غير أن هذا الموقف رفضته إسرائيل و رفضه اليهود لتفضيلهم الكبير المكلفة بدلا من الاستيلاء على المياه العربية ، و لقد ترتب على ذلك ان إسرائيل قد استنزفت أغلبية المياه الواقعة في طائفة لو تخلى عن الزراعة المكلفة بدلا من الاستيلاء على المياه العربية ، و لقد ترتب على ذلك أن إسرائيل قد استنزفت أغلبية المياه الواقعة في سيطرتها

وهذا لضخامة زراعتها مما دفع "إلى يوري ديفيد" إلى القول بأن التخطيط المائي في إسرائيل أنه يستند إلى أوام و مبالغات مآلها إلى التحطم على الصخرة الواقع وإما أن الإسرائيليين لا يثقون حقيقة بديمومة إسرائيل كدولة يهودية ، وهذا ما تجلى حقيقة عند الإسرائيليين في فترة الجفاف سنة 1991/1987 حيث لم يعد بإمكان إسرائيل الاستمرار في تصوير المياه لذا فقد أعلنت إسرائيل في ماي 1991 أنها ستقوم بتخفيض حصة المياه المستغلة في الزراعة بنسبة 5 %.

ثانيا : الدبلوماسية الصهيونية للإسحواذ على المياه الأردنية :

ويتجلى من خلال الرسالة الموجهة من طرف حاييم و أيرمان إلى ديفيد لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا بتاريخ 1919/11/29 و تلك الموجهة من دافيد جوربون باسم إتحاد العمال الصهيوني إلى حزب العمال البريطاني 1920 وهذا بإضافة إلى إقرار الحركة الصهيونية في نوفمبر 1920 باستحواذ ، على مياه الأردن وروافده بقصد تأمين الموارد المائية لاستكمال الاستيطان ، و المضي قدما لتأسيس الدولة الصهيونية بأخذ جميع المقدسات العربية الإسلامية تضمنت القرارات و الرسائل ما يلي :

1. ضرورة سهول حدود فلسطين منحدرات جبل الشيخ ومنابع الأردن و الليطاني ، وهذا لان خط سياسيكس بيكو يقطع منابع المياه و يحرم الوطن القومي اليهودي المزعوم من الحقول الاستيطانية الخصبة في الجولان و حوران .

2 . تأكيد أن أنهار أرض لإسرائيل هي الأردن و الليطاني و اليرموك

3. أن هذه المطالب لازمة و ضرورية لتأمين الزراعة ناجحة من جهة ، و توليد طاقة

كهربائية من جهة أخرى وكان "لودرميلك" قد قدم تقريره في معروف في 1939 ووسعه في كتابه اللاحق "فلسطين" أرض الميعاد وذلك في عام 1944 و يعتمد هذا التقرير على الأسس التالية :

. الاستيلاء على مياه نهر الأردن ومصادرها في تل القاضي ، ونهري الحصباني و بنياس وكذلك الاستيلاء على نهر الليطاني لسحبه لري أراضي النقب

. شق قناة بطول 7 أميال لنقل الكميات اللازمة لتعويض مياه نهر الأردن التي يفقدها البحر الميت ، وذلك من البحر المتوسط و استغلال مصادره المياه النهرية .¹

ثالثا :قيام دولة إسرائيل و البحث على إستحواذ المياه الأردنية :

بعد قيام دولة إسرائيل بمساعدة بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية الحليفين لإسرائيل عملت هذه الأخيرة إلى تحقيق هدفها بتنفيذها لعدة مشاريع مائية ومنها :

. إنشاء قناة لسحب المياه من نهر الأردن باتجاه الصحراء الفلسطينية ، و بدأت إسرائيل منذ عامي 1953 و 1953 بحفر الآلاف من أبار ، لتزويد المستوطنات ، خاصة الطبقة المائية الجوفية للشريط الساحلي ثم قامت بعد ذلك بتنفيذ خطتي السنوات السبع و السنوات العشر نفذت الأولى فعلا 1953 و عدلت عن الخطة الثانية عام 1953 و عدلت عن الخطة الثانية عام 1956 و تضمنت الخطتان

الفصل الثاني

استيلاء إسرائيل على 50% من المياه نهر الأردن ، وهذا مع العلم أن كمية المياه التي تتبع من الأراضي التي احتلتها ، لا تتجاوز 23% من المجموع الكلي لكميات المياه التي يحتويها نهر الأردن و روافده .
ومنذ 1958 إلى 1968 أنصب الاهتمام على تطوير زراعة المالحه و الزهور ، وكذلك المحاصيل النقدية مثل القطن ، و نفذت إسرائيل خلال هذه الفترة أضخم و أكبر مشروعاتها المائية ألا وهو مشروع طيريا . النقب (الناقل القطري) لنقل 300 مليون متر مكعب من المياه سنويا إلى النقب الشمالي و إلى الجنوب .

ومنذ عام 1968 وحتى الآن ، إذ أنصب الاهتمام على تطوير إنتاج و التكنولوجيا الزراعية إذ لم يواكب المشروعات المائية الكبرى .

1 . : خطة جوستون حول حوض نهر الأردن

لقد قام جوردن كلاب رئيس في الولايات المتحدة في الولايات خطة لاستغلال مياه نهر الأردن سنة 1953 وهذا بطلب من الحكومة الأمريكية وكان الهدف منه هو إيجاد طريقة و قاعدة للتعامل المباشر بين العرب و إسرائيل وقد تم حمل هذه الحطة إلى المنطقة مبعوث شخصي للرئيس الأمريكي " إزنهاور " وهو "أريك جو نستون " وقد كان موقف الجامعة العربية هو التخفيض المدني على المشروع و المطالبة بتشكيل لجنة من الخبراء العرب من الدول حوض الأردن مع الأخذ بعين الاعتبار الحق الفلسطيني .
وكان الدافع هو تجاهل المشروع الحدود الدولية و خطوط الهدنة بإضافة إلى تخزين المياه في بحيرة طيريا التي تقع بالكامل تحت الهيمنة الإسرائيلية، وستشير لعناصر الرئيسة لخطة حونستون في حوض الأردن .

02) . خطة يونجر لإنشاء سد المقارن :

تعد هذه الخطة أو هذا المشروع من التوجهات الأردنية بشأن نهر اليرموك ز تتمثل في هذه الخطة التي أسسها الأمريكي " وهذا "ماكيبونجر " وهذا التنمية الري و الطاقة الكهربائية عند المقارن على نهر اليرموك و تم الموافقة عليه من طرف الأردن و سوريا مدعية عليه أن لها حقوقا في اليرموك بالتعاون الفني وكان ينظر له من الناحية العلمية من الوجة السياسية كحل عملي لكن إسرائيل أي الولايات المتحدة(ustca) الأمريكية تنقد هذه الخطة و اعتبارها غير عملية و سحبت بذلك التمويل الأمريكي للمشروع و بذلك أغلق المشروع .

3) مشروع ناقل المياه القطري :

يهدف المشروع إلى تحويل مياه نهر الأردن إلى منطقة النقب بهدف استيطانها وقد ابتدأ العمل

الفصل الثاني

بالمشروع عام 1956 و انتهى من تنفيذه عام 1956 حيث يتم ضخ مياه من نقطة تقع على شاطئ الشمالي الغربي لبحيرة طبريا إلى أنابيب و قنوات يبلغ طولها 130 كلم من شاطئ البحيرة حتى محطة رأس العين بالقرب من يافا تل أبيب . و تبلغ طاقة ناقل المياه القطر على سحب ما يقارب عن 365 مليون متر مكعب / سنويا من مياهها التي تستثمرها إسرائيل من مياه نهر الأردن وما يتراوح بين 600 700 مليون متر مكعب سنويا تبعا لاختلاف التقديرات من الجدير بالذكر أن إسرائيل تحيط للمعلومات المتعلقة بكمية المياه بدرجة من السرية تحول دون التوصل إلى أرقام دقيقة .

رابعا : آثار و أبعاد المشروع الإسرائيلي :

تتسبب السياسة المائية الإسرائيلية تجاه النهر بإلحاق أضرار أساسية بمصالح الدول الأخرى المشاركة في النهر و يمكن إبراز أهم هذه الآثار فيما يلي :

. تستغل إسرائيل مياه النهر الأردن العذبة بكاملها حارمة بذلك الأردن و الأراضي الفلسطينية المحتلة 1967 من حصتها وحقها من هذه المياه .

. إفساد مياه النهر وذلك عبر تحويل المياه المالحة لتصب في النهر بعد خروجه من بحيرة طبريا الأمر الذي يحول دون استخدام مياه النهر في الري أو الشرب .

. إلحاق الأذى بالأراضي الزراعية الأردنية و الفلسطينية الغور الشرقي و الغربي التي كانت تعتمد في ربيها على مياه نهر الأردن .

إن جر المياه و التصرف الإسرائيلي المنفذ بها يشكل تهديدا للأمن و استقرار المنطقة و يخلق حالة من النزاع المستمر على هذه المياه الأمر الذي يهدد بانفجاره في أي مرحلة ويؤدي تحويل مجرى نهر الأردن النزاع المستمر على هذه المياه الأمر الذي يهدد بانفجاره في أي مرحلة و يؤدي تحويل مجرى نهر الأردن إلى انخفاض في مستوى البحر الميت الأمر الذي يلحق أكبر الأذى بالصناعات الأردنية و العربية المقامة على البحر وكذلك بحقوق الشعب الفلسطيني في استثمار مياهه ، وكذلك يتمتع نهر الأردن بمكانة تاريخية ودينية مميزة خاصة لدى المسحيين ، لذا فإن تغيير مجراه او التصرف في مياهه أو إفسادها يشكل انتهاكا لمكانته المقدسة و خرقا للنظام القانوني لحماية الأماكن المقدسة و التاريخية كما تقرر تشكيل قادة عربية موحدة لأي تدخل مسلح تكون بطولته إسرائيل يهدف تحطيم المشروع العربي لاستغلال مياه الأردن وكان رد إسرائيل على مؤتمر القاهرة " بان حجز المياه سوف يتم و أن إسرائيل..."

المبحث الرابع:

المشكلة المطروحة حول مياه لبنان :

تشير معطيات أزمة المياه في إسرائيل إلى عجز متزايد وإلى انعدام الحلول الممكنة والمقبولة ضمن حدود إسرائيل الحالية وإسرائيل التي دأبت منذ الستينات على تلبية استهلاكها المتزايد من المياه من موارد إضافية استولت عليها من العرب بالحرب هي اليوم في حالة تأهب الضمان أمنها المائي بالإستملاء على مورد جديد خارج حدودها وذلك بكون لبنان بثروته المائية في عين الإسرائيليين فالبدائل المائية ممكنة بالنسبة لإسرائيل ، تكاد تكون مستحيلة اقتصاديا ومرفوضة سياسيا ، فإسرائيل ذات الموارد المائية الشحيحة اعتمدت منذ الستينات على الموارد المائية الإضافية التي سبقت العرب إليها واستولت عليها منهم في ثروتهم لتطوير زراعتها وتنفيذ سياستها الاستيطانية .

ويتراوح الحجم الإجمالي للموارد المائية العربية المسلوبة بين 600700 مليون متر مكعب من المياه في السنة يمثل بذلك نحو 40% من استهلاك إسرائيل السنوي من المياه .

وإذا لاحظنا ووضعنا احتلال إسرائيل في الجنوب اللبناني ضمن سعيها الدائم لضمان أمنها المائي فإنها تكون قد تجاوزت مرحلة التطلع شمالا صوب مياه لبنان ودخلت مرحلة التوسع الإقليمي منذ عملية اللباني سنة 1978 ويكون أقدم أهدافها السياسية قد أصبح في متناول اليد ببعد الاجتياح الذي قامت به سنة 1982.

ولهذا فإن سيطرة إسرائيل على 20 ميلا من مجرى نهر الليطاني تجعل مسألة تحويله إلى أراضيها خيارا مغريا و متاحا في أوضاع لبنان الغير مستقرة وقد اعتبرت إسرائيل مشروع البيطاني اللبناني ضربة اقتصادية لها ونظرت بخطورة إلى مشروع لبنان لتحويل مياه ينابيع الحاصباني و شبعنا منطقة الحاصباني الأعلى إلى حوض الليطاني لتخزينها في سد (مغيدون) في قضاء النبطية لموجب توصيات أول مؤتمر عربي سنة 1964 في سباق الصراع بشأن الموارد المائية ، وقضت بالرد على المشروع الإسرائيلي بتحويل مياه نهر الأردن و استرداد روافده إلى الأراضي العربية وتعرض لبنان إلى عمليات اعتداء من الاستعمار الصهيوني وسعت ككل مرة إسرائيل إلى تبرير هذه الاعتداءات بأن لبنان مسؤول على أعمال الإرهاب وتغذية الإرهابيين و أنها تنطلق من أراضيها.

ولكن الحقيقة أن الإرهاب هو الإسرائيلي ولا أشبع وأخطر ما حدث هو الإرهاب الذي قامت به إسرائيل في لبنان سنة 1965 استهدف بين ما استهدفت العمال اللبنانيين الذين كانوا يعملون في ورشة بناء سد الحاصباني وما فشلت إسرائيل كسبه بالمفاوضات (مشروع المبعوث الأمريكي داريك جونستون في

الفصل الثاني

الخمسينات) استولت عليه بالقوة ، غير أن هذا التوسع الإقليمي لم يحل مشكلتها نهائيا حيث بلغ استهلاك إسرائيل السنوي من المياه 1750 مليون متر مكعب سنة 1986.

ولقد ظهر اهتمام غريب بشراء العقارات في المنطقة الحدودية في الجنوب اللبناني بعد عملية الليطاني والأراضي التي كانت معروضة للبيع بقيمة 10-15 ليرة لبنانية للمتر الواحد وذكرت مصادر استخبارية لبنانية أن هذه الأراضي تقع في موقع جغرافي يشرف على نهر الليطاني وسده و تسيطر عليه ميليشيا سعد حداد التابعة لإسرائيل ، ويذكر أنه في تلك الأونة كان النقص في مرفق المياه الإسرائيلية يتفاقم .

ولعل تفحص غزوات إسرائيل للبنان و احتلالها أجزاء منه منذ ما يزيد على اثني عشر عاما يوضح الهدف المائي الذي يتجاوز التقلبات الأمنية فالجيش الإسرائيلي بات في مواقع داخل الأراضي اللبنانية يمكنه من تحويل مياه الليطاني وجها نهائيا إلى إسرائيل وقد قرر العمل على هذا الحل لمشكلتها المائية المتفاقمة فإذا قيس الحزام الأمني المحتل الذي يتراوح عمقه بين 10 أميال و 30 ميلا عند نقاط مختلفة ، من النتوء الجغرافي الإسرائيلي حوله مستعمرة المطلة فإنه يصل إلى شمالي السد الأساسي على نهر الليطاني ، ويضم السدود وبوابات التحكم في تدفق المياه و غيرها من المنشآت اللازمة لإدارة النهر، وقد احتل الجيش الإسرائيلي في بداية اجتياح سنة 1982 بلدة دير حين الجوزة التي تسيطر على نهر الجوزة الصغير الذي يصب في بحيرة الفرعون. وفي السنوات الفائتة أقدمت إسرائيل على مد أنابيب يبلغ قطرها 6 انشات ، من نبع الصين المتفرع من هذا النهر ، بحجة تزويد قرى منطقة حاصبيا المحتلة بالمياه. وكان أول ما فعله الإسرائيليون لدى بلوغهم الفرعون الاستيلاء على خرائط المسح والسير الجيولوجي والمعلومات التقنية الخاصة بالنهر والسد .وبحسب ما صرح به رئيس مصلحة الليطاني في حينة كمال خوري فقد أجروا بدورهم عمليات مسح وسبر، وخصوصا فيما يتعلق بإمكان حفر قناة تحويل تقع عند أقرب نقطة لليطاني من حدود إسرائيل.¹

أولا : استغلال إسرائيل لمياه الليطاني :

لقد أصبحت حاجة إسرائيل إلى الاستيلاء على الليطاني في حاجة مضاعفة اليوم بدخول مرفق مياهها حدود الخط الأحمر فبالإضافة للعجز في مرفق مياهها الذي كان متوقفا في أية حالة فإن إسرائيل اليوم في حاجة إلى مواصلة المشاريع الاستيطانية وتطوير الزراعة ويكفي أن نعرف أن إسرائيل بوسائلها الزراعية المعتمدة تحتاج إلى 1000.000 متر مكعب من المياه في السنة لري نحو 4 آلاف متر مربع من الأراضي المزروعة كي نقدر نحن العرب وبجدية حقيقة سعي إسرائيل اليوم لتأمين مورد مائي إضافي خارج حدودها الحالية فالبدائل التقنية إلى جانب محدودية إنتاجها من المياه ، تكلف بضعة مليارات من

¹www .ayna.com

الدولارات في السنة ، المر الذي يشكل عبئا لا يحتمل على الاقتصاد الإسرائيلي وبدليل اليرموك ينطوي على مطارين عسكرية والاقتصادية وسياسية تقتض أن تكون إسرائيل مستعدة لخوض حرب واسعة النطاق مع عدد من الدول العربية ، وتحمل مضاعفاتها ، بينما يكسبها الاستيلاء على الليطاني عدة مئات الملايين من الأمتار المكعبة من المياه في السنة ويترتب عليه كذلك نتائج اقتصادية مدمرة فسد الليطاني ينتج ثلث الطاقة الكهربائية التي تزود بها منطقة بيروت وعدد من المدن الساحلية الأخرى ومياه الليطاني تروي المدن الساحلية ومناطق في سهل البقاع وفي الجنوب اللبناني ويؤكد الخبراء اللبنانيون أن أي مشروع إسرائيلي لتحويل مياه الليطاني إلى الأراضي الإسرائيلية قد يكلف الليطاني على الأقل 3 . 5 مليارات قدم مكعبة من المياه في السنة ، ومن شأن خسارة بهذا الحجم أن تعطل القدرة اللبنانية على الري الفعال للمنطقة الجافة جنوب الليطاني . و تحول معظم المنطقة إلى صحراء في نهاية الأمر ومن شأن مشروع إسرائيلي من هذا النوع أن يقطع المياه الصالحة للشرب كليا أو جزئيا، عن (80 أو 100 قرية و أن يقطع مياه الري على نحو 50 ألف كلم من الأراضي الزراعية .(1)

أما النتائج على الصعيد السياسي فلن تكون اقل فداحة ، فاستيلاء الإسرائيلي على الليطاني سيكون غنيمة إستراتيجية لا تقل أهمية عن غنيمتها من مياه الضفة الغربية التي احتلتها قبل نحو ربع قرن . وإذا كان من عبءة في احتلال إسرائيل للضفة الغربية بهدف استيلائها على الموارد المائية فيها الذي يوفر لها ما بين 35% و 40% من حاجاتها من المياه في السنة هو عامل أساسي من عوامل تمدد كيائها .

ثانيا: سياسة الأرض المحروقة والقضم التي تنتهجها إسرائيل في مجال مياه لبنان :

إن عمل الجيش الإسرائيلي في التدمير المنهجي للاقتصاد المحلي وللبنية التحتية في الجنوب اللبناني ، منذ أواسط السبعينات مرورا بعملية الليطاني واجتياح سنة 1982 لا يعود بيدوا إعطاءيا إن وضع في سباق هدف إسرائيل المائي من احتلالها في لبنان فإستراتيجيتها تتضمن عنصرين رئيسين :

1- تفرغ المناطق التي تحتلها في الجنوب من أكبر عدد ممكن من السكان .

2- الاحتفاظ بالجزء الجنوبي الشرقي المفرغ من سكانه إلى أقصى مدة ممكنة لضمان تنفيذ أعمال البناء الواسعة النطاق التي تتطلبها الخطط الهندسية لاستغلال مياه الليطاني إلى أراضي إسرائيل .

وهذان الشرطان يفسران سياسة الأرض المحروقة التي أنتهجها الجيش الإسرائيلي للسيطرة على الموارد المائية اللبنانية ، و عندما قدمت الحكومة اللبنانية احتجاجا رسميا إلى مجلس الأمن الدولي سنة 1984

الفصل الثاني

على حفريات تجريها إسرائيل بين حدودها ونهر الليطاني يشير إلى نية حفر قناة لتحويل المياه من لبنان كانت الورشة الإسرائيلية تنشط في القطاع الشرقي في مشاريع حرصت إسرائيل على إعطائها طابعا أمنيا حد مائيا وقد تعززت الشكوك في أهداف إسرائيل عندما منع مراقبي الأمم المتحدة من الاقتراب من هذه المنطقة .

ولعل كذلك من الأسباب التي تبين سياسة إسرائيل المائية رفضها تطبيق قرار مجلس الأمن رقم (425) الذي يدعوها إلى الانسحاب الفوري من كل الأراضي التي تحتلها في لبنان ، لكن تستمر في إجراءات و الممارسات التي تحقق أهدافها والتي تشكل في الوقت نفسه ورقة ضغط على الحكومة اللبنانية وتوسع من تغلغلها داخل الوضع اللبناني¹.

كما نفسر سياسة إسرائيل المالية: تجاه الجولان والضفة الغربية وتمسكها بهذا الاحتلال أليس هذا دليلا على نية إسرائيل السيئة في استغلال مياه لبنان ؟

ثانيا : إسرائيل ومياه الوزاني :

عملت قوات الاحتلال كل ما في وسعها استغلال مياه الوزاني وكانت تهديداتها المتكررة حول مياه الوزاني كرمي قذيفة هاون 60 ملم وكذا إطلاق رشقات رشاشة باتجاه النبع تزامنت مع إطلاق قنابل مضيئة . وقد كانت التهديدات الإسرائيلية الأخيرة على لسان العديد من القادة الصهاينة عسكريين وسياسيين بضرب المنشآت المائية التي يعمل مجلس الجنوب على تركيبها منذ أسابيع بهدف ضخ المياه إلى قرية الوزاني والمزارع المحيطة بها قد أثارت المخاوف لدى المواطنين الجنوبيين ، كما أقامت هذه القوات مركزا عسكريا دائما قرب النبع وأعلنتها منطقة عسكرية بعد أن هجرت أهالي الوزاني المسماة - سرده - عين عرب ، وقرى أخرى من المنطقة ودمرت هذه القرى تدميرا كاملا وجولت بعضها إلى حقول تدريب لمليشيات العميل سعد حداد ومن بعده لمليشيات العميل لحد .

وقد بقي الوضع على هذا الحال حتى عام 2000 وتحديدا 25 ماي من العام نفسه تاريخ انتصار المقاومة وانحدار العدو الإسرائيلي عن الجنوب والبقاع الغربية وعودة سكان القرى المهجرة لا سيما أهالي الوزاني .

غير أن قوات الاحتلال عبرت عن حقدتها ونواياها العدوانية المبيتة حيث حشدت قوات كبيرة من عسكريين ورجال مخابرات، وشرطة إلى بلدة العجز خلال الأيام القليلة الماضية فقط أي سنة 2002 وأقامت العديد

¹www.ayna.com

الفصل الثاني

من نقاط المراقبة في مواقع تبعد عشرات الأمتار فقط عن نبع الوزاني المراقبة كل حركة من الجانب اللبناني . إلا أن الرد جاء سريعاً وحاسماً من قبل المسؤولين اللبنانيين وفي مقدمتهم رئيس الجمهورية اللبنانية العماد أميا لحود ومعهم الشعب اللبناني بإعلانهم بتمسكهم بحقهم في مبادئهم رافضين كل المحاولات التي تفتعلها إسرائيل للسيطرة على المياه اللبنانية نهائياً .

ومن جهته رئيس رابطة العرقوب للتنمية أكرم فرحات دعي للتنبه إلى دقة المرحلة وخطورتها والوقوف صفا واحداً في وجه أطماع العدو الإسرائيلي ومخططاته التوسعية العدوانية.

وقال: أن حق لبنان بمياه الحاصباني و الوزاني هو حق شرعي لا يمكن المساومة عليه أو الرضوخ للتهديدات الإسرائيلية. وقد جاء رئيس وزراء إسرائيل شارون مهوناً من أزمة المياه في لبنان حيث أعرب أربل شارون في الطائرة التي أقلته إلى الولايات المتحدة يوم الأحد 19 / 03 / 2001 بقوله " أن مشكلة المياه تحل من خلال القانون الدولي و على إسرائيل أن تسهر على احترام حقوقها كدولة مشاطئة لنهر الأردن لكن يجب تقادي حصول تعدد مع لبنان .

وخلاصة ما جاء في هذا الفصل نجد أن إسرائيل عملت كل ما في وسعها من أجل استغلال مياه لبنان وحرصت على ذلك حتى بالقتل والجريمة الإرهابية ومن خلال هذا طرح سؤال من أحد كبار المفكرين العرب بقوله هل ستبدأ إسرائيل حرب المياه من لبنان ؟

المبحث الخامس :

مشكلة المياه في الأراضي الفلسطينية المحتلة

إن محنة الشعب الفلسطيني الذي يعيش في ظل الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1967 فيما يتعلق بالموارد المائية التي تشكل الجانب المادي الهام من القضية الفلسطينية تقوم إسرائيل دولة الاحتلال بتحويل الموارد المائية للأراضي الفلسطينية المحتلة واستعمالها بمعدل مهول على حساب الشعب الفلسطيني ، وقد أدت القيود الشديدة المفروضة على حفر آبار المياه وزراعة الشجار والري وممارسات إسرائيل الإجرامية في قطع الأشجار المثمرة وتدمير المحاصيل وإلى تخفيض كمية المياه المتاحة للفلسطينيين أو إبقاء هذه الكمية عند معدل منخفض وتتضمن السياسة الإسرائيلية تسريب الجزء الكبر من مياه الضفة الغربية الموجودة تحت الأرض إلى إسرائيل ومن هذا فقد عمل الاحتلال الإسرائيلي إلى تدمير البيئة الفلسطينية بأي طريقة كانت وهاهي سياسة شارون تواصل أعمالها الإجرامية تحت صمت دولي وعربي¹ .

وسنتطرق في هذا المبحث بالتفصيل عن مشكلة المياه في فلسطين وما دور إسرائيل فيها من نهب واستغلال .متطرفين إلى :

المياه في فلسطين بين الاحتياجات و السيطرة الإسرائيلية .

أ- القيود المفروضة على اقتصاد المياه في فلسطين .

ب- مشاريع المياه في فلسطين (مخططات للتهويد)

أولا : المياه في فلسطين بين الاحتياجات والسيطرة الإسرائيلية :

إن الخطة التي لا تزال قائمة في العقل الصهيوني تعتمد على السيطرة على أكبر مساحة من الأرض على أكبر كمية ممكنة من المياه وطرد أكبر عدد ممكن من العرب الفلسطينيين و استجلاب أكبر عدد ممكن من اليهود في العالم ، وهذا لا يتحقق سوى بالعنف والإرهاب وشن الحروب المدعومة من القوة الاستعمارية فكان العدوان المتلاحق ضمن مسلسل حروب أحكمت فيها إسرائيل سيطرتها على مساحات شاسعة من الأرض و على معظم المياه ، وأصبح باب الهجرة مفتوحا على مصراعيه بالنسبة لليهود ، وهنا يقف المخطط الصهيوني المائي ليمارس كل طاقاته من التزوير والحصار من أجل أن يحول دون عودة اللاجئين .

¹www.ayna.com

الفصل الثاني

وتبدأ سلسلة فصول الجفاف المصطنع والتعطيش التي تستهدف سد الطرق أمام الفلسطينيين مثلما حصل في غزة و أريحا وتشمل كذلك قضايا القدس والحدود و المستوطنات حيث رفض الصهاينة الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني في المياه . وعلى الرغم من معاناة المنطقة العربية بشكل عام من ندرة المياه إلا أن الوضع المائي على أرض فلسطين يمكن التغلب عليه فإذا علمنا أن معدل استهلاك الفرد في الكيان الصهيوني من المياه للاحتياجات الزراعية والصناعية والمنزلية تعادل عشرة أضعاف استهلاك الفرد الفلسطيني ندرك حقيقة الأزمة المفتعلة التي يلجأ إليها قادة الكيان الصهيوني لمنع سيطرة الشعب الفلسطيني على حقوقه المائية التي تتيح له الاستغلال المائي الذي يكرس للاستقلال الاقتصادي والاستقلال السياسي .

وإن ندرة المياه أصبحت كذبة مكشوفة فحسب الأستاذ الجامعي الإسرائيلي " هليل شوفال" يؤكد إن أسرة واحدة تزرع القطن تستخدم كميات من المياه توازي ما تستخدمه مائتا (200) أسرة في قطاع غزة .

وقد نشرت على نطاق واسع تقارير عن حالات شديدة عن عدم المساواة بين المستوطنين الإسرائيليين والسكان الفلسطينيين في مجالات إدارة المياه والاستثمار والتخطيط . وفي هذا المجال توصل فريق خبراء المم المتحدة إلى هذه النتيجة في بداية الثمانينات " فنظرا لوجود الهدف الإسرائيلي الواضح في منع ازدياد استخدام المياه في الضفة الغربية المحتلة من قبل الفلسطينيين ، وذلك لحماية تدفق المياه من الضفة الغربية إلى الطبقات الصخرية المائية الإسرائيلية .

ونظرا للسياسة الإسرائيلية القائمة على الدعم الكامل لاحتياجات المستوطنات من المياه فإنه من الصعب تبين الكيفية التي يمكن بها لنظام إدارة المياه الذي سبق إقامته أن يعمل دون تمييز .

ونشر وزارة الخارجية الأمريكية في تقاريرها الفطرية عن الممارسات التواقة بحقوق الإنسان لعام 1990 . إلى أنه : " جرى توسيع نطاق القانون الإسرائيلي ليعطي معظم أنشطة المستوطنين الإسرائيليين الذين يعيشون في الأراضي المحتلة بينما يعيش الفلسطينيون المسلمون والمسيحيون على حد سواء بصورة أدنى من معاملة المستوطنين الإسرائيليين في نطاق واسع من المسائل بما فيها الحق في المساواة أمام القانون وحق الإقامة وحرية الحركة وبيع المحاصيل والبضائع واستخدام الأراضي والمياه " .

وقد قدرت كمية المياه المستهلكة حاليا في الضفة الغربية من قبل السكان الفلسطينيين حوالي 20" من الكميات المتجددة سنويا وتقوم إسرائيل حاليا باستنزاف ما يزيد عن 80" من الموارد المائية الفلسطينية. وتم تقنين كميات المياه المتوفرة للفلسطينيين حيث يتراوح معدل استهلاك الفرد للمياه للأغراض المنزلية في الضفة الغربية ما بين 25-35 م³ للفرد في السنة وهذا يعني أن كمية المياه

الفصل الثاني

المتوفرة للفلسطينيين للاستخدام المنزلي هي أقل بكثير من الاحتياجات الحقيقية حيث تتعرض التجمعات السكانية الفلسطينية في فصل الصيف إلى انقطاعات متواصلة في تزويد المياه مما يؤدي إلى تردي الأوضاع الصحية . والجدول التالي يوضح استهلاك المياه المختصة في الضفة وقطاع غزة¹.

الأحواض المائية وكميات استخراج المياه في كل منها (مليون م3) كما وردت في اتفاقية أوسلو :

الحوض الشرقي تستغل إسرائيل 40 م3 بينما تسيطر فلسطين على 54 م3 بينما تبقى 78 م3 غير مستغلة .

الحوض الشمالي الشرقي إسرائيل 103 م3 بينما تسيطر فلسطين على 42 م3 .

الحوض الغربي إسرائيل 340 م3 بينما تسيطر فلسطين على 22 م3 .

ليصل المجموع إلى 483 م3 مستغلة في إسرائيل 118 م3 في فلسطين .

وفي سنة 1995 بموجب اتفاقية تمت زيادة كميات المياه المزودة للفلسطينيين لأغراض الشرب ب 28 . 6 مليون متر مكعب غير أن هذه الزيادة لن تغير من الطلب المحجم ولن تلبي الاحتياجات المتزايدة لمواجهة النمو السكاني واحتياجات القطاعين الصناعي والسياحي . : ومنه فإن فلسطين اليوم في احتياجات ماسة للمياه التي تستعملها إسرائيل كهدف و كوسيلة ضغط على الشعب الفلسطيني من ترك دياره و الرحيل على فلسطين إلى دول أخرى . وبهذا تسيطر إسرائيل على كافة الأراضي الفلسطينية والعربية .

ثانيا :حق الشعب الفلسطيني في المياه .

لقد تعرضت حقوق الملكية بالنسبة لوارد المائية بصورة خاصة ، وذلك بعد الاحتلال الإسرائيلي عام 1968 حيث كانت مكتسبة بموجب الأنظمة القانونية السابقة على الاحتلال . وتعرضت بعد الاحتلال للانتفاض إلى أقصى حد يسمح به القانون الإسرائيلي المتعلق بالموضوع، وفقا لتقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا مؤرخ في 15 آب/ أغسطس 1967، أصدر القائد العسكري الإسرائيلي الأمر رقم 92 لسنة 1967 الذي فوض به السلطان العسكرية صلاحيات تتصل بالأنظمة المتعلقة بالمياه، وفذا كانت المياه تعتبر محورا إستراتيجيا وقد تبع هذا الأمر العديد من الأوامر الأخرى الرامية إلى إجراء تغيرات أساسية بالنسبة للقوانين واللوائح المتعلقة بالمياه ، و النافذة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وأشار تقرير خبراء الأمم المتحدة لعلم 1984 المشار إليه أعلاه إلى التغير في حقوق الملكية فيما يتعلق بالموارد المائية فيما يتعلق بالأمر العسكري رقم 291 لسنة 1968 على النحو التالي :

¹www .ayna.com

فبينما كان ملاك الأراضي يستطيعون في ظل التشريع المحلي ، بشروط معينة المطالبة بالملكية الخاصة للمياه الموجودة فوق أراضيهم أو تحتها ، أو بحقوق معادلة مكسبة فإن ذلك غير مسموح به في ظل تشريع المياه الإسرائيلي الذي يعتبر بمقتضاه جميع المياه السطحية و الجوفية من الأملاك العامة ، وبذكر السيد : ديلمان ، وهو خبير قانوني ، أن الأمر العسكري رقم 291 الذي يجعل ملكية الموارد المائية الفلسطينية قليلة عامة بدلا من أن تكون ملكية خاصة وذلك وفقا للقانون الإسرائيلي المتعلق بالمياه لسنة 1959 الذي أمم الموارد المائية في إسرائيل لا يتماشى مع حقوق وواجبات السلطة القائمة بالاحتلال بموجب القانون الدولي . ويتناول المر العسكري رقم (498) المؤرخ في 4 تشرين الثاني / نوفمبر 1974 اقتصاد المياه في قطاع غزة، ووفقا لما صرحت به إسرائيل ، يضيف الأمر الصادر بشأن المياه في قطاع غزة شرعية قانونية على الترتيبات المتعلقة باستخدام المياه و يشمل على الأحكام التالية :

أ- يحضر حفر الآبار دون ترخيص من السلطات المختصة .

ب- يحضر زرع بساتين حمضيات جديدة دون ترخيص .

ج- توزع المياه للزراعة بحسب المحاصيل المزروعة بالفعل .

د- إن قياس مستوى المياه في جميع الآبار الموجودة أمر إلزامي .

هـ- ينبغي تسوية المشاكل بين مستهلكي المياه و أصحاب الآبار .

ومنذ عام 1967 ووفقا للتقرير الصادر من لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار (446) 1979 المذكور آنفا، قامت هيئة المياه الإسرائيلية ، عن طريق إدارة توزيع المياه واعتمادها التابعة لها ، يتولى الرقابة المباشرة على الإمدادات المائية في الأراضي الفلسطينية ونستعرض الآن نموذج القيود المفروضة على أنشطة التنمية التي تتطلب توفر المياه والتدابير القمعية ذات الصلة بالمياه .

إن القيود القانونية والإدارية المفروضة على الفلسطينيين لكي يستخدموا موارد محدودة للغاية من المياه تكملها قيود مفروضة على أي نشاط إنمائي يتطلب موارد مائية أو يشتمل عليها فمثلا منذ عام 1967 ظلت إسرائيل الدولة الممثلة: تغرد بودا شديدة على زراعة أشجار ومحاصيل من قبل المزارعين الفلسطينيين بغية تقليل استهلاكهم للمياه.

وفي تقرير للسيدة " روي " و هي خبيرة في موضوع غزة ، ذكرت فيه أن القيود المفروضة على استعمال المياه قد قضت على الحوافز بالنسبة للاستثمارات الاقتصادية وأرغمت أعدادا متزايدة من المنتجين الفلسطينيين على ترك الزراعة ، ونتيجة لذلك فقد أدت تلك التدابير إلى إضعاف قدرة النمو الهيكلي لاقتصاد غزة وإمكانية قيام نشاط اقتصادي مستقبلي .

. ثالثاً: مشاريع المياه في فلسطين (مخططات للتهويد) :

و سعت إسرائيل منذ نشأتها إلى السيطرة على مصادر المياه في فلسطين ، واتخذت لتحقيق ذلك وسائل مختلفة تتظاهر في النهاية لتؤكد هيمنتها على المياه ، وقد أنجزت إسرائيل العديد من المشاريع المائية ، في حين اقتصررت أغلب المشاريع الفلسطينية على الترميم والصيانة .

- المشاريع البريطانية إبان الانتداب :

بدأت بريطانيا منذ فترة الانتداب اهتمامها بالمياه في فلسطين بدفع من الجماعات اليهودية إلى أن تم إرسال بعثة علمية عرفت باسم "بعثة بيل " لدراسة الواقع المائي في فلسطين وقد ترتب على تقرير البعثة إقامة مشاريع عديدة منها :

أ- مشروع ايونيدس :

اقترح هذا المشروع في عام 1939 ويتمثل في مجموعة من التوصيات والمقترحات انتهت لتصبح المنطلق الأساسي للعديد من البرامج مثل :

- تحويل جزء من مياه نهر اليرموك بواسطة قناة تعبر الأراضي الأردنية لتجميع مياه أودية زقلاب و العرب ، وذلك بهدف ري 45300 في الطور الشرقي .

- تخزين فائض مياه نهر اليرموك في بحيرة طبريا ، ويوفر المشروع 742 مليون متر مكعب سنويا .

- نقل مياه رأس العين إلى مدينة القدس وبانا وتل أبيب 1935.

- إعطاء بريطانيا امتياز استثمار مياه نهر الأردن واليرموك لشركة تتبرع اليهودية .

- إعطاء بريطانيا امتياز استثمار أنهار النعامين و المقطع للشركات الإسرائيلية لاستعمالها لصالح المستوطنات الإسرائيلية .

ب- مشروع لاودرميلك :

و رفض اليهود مشروع أيونيدس لأنه يوفر للفلسطينيين والأردنيين حصة من المياه وقد ظهر الرفض اليهودي في كتاب أرض الميعاد _ نشر سنة 1944) وكتبه " والتر كلاي لاودر ميلك " وشمل الكتاب العديد من المقترحات والتوصيات ، تحولت فيما بعد إلى مشروع لاودر ميلك ، ويهدف هذا المشروع إلى استثمار مياه نهر الأردن التي تقدر ب 1800 مليون متر مكعب في السنة، بحيث تقسم إلى 800 مليون

الفصل الثاني

متر مكعب لري 540 ألف ومليار متر مكعب الإنتاج الكهرباء ، وقد أوصى المشروع بتسليم إدارته لليهود ومن أهم برامجه هي :

- بناء سد على نهر الحصباني في لبنان ونقل مياهه بواسطة قناة مغلقة إلى فلسطين لإنتاج الكهرباء اللازمة لاستخراج مياه أبار الساحل . - زيادة المياه الفائضة من نهر الحصباني بنقل مياه نهري بانياس ونهر الدان إليه عبر قناة مكشوفة ، بهدف ري أراضي الحولة والجليل الأدنى و مرج بن عامر ثم تخزين الفائض في سهل اليطوف . - نقل مياه نهر اليرموك إلى بحيرة طبريا لأخذ ما يعادل 50: من هذه المياه إلى الطور الشرقي في نهر الأردن، و الباقي إلى مثلث اليرموك و منطقة بيسان.

- نقل جزء من مياه البحر المتوسط لتعويض النقص في البحر الميت .

- تخزين مياه الفيضانات و السيول النهرية بواسطة بناء السدود في سهل اليطوف .

- استصلاح مستنقعات سهل الحولة لري الأراضي الزراعية وتحتوي 45 مليون متر مكعب الري أراضي غور أريحا والسهول الجنوبية .

- استغلال مياه الينابيع المحلية و سيول الوديان غرب الأردن إبتداءوا من أبو سدرة حتى غور أريحا .

- إقامة السدود وخزانات المياه عددها 23 خزانا لاستغلال مياه الأودية وأنهار البحر المتوسط وسيول السفوح الغربية وتقدر مياه هذه المرحلة ب 320 مليون متر مكعب .)

2/ المشاريع الفلسطينية المتعلقة بالمياه :

تنقسم مشاريع المياه الفلسطينية إلى قسمين هما :

- مشاريع أنجزت

- مشاريع تحت التنفيذ

أ- المشاريع المنجزة :

أقامت السلطة الوطنية الفلسطينية العديد من المشاريع المائية التي تركز أكثرها في مجال صيانة الآبار ومحطات ضخ المياه وتركيب وصلات مياه جديدة في مختلف المناطق الخاضعة للسلطة الوطنية كما منحت الصفة القانونية للعديد من وصلات المياه ، ومن أهم ما قامت به هو إدخال نظام الإدارة الإلكترونية للمياه في مناطق السلطة من خلال شبكة حديثة للكمبيوتر ، إلى جانب هذا حفرت السلطة العديد من الآبار الجديدة لمواجهة الحاجات المائية خصوصا في . الأرياف .

ب- مشاريع تحت التنفيذ :

يلاحظ أن أكثر المشاريع المائية مركزة في قطاع غزة باعتباره الأفقر ماء في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية ، ويوجد العديد من المشاريع التطورية للمياه .. وتركزت المشاريع الحالية على تطوير وتسوية البنية التحتية في قطاع المياه في الضفة والقطاع وتساهم العديد من المنظمات الدولية في تنفيذ هذه المشاريع

التي تبلغ كلفتها نحو 192,2 مليون دولار . ويمكن أن نلخص هذه المشاريع في النقاط التالية :

- تطوير البنية التحتية للمياه، و تحلية مياه البحر ، وإنشاء خط وطني للمياه في القطاع - تزويد آبار المياه بالمعدات طبقا لبروتوكول باريس ، وتركيب عدادات المياه .

- مشاريع صرف مياه المطار في خان يونس والمناطق الصناعية وشمال غزة.

- تصميم وتنفيذ مشروع المحطة الرئيسية لمعالجة المساه العادمة في منطقتي رفح و الوسطى في قطاع غزة.

- حفر خمسة آبار في القطاع.

- تطهير خزانات المياه .

- مشروع إدارة الخزان الساحلي وتخطيط وإدارة الموارد المائية في كامل الضفة الغربية وقطاع غزة.

هذه نظرة سياسية على معاناة الشعب الفلسطيني في مجال المياه التي كان بطلها العدو الإسرائيلي الذين حاولوا خداع العالم بأن فلسطين " أرض بلا شعب " كانوا يعرفون أن فيها قوم جبارين ولكنهم كانوا في إطار المخطط الاستعماري الشامل ، ولقد كشفت إسرائيل الحدود التي رسمتها الصهيونية للوطن القومي الذي وعدوا به أقل من طموحاتهم التوراتية (من الفرات إلى النيل) ولكنها تمسكت أيضا بحدود الماء بحيث تشمل جميع مساقط المياه ومنابعها وأنهارها وبحيراتها. وجاءت الخارطة التي تقدمت بها الحركة الصهيونية إلى مؤتمر الصلح في باريس والمسلسل الإسرائيلي مازال متواصلا سعيا للسيطرة على كل المياه العربية تحت ضمت عربي و تواطؤ أمريكي.¹

¹ لمزيد من المعلومات حول هذا الفصل ابحث في المواقع الموجودة في محرك البحث أين بخصوص موضوع (حرب

المياه) و (أزمة المياه في الشرق الأوسط) . WWW .AYNA . COM.

الفصل الثالث

الفصل الثالث

الحلول المقترحة لمواجهة الأزمة :

إن الدول العربية تواجهها تحديات كبيرة كنا قد أشرنا إليها سابقا وهي تطلب منا الإدراك بالحقيقة المتمثلة في المحاولات الإسرائيلية والتركية للهيمنة على مصادر المياه بمنطقة الشرق الأوسط ومحاولات ترويجها للمشاريع المشتركة للمياه في مرحلة ما بعد السلام بالبناء لإسرائيل وبالتالي فإن الحاجة أصبحت جد ماسة إلى وجود إستراتيجية عربية موحدة لمواجهة تحديات المستقبل .

وهذا الأمر التفتت إليه جامعة الدول العربية حيث قررت إجراء دراسة واسعة حول هذا موضوع خاصة بعد ما تردد مشروع أنابيب السلام التركي بقوة. وذلك من خلال التقييم الدقيق للوضع المائي العربي الراهن والمستقبلي وإبعاد النزاعات المائية عن الخلافات السياسية بين الأقطار العربية بهدف الوصول إلى موقف عربي موحد.

كما أن المعهد العربي للتخطيط بالكويت وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، المكتب الإقليمي لغرب آسيا بدولة البحرين في الفترة الممتدة ما بين 15 و16 يونيو عام 1993 في المنامة بدولة البحرين ناقش المجتمعون ورقة عمل مقدمة من المعهد العربي للتخطيط والتنمية بدولة الكويت تضمنت عرض عدد من البدائل للتعامل مع أزمة المياه .

وفي هذا المجال قدمت الدراسة التي قامت بها المنظمة العربية للتنمية الزراعية بعض البدائل لتجاوز الفجوة المائية الحالية ما بين الموارد المائية المتاحة والاحتياجات الفعلية للاستهلاك في المنطقة العربية بصفة عامة ومنطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة . وقد أجملنا هذه الحلول في خمس نقاط نتولى تفصيلها في المباحث التالية :

المبحث الأول : نقل المياه ما بين الحدود

يعتبر نقل المياه ما بين الحدود من أهم البدائل المقترحة بتجاوز أزمة المياه في الشرق الأوسط ، حيث تبرز في هذا المجال بين الحين والآخر عدة مشروعات لنقل المياه بين الدول العربية وغير العربية . ومن بين هذه المشاريع نذكر :

أولاً : مشروع نقل المياه التركي :

يعتمد هذا المشروع على نقل فائض المياه من نهر السيحون، الجيخون، إلى الأقطار العربية من المشرق العربي ، ويهدف هذا المشروع إلى مد أنابيب المياه من هذين النهرين إلى سوريا ثم عمان وإسرائيل ، ثم يتشعب إلى فرعين الأول نحو الكويت ثم الإمارات ، والثاني نحو مكة وجدة ، وقد قدرت تكاليف، هذا المشروع ب : 20 مليون دولار¹.

وستصبح المياه أهم من النفط بسبب الندرة الكبيرة على حد تعبير وزير الدولة التركي المسؤول عن هذا المشروع في خمسة عشر بلدا من بلدان الشرق الأوسط. أما مصدر القلق من هذا المشروع أو البديل من معالجة أزمة المياه يظهر في عدة جوانب يمكن أن نحصرها في النقاط التالية :

1) إن هذا المشروع يعادل ما بين حقوق تملك المياه وحقوق تملك آبار النفط مما جعل رئيس الوزراء التركي يقول في تصريح له يوم 25 يوليو 1992 أن المياه التركية تشبه النفط العربي ومن حق تركيا أن تتصرف بهذه الثروة بالطريقة التي تراها مناسبة مثلما تتصرف الدول النفطية في ثرواتها النفطية بحرية² .

2) مدى توفر الالتزام الفعلي للاتفاقات الدولية حول المياه الإقليمية ، فقد قامت تركيا ببناء عدد من السدود كجزء من مشروعات المياه الضخمة من أهمها سد أتاتورك على نهر الفرات و الدجلة إذ تصرف فيه تركيا من دون ترتيبات مسبقة مع سوريا و العراق .

وهو تصرف ينبغي أن ينطلق من إطار قانوني يأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات المائية أي لجميع الأطراف، ومن بين هذه الأطر القانونية اتفاق - لوزان - عام 1920 في مادتها التاسعة المبرمة مع

¹ مصطفى صادق الدرويش ، مستقبل التعاون الإقليمي لتوفير المياه العربية" الاقتصاد الخليجي ، العدد 45، جانفي 1993 ص 43.

² عبد الله الأشعل (الماء ليس كالنفط) ، جريدة العالم اليوم، 31، يوليو 1992، ص 33.

تركيا والدول المنتدبة على سوريا والعراق (فرنسا - بريطانيا) التي نصت على ضرورة إبرام اتفاقات بين الدول تتضمن حدودا جديدة، بالشكل الذي تضمن معه مصالحها المكتسبة بما فيها المياه .

(3) المقارنة بين النفط العربي والمياه التركية ينقصها الكثير من الدقة . لذا يجب دعم سوق النفط العربي وتوفير كل ما من شأنه الاتجاه نحو سوق البائعين ، وذلك تحسبا لأي مساومة مائية نفطية في الأجل القريب .

(4) تنفيذ مثل هذا المشروع يساهم في إضعاف مشروعات نقل المياه العربية، كما أن تنفيذ مشروع أنابيب السلام التركية سوف يساهم في تقييد مياه الفرات ويؤثر بشكل كبير على مشروع نقل مياه الفرات إلى الأردن المقترح عام 1984.¹

ثانيا : مشروع نقل المياه اللبنانية إلى دول الخليج العربية :

تشير الأوراق المقدمة إلى مؤتمر الخليج الأول للمياه إلى إمكانية سحب الفائض اللبناني من المياه إلى أقطار الخليج العربي ، ويهدف هذا المشروع إلى : سحب حوالي 750 مليون متر مكعب للسنة . وينطلق هذا المشروع من فرضيتين :

أ- أن تكنولوجيا تحليه المياه بمنطقة الخليج تتطور ببطء مع انخفاض خفيف في التكاليف ، ولا يمكن الاستفادة من هذا المشروع لأنه يعتبر مكمل لمحطات التحلية التي تمثل احتياطي محدد لفترات محددة ، يزيد في طول عمر هذه المحطات وينقص في حجم بناء محطات أخرى إضافية.

ب- يؤدي الاستثمار في هذا المشروع إلى تحقيق كسب المال يمكن استثماره في مشروعات مائية أخرى ، الأمر الذي يؤدي إلى توفير حاجة الشعب اللبناني من المياه ويؤمن المزيد من فرص العمل .

ثالثا : مشروع المياه الإسرائيلية للتعاون مع الأردن :

تنطلق فرضيات شروع استغلال المياه الإسرائيلية بين بلدين على أربع أسس هي :

(1) الحدود بين إسرائيل والأردن لبست حدود هيدرولوجية، بل هي مركز هيدرولوجي حيث تمر المصارف المائية و هي نهر الأردن واليرموك والبحر الميت والبحر الأحمر الحدود المشتركة بين الدولتين.

¹ فتحي عبد الحميد لتشيلة : جر الفائض المائي من لبنان إلى الدول الخليج العربي، ورقة مقدمة إلى مؤتمر الخليج الأول للمياه، دبي، من 10 إلى 13 أكتوبر 1993، ص 56.

(2) إن حاجة الأردن للمياه تفوق المتوفر منه، فكل محاولة استيراد المياه من مصر ولبنان لا بد أن تمر من إسرائيل .

(3) الخصائص الجغرافية للبلدين تسمح بإقامة مشروع مشترك لاستمطار الغيوم .

(4) اتجاه منسوب البحر الميت للانحسار هو عامل مشجع لمشروعات المياه المشتركة بين البلدين لأن كل من البلدين كان يستغل المياه العذبة ، التي كانت تتدفق للبحر سابقا . كما أن هذا الاستغلال من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض منسوب المياه في البحر ، وبالتالي يصبح مبرر السحب مياه البحر المتوسط والبحر الأحمر إلى البحر الميت لغرض توليد الكهرباء أو ما يسمى مشروع البحرين ، وقد اقترحت إسرائيل في هذا المجال مجموعة من المشاريع. كمشروع نقل المياه من لبنان ومصر إلى الأردن عن طريق إسرائيل كذلك مشروع استغلال قناة الغور - لنقل المياه إلى غربي الأردن¹.

وعموما نقول أن نقل المياه بين الحدود خاصة أنابيب السلام التركي ليس حلا لمشكلة المياه في الشرق الأوسط، إذ حل المشكلة يجب أن يبدأ من الداخل وذلك بتطوير المصادر المائية وتحسين إدارتها وترشيد استخدامات المياه قبل أن نوجه النظر إلى خارج الحدود القطرية وستبقى الكلفة أقل بكثير من أي مشروع. كما أن عبد اللطيف المقرن بعد دراسته لهذا المشروع

أكد أنه : " مشروع سياسي بحت لإسرائيل ضلع كبير في التخطيط له ولا نريد أن نضع أجيالنا القادمة في قبضة إسرائيل أو غيرها . " ²

أما مشروع المياه من لبنان إلى دول الخليج العربي ، حسب الدكتور " مخائيل وكيل" يظهر لبنان وكأنه بلد غني ولديه وفرة من المياه، وبالتالي يمكن نقل المياه إلى دول الخليج وهذا يعطي حجة الإسرائيلي بأنه بدلا من نقل مياه الخليج ، فنحن بحاجة للمياه وبالتالي نريد بعضا من مياه الليطاني . وكما ذكر الدكتور عاطف القبرصي ، فهذه القضية قضية قديمة بالنسبة لإسرائيل منذ المؤتمر الصهيوني الأول . حيث تدعي إسرائيل بأن حدودها في الليطاني ، أو حتى صيده للتحصل على مياه الليطاني ، لذلك فإن للمشروع خطورة من هذه الناحية . ³

¹ الشيخ كلي ، <<المياه و السلام >> ، وجهة نظر إسرائيلية ، ترجمة رندة حيدر مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، طبعة الأولى ، بيروت ، 1991 ، الصفحات 95 وما بعدها .

² د - أحمد الكواز ، أزمة المياه في الوطن العربي ، عمان الحلقة الأناقشية المقدمة في البحرين من 15 إلى 16 جويلية المعهد العربي لتخطيط والتنمية ، ص 119 ، 115 .

³ المرجع السابق ص 109 .

أما فيما يخص مشروع نقل المياه من لبنان إلى الأردن والاستغلال الأردني والسوري والإسرائيلي لنهر اليرموك حسب الدكتور - عمر جودة - أن تخزين المياه الذي تطالب بها إسرائيل في البحيرة الطبرية ، من نهر الليطاني واليرموك، رغم أن طاقة التخزين لا تزيد عن 150 مليون متر مكعب ، فكيف يمكن الإتيان بمياه الليطاني واليرموك لتخزينهما في البحيرة فلو أنشأت هذه المشاريع سيحدث فائق يفوق قدرتها على الاستيعاب حتى ولو ارتفعت شواطئ البحيرة ، مما يعطي الحجة بأن هناك فائض وهذا يستوجب التفتيش عن بديل وهو ما تطرحه إسرائيل حالياً من ضرورة التخزين¹.

هذا بالنسبة لمقترح نقل المياه بين الحدود . وفي هذا المبحث سننتقل إلى عرض بديل آخر المجابهة أزمة المياه في الشرق الأوسط والمتمثل في:

¹ نفس المرجع ص 110 . 116.

المبحث الثاني :

ترشيد استهلاك الموارد المائية المتاحة

لقد حذرت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية من النقص الكبير والخطير في احتياجات العالم العربي من المياه و لمواجهة الخطر القادم ن اقترحت الدراسة المعروضة على وزراء خارجية العرب المجتمع في الدورة العادية لمجلس الجامعة أبريل 1993 عدة توصيات منها : تكليف المنظمات العربية بالعمل على ترشيد استخدام المياه وتنمية مواردها للتقليل من حجم المفقود منها ورفع كفاءة استخداماتها¹.

وللوصول إلى هذا الحل المثل هناك عدة أساليب يمكن إتباعها منها :

أولاً : رفع كفاءة وصيانة وتطوير شبكات نقل وتوزيع المياه :

يجب تبني التقنيات المتطورة لتخزين المياه وإقامة نظم حديثة لنقل المياه من مصادرها إلى مناطق استخدامها لتقليل المفقود ووقف النزيف المائي .

كما أن المفقود في شبكات التوزيع يمكن تقليله في طريق تغيير الأجزاء القديمة من الشبكات وإصلاح أو تغيير الأجزاء التالفة أو المتآكلة إضافة إلى استخدام وسائل التحكم المركزي في الكشف عن التسريبات في الشبكة وتبجيل ضغوط المياه وضمان استقرار الضغوط في خطوط الشبكات لتفادي الزيادة المفاجئة التي تسبب انكسار المواسير .

أما الإستهلاكات غير المشروعة لمياه الشرب (كرش الشوارع وري الحدائق وغسيل السيارات) فيمكن التقليل من كمية هذا المفقود عن طريق استخدام الأنابيب الثنائية . تستعمل المياه العذبة فيه في الأغراض المنزلية والمياه غير العذبة في الأغراض الصناعية والثانوية كما هو معمول به في بعض الأقطار العربية مثل الكويت²

ثانياً : رفع كفاءة الري الحقلي :

لقد أثبتت الدراسات الحديثة أن تسوية الأرض بالإمكانات المتطورة يمكن أن يزيد من كفاءة الري الحقلي ما بين 80-85% بالإضافة إلى استخدام الأجهزة المتطورة للتحكم

¹ عجوز حازم والحلواني بسيوني : حرب المياه . الاقتصاد الإسلامي . العدد 150 (بنك دبي الإسلامي) نوفمبر 1993 ، ص 61.

² د. مخيمر و حجازي . المرجع السابق م (141 . 140 . 3)

الكامل في تزويد الأقلية المختلفة بمياه الري ، أي إحكام توزيع المياه داخل الحقل¹

ثالثا : تغيير التركيب المحصولي :

إن إعادة تصميم الدورات الزراعية عن طريق تعديل التركيب المحصولي بما يتناسب والموارد المائية المتاحة هو خير بديل للتقليل من حجم المياه المخصصة للمحاصيل عالية الاستهلاك المياه مثل الأرز وقصب السكر و استبدالها بمحاصيل أخرى أقل استهلاكاً للمياه و أكثر إنتاجية مثل الذرى وبنجر السكر .

رابعا : استنباط سلالات وأصناف جديدة من المحاصيل :

وهناك محاصيل زراعية يمكن أن تحل محل محاصيل زراعية أخرى أقل منها تكلفة وأكثر فائدة مثل الأرز الذي يحل محل الذرى ، وذلك من أجل ترشيد استخدام المياه و التقليل من إسرافها ولا يتم التوصل إلى ذلك إلا من خلال استخدام علوم و تطبيقات الهندسة الوراثية حيث نتوصل إلى :

1) استنباط سلالات زراعية جديدة أقل استهلاكاً للمياه وتعطى الإنتاجية نفسها أو إنتاجية نفسها بالمقنن المائي نفسه .

2) استنباط سلالات أصناف جديدة قصيرة العمر وعالية المحصول ، أي أصناف مبكرة النضج نفسه.مما يعني الزيادة في التكثيف الزراعي والوفرة في منسوب المياه أي أن احتياجاتها قليلة ومن ثم فهي قادرة على تحمل الجفاف .

وحاليا نجد أن الجهود في مجال الهندسة الوراثية مبذولة في موضوع استخدام مياه البحر كمصدر للري، أي الزراعة بالمياه الشديدة الملوحة . ويعتمد نجاح هذا المشروع على معالجة النبات وراثيا باستخدام الهندسة الوراثية فنتاج أصناف عالمية تتحمل الملوحة الشديدة، حيث وصلت الدراسات إلى أن استخدام سماد مخلفات الدواجن بنسبة 2% تتغلب على مشكلة الملوحة بنسبة 30% من مياه البحر في حالة استخدام الأراضي الرملية والجيرية .

¹ المرجع السابق ص141.

-ومما هو جدير بالذكر انه مطروح الآن استخدام مياه البحر لتغذية دوار التبريد في محطات توليد القوى الكهربائية ، و بالتالي سيتم توفير كميات كبيرة من المياه العذبة كانت تستخدم قديما لهذا الغرض أي (دوار التبريد)¹.

خامسا : تطوير نظام الري :

بما أن الترشيد يشمل الاستخدامات المختلفة للمياه في الشرب والصناعة والزراعة وغيرها فإن الزراعة: تبقى هي المستهلك الأكبر للمياه لذا تم تحديد الكثير من المجالات بخصوص الترشيد فيها مثل : الطرق الحديثة للري ، وبما أن طرق الري المتبعة في الوطن العربي هي طرق بدائية ذات كفاءة منخفضة من جراء التبخر الحادث وإهدار كميات كبيرة من المياه ولذا كان من الضروري تطوير نظام الري وإدخال طرق حديثة في توزيع المياه من الأنابيب ذات البوابات أي الري بالمرشات والتنقيط لتوفير كميات كبيرة من المياه وفيما يلي شرح ذلك :

1- الري بالرش :

انتشر هذا النظام في النصف الأخير من هذا القرن في المناطق الجافة والشبه جافة والسبب في ظهوره رغم ارتفاع تكاليفه يرجع إلى أنه يتيح التحكم في المياه الواردة إلى النبات كما أنه يسمح باستخدام الميكنة الزراعية بشكل اقتصادي و على نطاق واسع و يتيح خلط الأسمدة بمياه الري وتوزيعها توزيعا متساويا وعليه تزيد كفاءة استخدام المياه في الري بالرش على الري السطحي بنسبة 75 %².

2- الري بالتنقيط :

يعتبر هذا النظام أصلح نظم الري في ري حدائق الفاكهة والخضراوات حيث تصل كفاءته النسبية لاستخدام المياه ما بين 85 و 90% بالإضافة إلى عدم الاحتياج إلى تسوية الأرض أو إلى عمليات الصرف ، و هو أكثر ملائمة للنبات ويؤدي إلى زيادة إنتاجية ويستهلك طاقة أقل من الري بالرش .³ وعموما نقول أن عملية الترشيد عملية كبيرة و هامة جدا في منطقتنا العربية في العموم وفي منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص. حيث تتولى هذه العملية اختيار المحاصيل ونمط التركيب المحصولي و غيرها من الأساليب لتقليل في حجم الاستهلاك المائي ، إلا أن إشكالية التي تواجه هذه

¹ المرجع السابق ص 115 . 144

² نفس المرجع ص 143.

³ نفس المرجع ص 144.

الفصل الثالث

العملية حسب الدكتور ذيب عويس تتمثل في أن إعطاء الماء قيمة وتحديد نوع المحصول و غيرها من التوصيات قد لا يستجيب صاحب القرار لها ، لأنه لا يستمع إلا للقرارات التي تتماشى مع مصالحه.

كما أن الدكتور ميخائيل و كيل يرى أن إيجاد أصناف جديدة من البذور الملائمة لمناطق (الجافة موضوع هام عملت به وزارة الزراعة الأمريكية في الفترة القريبة و أنشأت له مخبر خاص يهدف إيجاد أنواع من البذور المقاومة للجفاف.

أما الدكتور محمد شطناوي يدعو إلى البحث عن مصادر أخرى جديدة للمياه تكون بديلا الحل أزمة المياه في المنطقة العربية¹ وفي المبحث الآتي تفصيل لأهم هاته المصادر المائية الجديدة :

¹ د. أحمد الكواز المرجع السابق، من ص 141 إلى ص 146 .

المبحث الثالث :

إضافة موارد مائية جديدة

بالإضافة إلى الموارد المائية التقليدية المتمثلة في المياه السطحية والمياه الجوفية فإن هناك موارد أخرى جديدة غير تقليدية (اصطناعية) يندرج تحتها ثلاث تطبيقات لنوعيات المياه المختلفة هي :

أولا مياه النحلية :

مما لا شك فيه أن محدودية المصادر الطبيعية للمياه العذبة قاصرة على أن تفي بالاحتياجات المتزايدة و الضرورية لاستمرار الحياة و التنمية بالإضافة إلى الزيادة المطردة في عدد السكان لذا كان من الطبيعي والمنطقي أن تتجه الأنظار إلى المصادر المختلفة للمياه المالحة لغرض إزالة ملوحتها أي تحويلها لمياه عذبة .

ويقصد بتحلية المياه ذلك الفرع من العلوم الذي يبحث في الطرق المختلفة للحصول على الماء العذب بالكميات الكافية وبأسعار مناسبة . فهي صناعة تحويلية تخضع لكل ما يسري على هذه النوعية من الصناعة من قواعد وظروف وتكنولوجيات تحلية المياه بالأساس ، علم وصناعة جديدة ومهمة وحيوية لصالح الجنس البشري¹ .

1- مجالات استخدام المياه المحللات :

إن عملية النحلية لمياه البحر تتم من أجل رفع كفاءة المياه الجوفية غير المتجددة لغرض الاستفادة منها في الاستخدامات المنزلية (الشرب ، الطهي ، الغسيل) والاستخدامات الصناعية للاستعمال المباشر في الصناعات الغذائية والكيميائية ولكل الاستخدامات البلدية كالاستعمال في المكاتب و المنشآت التجارية و الإطفاءات وغيرها .

2- الطرق المستخدمة لتحلية المياه :

لقد عرفت تكنولوجية التحلية عدة طرق لنظام تحليه المياه ، إلا أننا سنستعرض ثلاثة نظم من هذه الأنظمة وهي الأقل تكلفة و الأكثر إزالة لنسبة الملوحة هي :

¹ د. مخيمر و حجازي . المرجع السابق ص 158 . 157 . 7.

أ- نظام التقطير :

تستعمل ثلاث عمليات في هذا المجال هي :

- التبخر المتعدد الأثر

- و التقطير الوميضي المتعدد المراحل

- ضغط البخار

وتتلخص الفكرة العامة في هذه العمليات في تسخين المياه الداخلة باستخدام بخار تزود به الوحدة من الخارج وهذا ما يرفع درجة المياه للدرجة القصوى الممكنة ثم تمر تلك المياه بمراحل مختلفة يقلل فيها الضغط مدا يؤدي إلى غليانها بشدة ويتم تكثيف البخار الناتج عن هذه العملية على السطح الخارجي للأنايبب ويجمع في كل مرحلة كميات عذبة وتكرارا لعملية استخلاص المزيد من المياه العذبة .

ب- نظام الترشيح أو الديليزة الكهربائية :

تقوم هذه العملية على أساس وضع إلكترونات متصلة بمصدر خارجي للتيار المستمر في وعاء يحتوي على مياه صالحة توضع بين إلكترونات أغشية بالتناوب يسمح كل غشاء منها بمرور أجزاء محددة من المحلول وبهذا يتم تكوين محاولات مركزة ومخففة في الفراغان الموجودة بين الأغشية المتناوبة والتي يتم امتصاصها بأنايبب خاصة كماء عذب وماء مالح .

ج- نظام التناضح العكسي :

تتم العملية هنا بضخ المياه المالحة لتمر عبر غشاء في وعاء مغلق يتدفق الماء النقي من خلال الغشاء ولتفادي ارتفاع درجة الملوحة في الجانب الآخر من الغشاء يتم تصريف جزء من مياه التغذية قبل الغشاء مباشرة بواسطة صمام .

ويعتبر نظام التقطير هو الأكثر استخداما في تحليه المياه، وقد توسع استخدام هذه الطريقة في فترة السبعينات في منطقة الشرق الأوسط ، حيث بلغت ما يزيد عن 60% من القدرة العالمية أما النظامين الباقيين فهما صالحان في تحليه المياه القليلة الملوحة .

وعموما نقول أن الاختيار المناسب لإزالة الملوحة يعتمد على مجموعة من المقومات تتمثل في الاعتبارات الاقتصادية و الاعتبارات البيئية والسياسية و القانونية .

الفصل الثالث

فأما الأولى، فتمثل في رأس المال المناسب لتغطية التكلفة الأساس والتكلفة المستمرة ويجب أيضا أن تتوفر الخبرة التجارية للتوصل إلى حلول المشاكل . كما يجب أن تتوفر الخبرة الفنية بما في ذلك الموظفون المهرة و الأدوات والمواد اللازمة للقيام بخدمات الصيانة وذلك بالنسبة لأهمية الدقة الشديدة لتشغيل الوحدات .

أما الاعتبارات البيئية والسياسية والقانونية ، فإذا تقرر استخدام التحلية كوسيلة لتوفير المياه العذبة الدولة ما ، فإن أخذ العواقب البيئية بعين الاعتبار لا بد منه ، فالتخلص من المياه الشديدة الملوحة الناتجة عن عملية التحلية يجب أن يتم دون إحداث تأثيرات ضارة على البيئة . ونظرا لأن محطات التحلية عادة تكون داخل الحدود السياسية للدولة ، فغن الدولة تسيطر تماما على تحديد كمية ونوعية المياه المنتجة، وحجم الاعتماد والاستخدام لتلك المحطات، وفي حال تعرض تلك المحلات للتدمير أو المياه للتلوث يمكن التخفيف من تكاليف عمليات التخريب بوساطة التأمين و عمليات التلويث بتغذية الآبار المتجددة.

ثانيا :إعادة استخدام المياه :

لقد اتجهت الكثير من الدول في السنوات العشرين الخيرة إلى إعادة استخدام المياه المستعملة وذلك بسبب شح موارد المياه العذبة الثابتة في مجموعة كبيرة من المناطق ، كذلك الحد من تلوث البيئة حيث أن 9 ملايين شخص (حسب تقرير البنك الدولي ، 1975) من سكان العالم الثالث يموتون بسبب المياه الملوثة .

هذه الأسباب وغيرها أدت ببعض الدول إلى إعادة النظر في الاستعادة من المياه المعالجة سواء كانت مجاري مياه صحة أو صناعية أو زراعية .

حيث أثبتت الدراسات الحديثة أن تصريفها بطرق غير منتظمة يؤدي إلى انتشار مشاكل بيئية خطيرة ، كما أن تصريفها إلى إهدار كميات كبيرة من المياه . وللد من الظاهرة التجئ إلى وسيلة تحلية المياه للتخفيف من هذه الظاهرة ونظرا لضخامة تكاليف محطات التحلية وقلة مرد وديتها بدأ العمل بطريقة معالجة المياه المستخدمة عام 1982 بعد النجاح لهذه التجربة في دولة البحرين .

وفيما يلي سنتولى عرض أهم المجالات المستخدمة فيها المياه المستعملة ثن نتولى عرض الأهم أنواعها والاعتبارات المتحكمة فيها .

1- مجالات استخدام المياه المعالجة :

لقد بدأت عدة دول تستفيد من المياه المستعملة لمعالجتها وإعادة استعمالها من جديد في أغراض الشرب و التبريد و التنظيف و الري و غيرها . وبما أن هذه العملية مكلفة جدا لجان بعض الدول إلى استعمال المعالجة البسيطة وتلخص المجالات الرئيسية للاستفادة من المعالجة في :

أ - استصلاح الأراضي الفقيرة و هو أكثر الطرق شيوعا بالنسبة للمياه المستعملة حسب نوعية التربة والمحاصيل الزراعية .

ب - حقن الآبار الجوفية بطريقة مباشرة إذا كانت عمليات المعالجة جيدة أو بطرق غير مباشرة وذلك غمر الأراضي بالمياه المعالجة معالجة ثانوية وتركها تتسرب وبالتالي تنقيتها خلال تسربها.

ج - إنتاج الخلايا الطحلبية والتي يمكن استخدام كغذاء للحيوانات أو كمصدر للطاقة أو الأكسجين .

د - أغراض ترفيهية وجمالية كإنشاء البحيرات الصناعية التي يمكن استغلالها لتربية الأسماك.

هـ - الغرض التبريدي للمصانع و غسيل الشوارع وري الحدائق ..

هذا بالنسبة لمجالات استخدام المياه المعالجة ، أما أنواع المياه المعالجة نتولى طرحها في النقاط التالية :

2- أنواع المياه المعالجة :

يندرج تحت هذا البديل ثلاثة تطبيقات عن نوعيات مختلفة من مياه الصرف الزراعي الصناعي والصحي وكل منهما يحتاج إلى ضوابط مختلفة في المعالجة و الاستخدام.

أ- مياه الصرف الزراعي:

إن الري بمياه الصرف الزراعي يختلف عن الري بالمياه العذبة حيث يؤدي إلى تراكم الأملاح في التربة والإضرار بمكوناتها وتدهور إنتاجيتها، ومن ثم فإن استخدام هذه النوعية من المياه في الري يحتاج إلى مراعاة العديد من العوامل المرتبطة بنوعية التربة وأنواع المحاصيل المختلفة ، كما أن هناك عدة اعتبارات يجب الأخذ بها عند استخدام مياه الصرف الزراعي منها:

- أن تكون خطة إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي مرتبطة بالدراسة العامة للميزان المائي والمنحني للمناطق المختارة. - أن توضح الدراسات الناشر المتباين للري من مياه ملحية اختلاف أنواع الأراضي واختلاف المعاملات الزراعية. والهدف من هذه الاعتبارات هو إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي بنسبة ملحوظة لا تتعدى 2000 جزء في المليون .

ب- مياه الصرف الصناعي :

تحتوي مياه الصرف الصناعي على نسبة كبيرة من الأحماض والزيوت والشحوم التي لا بد أن يتخلص منها لإمكان استخدام المياه من جديد لذا كان من الضروري معالجة مياه الصرف الصناعي قبل إعادتها إلى الشبكة طبقا للمواصفات المطلوبة ، والتي تتيح بإعادة استخدامها بأغراض جديدة .

أما المياه التي تتيح من تشغيل محطات توليد الكهرباء ومياه التبريد في الصناعة هي المياه الأقل نسبة من التلوث ، لمنها ذات درجة حرارة عالية يمكن التغلب عليها عن طريق إيجاد بعض العوائق في مسار المياه كإطالة فترة وصولها لنقطة استخدامها وبالتالي انخفاض درجة حرارتها.

ج - مياه الصرف الصحي :

إن مياه الصرف الصحي التي يتم معالجتها لا يمكن أن تكون معدة للاستخدام بسبب وجود بكتيريا وفيروسات و غيرها من الكائنات الحية الدقيقة المسببة للأمراض وعلى ذلك لا بد من إجراء العديد من المعالجات الابتدائية والثانوية لضمان خلوها من أي مسببات مرضية . فقد اقترحت ثلاث بدائل في هذا الشأن لإعادة تداول مياه الصرف الصحي التي تمت معالجتها وهي:

1- خلط مياه الصرف الصحي والمعالجة مع المصارف الزراعية .

2- إعادة استخدامها في ري المناطق المستصلحة والأراضي الزراعية المحيطة بتلك التجمعات السكانية.

3- صرف المياه المعالجة على المسطحات المائية .

وما تجدر الإشارة إليه في أغلب الأحيان استقرار الكميات الزائدة عن مياه الصرف الصحي المعاد استخدامها في الأراضي الزراعية من الخزانات الجوفية المستخدمة في غرض الشرب والتي يمكن أن تكون مختلطة ببعض العناصر الكيماوية السامة ، كما أن مياه الصرف الصحي قد تكون مخلوقة من مياه الصرف الصناعي مما يزيد المر خطورة وتعقيدا و عليه كان

ضرورة التفكير في طريقة أنجع كبديل لتجاوز أزمة المياه في الوطن العربي عموما والشرق الأوسط خصوصا¹.

¹ المرجع السابق . ص . 155 . 156

ثالثا : الأنهار الاصطناعية :

لقد فكرت بعض الدول العربية في بناء أنهار كبديل لحل أزمة المياه ومن بين المشاريع العربية الناجحة في هذا المجال مشروع النهر العظيم في ليبيا، ويعتبر الأول من نوعه في المنطقة العربية لاستغلال المياه الجوفية ، حيث تنقل شبكة الأنابيب التي يبلغ طولها 900 كلم وقطرها أربعة أمتار ، ما يزيد عن مليوني متر مكعب من المياه يوميا من أبار تارزيو - وساراير م ن الصحراء جنوب بنغازي إلى خزانات في الجرابية على الساحل ، ثم تنتقل إلى بنغازي في الشرق وسيرتا في الغرب ، وتستخدم هذه المياه في الأغراض المختلفة كالزراعة والصناعة والاستغاليات المنزلية .

والهدف من هذا المشروع يمكن أن نوجزه في النقاط التالية : - توفير المياه الصالحة للشرب لمدينة طرابلس و المدن القريبة . - زيادة الرقعة الزراعية في منطقة بنغازي و المنطقة الوسطى بحوالي 75 هـ . - إنقاذ حوالي 95 من الأراضي الزراعية في المنطقة الساحلية العربية . - زيادة معدلات الاستقرار السكاني والحد من ظاهرة الهجرة إلى المدن.¹

هذا بالنسبة للنهر العظيم في ليبيا و هناك مشاريع أخرى مشابهة له في الأردن مثل مشروع نقل المياه من الحوض الجوفي في الجنوب قرب العقبة باتجاه عمان، رغم أن مياه الحوض الجوفي في الأردن غير متجددة ، وتقدر احتياطياتها ب 500 مليون متر مكعب و عليه اعتبر الدكتور - ذيب عويس - أن هذا الموضوع يجب أن يكون مع بديل نقل المياه من منطقة إلى أخرى . وان يكون موضوعه المياه المتجددة وغير المتجددة التي تدخل فيها الكثير من الاعتبارات .

وحسب الدكتور عمر جودة - إن استعمال المياه غير المتجددة يجب أن يكون منحصرا في حالات محددة ، ويجب أن يكون للاستعمال التكميلي ولا يجب أن يكون مصدرا رئيسا يتم استنزافه².

هذا بالنسبة للموارد المائية الجديدة كبديل لحل أزمة المياه ، وهناك بديل آخر يمكن الاستناد إليه - كحل ناجح لتجاوز أزمة المياه في المنطقة العربية نفضله في المبحث الآتي:

¹ نفس المرجع ، ص 236.

² أحمد الكواز . المرجع السابق ، ص 137 . ص 139

المبحث الرابع :

تنمية الموارد المائية المتاحة

يعتبر هذا الحل أنجع البدائل المذكورة و أطولها أمدا للتعامل مع أي احتمال قوي لأزمة المياه في المنطقة العربية . ويشتمل في اعتماد على الإمكانيات المائية المحلية وتطويرها ذلك من خلال تشييد السدود والخزانات والتقليل من حجم المفقود من البحر .

أولا : مشروعات السدود والخزانات :

من بين المشروعات المقترحة تنفيذها لتنمية الموارد المائية السطحية حتى سنة 2025 في أقطار الوطن العربي :

إنشاء (06) ستة سدود سوريا مازالت في مرحلة الدراسة الأولية و (04) سدود على نهر اليرموك بالأردن ووادي العرب ، سعة تخزين إجمالي (409) ملايين متر مكعب ، كما اقترح إنشاء عدة خزانات موسمية لتخزين مياه الأمطار والسدود. و يعتبر أسلوب شحن الصخور بالمياه أحسن بديل لاستعمال السدود من منظور اقتصادي وهو أسلوب معمول به في المملكة العربية السعودية.

وقد التجأت مصر إلى هذا الأسلوب للتقليل من مفقود البحر 14 كلم³ سنويا في بحيرة ناصرة لسهولة هذا البديل وقلة تكاليفه وذلك بالموازاة مع المشاريع الأخرى المخصصة لنفس الغرض¹

ثانيا : تقليل من البحر أسطح الخزانات والمجاري المائية :

كميات كبيرة من المياه تفقد بواسطة أبخرة المجاري المائية والخزانات ففي النيل على سبيل المثال وجد أنه بعد خروجه من منابعه يمر بمناطق جنوبي السودان يتحول إلى سطح مائي تشتد فيه نسبة التبخر بفعل ارتفاع درجة الحرارة لقربه من خط الاستواء حيث يفقد أكثر من 12 مليون متر مكعب سنويا.

¹ مخيمر و حجازي ، المرجع السابق ، ص 145 .

وللحد من هذه الظاهرة بدأ في حفر نفق مستقيم (قناة جونجلي) اختصار مسافة النيل في تلك المنطقة وقد صمم هذا النفق بشكل مغلق لتوفير المياه المفقودة من البحر ولتقليل التبخر في المجاري المائية التي يتبع فيها عرض المجاري المائية لمسافات طويلة ، ثم إنشاء خدمة سفلية لتقليل العرض وحماية مبول النهر من التآكل .

كما أن قيمة التبخر في القنوات الترابية بلغ 40% من المصادر المائية المخصصة للحقول هي نسبة تزيد من ملوحة التربة و بالتالي كان من الضروري للجوء لتغطية القنوات المكشوفة أو استخدام الموابير المطمورة لتقليل المفقود من التبخر ، وكذلك إقامة سلسلة من السدود المنخفضة لتوفير كميات الماء الضائعة بسبب التبخر¹ .

وفي نهاية هذا المبحث، نقول أن تغليب بديل علة الآخر أمر عسير جدا للتشابك حزمه من المحددات في تبديل تختلف تبعاً لظروف وإمكانات كل بلد ومن ثمة لا بد من وتضع إستراتيجية متكاملة تأخذ بعين الاعتبار كل البدائل المتاحة والميزة النسبية لكل بديل ، وهو ما جاء بع بعض الدكاترة والباحثين العرب أثناء التطرق إلى بعض الحلول المناسبة لاستدراك المسألة المائية في اجتماع الدورة العادية لمجلس الجامعة العربية عام 1993 ومن بين هؤلاء:

1- محمد علي بشير :

يؤكد على ضرورة تطوير إستراتيجية عربية مشتركة تضع المصلحة العربية العليا فوق كل اعتبار ، فإذا لم يكن هناك اتحاد كامل للرؤية فعلى الأقل وجود وحدة حركية في العمل لتنفيذ الحد الأدنى من الاتفاق الذي يمنع الآخرين من سرقة المياه وانتهاك المواثيق والأعراف الدولية بشأن أحواض الأنهار .

كما يطلب الدكتور إيجاد هيئة عربية عليا على المستوى الثاني تضع خططا طويلة الأمد للتنظيم واستغلال أحواض الأنهار العربية ومنع تحويل أي آثار جانبية إلى عقبات تحول دون استغلال هذه الأحواض .

¹ المرجع السابق ص 147. 148

ويقول الدكتور " إن تأجيل التعاون العربي إلى وقت آخر معناه استمرار الحرب العربية | الإسرائيلية الباردة حول المياه، والتي تقودها إسرائيل على قدم وساق دون مواجهة علنية ومعناه أيضا أن كل عام جديد يأتي مزيد من الأعباء المستجدة وضياع الحقوق العربية"¹.

2- المهندس فؤاد الجرس:

يطالب بإقامة مشروعات عربية مشتركة في مجال تنمية الثروة المائية والحفاظ عليها ويضرب مثال على ذلك بمشروع قناة - جونقلي باعتباره أهم المشاريع الإستراتيجية بين دولتين عربيتين (حدود السودان) كما يدعو إلى تنمية الشعوب العربية باعتباره أداة سياسية في تأمين نوعية إلى أفضل من الحياة العربية².

3- سامر مخيمر وخالد حجازي :

يؤكد كل منهما على أن نقطة البدء في التعامل المستقبلي الناضج مع مشكلة المياه تتمثل في إيجاد آلية مؤسسية عربية تمتلك القدرات والإمكانات اللازمة للقيام بهذه المهمة. وتتمثل المهام الفرعية الملقاة على عاتق هذه الآلية في التوفير تأخذه بيانات ومعلومات مائية على مستوى شامل وإقامة مركز بحري راق يضم كل التخصصات والخبرات اللازمة للتعامل مع الشؤون المائية ، ولا تقتصر على هذا التعامل على الجانب التقني الفني بل تمتلك كل المجالات. وأبرز الموضوعات التي يرونها مهمة تتمثل في:³

أ- الجانب السياسي :

ويتمثل في تقييم وتحليل اتجاهات السياسات الخارجية لدول الجوار الجغرافي و احتمالات تأثير هذه السياسات في سلوكياتها في المسألة المائية ووضع النماذج والتصورات اللازمة لصناع السياسة الخارجية العربية بالإضافة إلى تقييم وتحليل النزاعات العربية القائمة في النسق المائي ووضع الآليات المناسبة للتقليل من مجموعها ومنع الأطراف الأجنبية من الاستفادة منها في أعمال سياستها المائية .

¹ عجوز والحواني ، المرجع السابق، ص1.

² نفس المرجع، ص 49.

³ مخيمر وحجازي . المرجع السابق . من ص 234 إلى 236.

ب- الجانب القانوني :

يجب متابعة كل التطورات في أطر ومفاهيم القانون الدولي، ذات الصلة بالموضوعات المائية ومواجهة أي تغيير في ذلك الأطر والمفاهيم ما شأنه أن يؤثر في الحقوق المائية العربية

ج - الجانب الاقتصادي :

يتلخص في إعداد مخطط تمويلي للمشروعات المائية الإستراتيجية العاجلة وإعداد دراسات اقتصادية لبدائل التنمية المائية لكل مورد مائي أولاً لاستحداث موارد مائية جديدة . د- الجانب الإستراتيجي: ويتمثل في مراقبة التطورات الإستراتيجية في دول الجوار الجغرافي ذات الصلة بالشؤون المائية العربية وتطوير أسلوب الردع لحماية المصالح المائية العربية .

هـ - الجانب التكنولوجي :

ويتمثل في النقاط المذكورة سابقا وهي :

- نقل المياه ما بين الحدود.

- ترشيد استهلاك الموارد المائية المتاحة .

- إضافة موارد مائية جديدة.

- تنمية الموارد المائية المتاحة.

ويشير الباحثان إلى أن " جامعة الدول العربية" هي الجهة الأنسب للقيام بمهمة إيجاد هذه الآلية المؤسسية العربية ، ولا شك أن هذه الآلية إن وجدت سوف تساهم في دعم دور الجامعة العربية الذي ظل يتلشى في المرحلة الأخيرة بسبب الظروف و الملايسات السياسية.

و عموما نقول أن مشكلة المياه في الشرق الأوسط . كما يحلو للبعض تسميتها لأسباب ظاهرة وأخرى باطنية هي مشكلة أمة بأسرها لذا يجب حل هذه المشكلة في إطار قومي لا قطري يأخذ بعين الاعتبار الحدود السياسية التي تعيق مسار حل هذه الأزمة.

ولقد توج هذا الجهد القومي بنجاح هائل بعد رفع شعار " الأمن المائي العربي " من طرف منظمة التربية و الثقافة والعلوم إلى جانب بعض المستشارين العرب لوضع الخطط اللازمة للأمن المائي العربي المرادف للأمن الغذائي والأمن القومي ، وذلك لتوعية الناس وتعريفهم المعرفة الكافية بثروتهم المائية والعجز المائي الذي ينتظرهم ، وتأثيره على الاقتصاد والسياسة .

خاتمة

من خلال ما تقدم بتبين لنا أن مشكلة المياه في الشرق الأوسط هي مشكلة مفتعلة سببها المخططات العدوانية لدول الجوار الجغرافي خاصة تركيا وإسرائيل للتأمين مصالحها في المنطقة بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية لتجعل هذه المسألة سلاحا سياسيا تنتزع به بعض التنازلات على مائدة المفاوضات المتعددة الأطراف العربية الإسرائيلية .

وإن كانت البعض يرجع هذه المشكلة إلى الطبيعة الجغرافية لبلدان الشرق الأوسط وأن كان البعض يرى أن سبب المشكلة في هذه المنطقة هو زيادة في عدد السكان وتطور المستخدمات وندرة مصادر المياه .
لكننا نقر بأن سبب الاختلاف الجوهرى يكمل في تناقض الرؤية العربية الإسرائيلية لها حيث تدعى إسرائيل أن المسألة لا تتعدى كونها قضية فنية ويمكن البحث فيها على هذا الأساس

أما الموقف العربي يعتبر المسألة قضية سياسية بالدرجة الأولى برزت منذ قيام الكيان الصهيوني في المنطقة وازدادت حدتها بزيادة الأطماع التوسعية على الأراضي العربية
وعليه قسمنا بحثنا هذا إلى ثلاثة فصول تكلمنا في الفصل الأول على الأوضاع المائية الحالية و المستقبلية لبلدان الشرق الأوسط ومقارنتها بعد الاستقرار المائي لمعرفة الفجوة المائية من عدمها و ذلك في خمسة مباحث خصصنا لكل منها نهر معين ثم عرضنا أهم التنظيمات الاتفاقية التي تحكم وتسير الاستخدامات النهريية بين الدول المنطقة ومدى احترامها من عدمه .

أما الفصل الثاني الذي هو تطبيقا للنظام القانوني على الأنهار الدولية في منطقة الشرق الأوسط بخصوص استخداماتها المختلفة و خاصة غير الملاحية منها .

وقد تميزت بعدم المشروعية و الاحتكار و الاستيلاء الغير القانوني كذلك عدم احترام الاتفاقات المبرمة بشأنها وعدم تنفيذها إضافة إلى اغتصاب حقوق بعض الأطراف و عدم الاعتراف بها .

أما الفصل الأخير فقد خصصناه لعرض أهم البدائل الفنية التقنية والسياسية لتجاوز الأزمة المائية أو التخفيف من حدتها .

و عموما نقول أن للجانب القانوني دورا في مفاومة هذه الأزمة لذا يجب حلها وفق القواعد القانون الدولي وذلك بصورة عادلة ومحايدة.

كما يجب على بقية دول النهر الأخرى التعاون فيما بينها بخصوص التبادل المنتظم للمعلومات والتخطيط والإدارة المشتركة و غيرها من أساليب التعاون الأخرى لاحتواء التنافس الذي يقدر بأيدي على الصراع ومن ثم إلى حرب التي لاحت معالمها في الأفق وهو ما يؤكد أن الحرب القادمة هي حرب المياه.

<< تم بحمد الله تعالى >>

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع :

أ- الوثائق :

- الأمم المتحدة : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "الأسكوا"، السياسات والممارسات الإسرائيلية المتعلقة بالأرض والمياه في الأرض الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة الأخرى ، دراسة مقدمة بالدورة العادية الثانية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، جينيف نوفمبر 1990.
- جامعة الدول العربية : - لجنة الموارد في الوطن العربي ، المشكلة بقرار مجلس الجامعة رقم 5223 في 13/09/1992 ، موارد المياه في الوطن العربي ، الجوانب السياسية والفنية والقانونية ، دراسة قدمت إلى مجلس الجامعة العربي في دورته العادية (99)
- الجمهورية العراقية : - وزارة الزراعة والري الموارد المائية في العراق ، الواقع والمستقبل في ضوء مشاريع دول أعلي النهر المشتركة ، بغداد ، نوفمبر 1992.

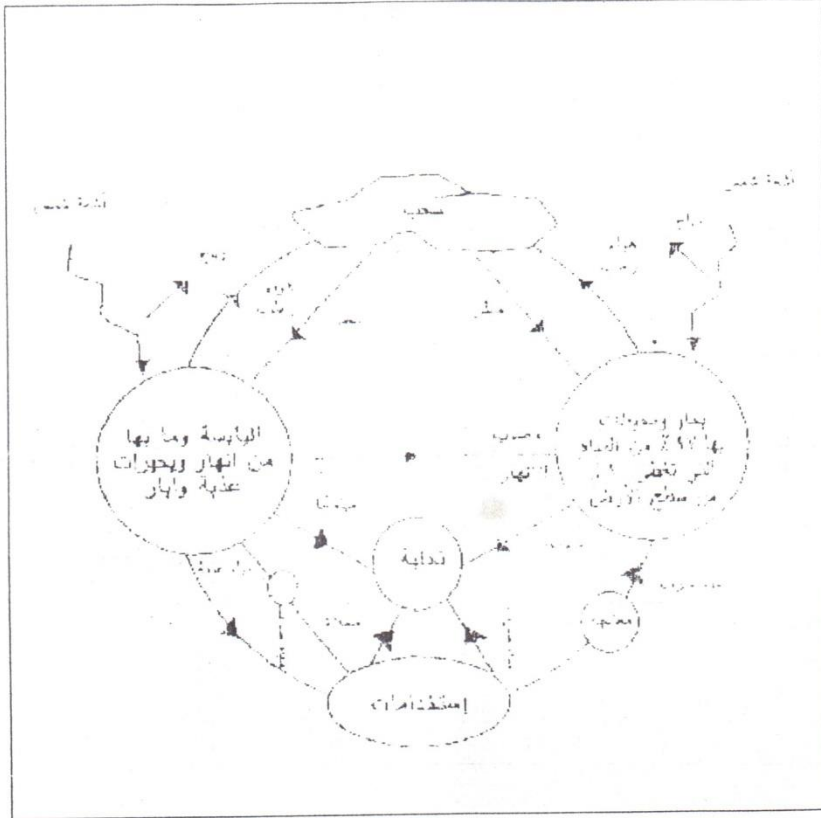
ب - الكتب :

- الدكتور : أحمد الكواز ، أزمة المياه في الوطن العربي " أعمال الحلقة النقاشية التي عقدت في البحرين في 15 / 16 جويلية 1993." المعهد العربي لتحقيق والتنمية ، الكويت جويلية 1993.
- الدكتور : حمدي الظاهري ، مستقبل المياه في الوطن العربي ، دار الكتب القومية القاهرة ، 1991.
- الدكتور : نبيل السمان ، حرب المياه من الفرات على النيل ، بدون ناشر ، بدون تاريخ.
- الدكتور : كالي اليشي ، المياه و السلام ، وجهة نظر إسرائيلية ، ترجمة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، 1991. - عز الدين الخير و ،"الفرات، في ظل القانون الدولي " رسالة دكتوراه ، القاهرة ، 1985 .
- الدكتور: سامر صلاح الدين مخيمر وخالد جمال الدين حجازي ، أزمة المياه في المنطقة العربية ، الحقائق البدائل الممكنة ، مطابع السياسة ، الكويت ، ماي 1992.

ج - المقالات :

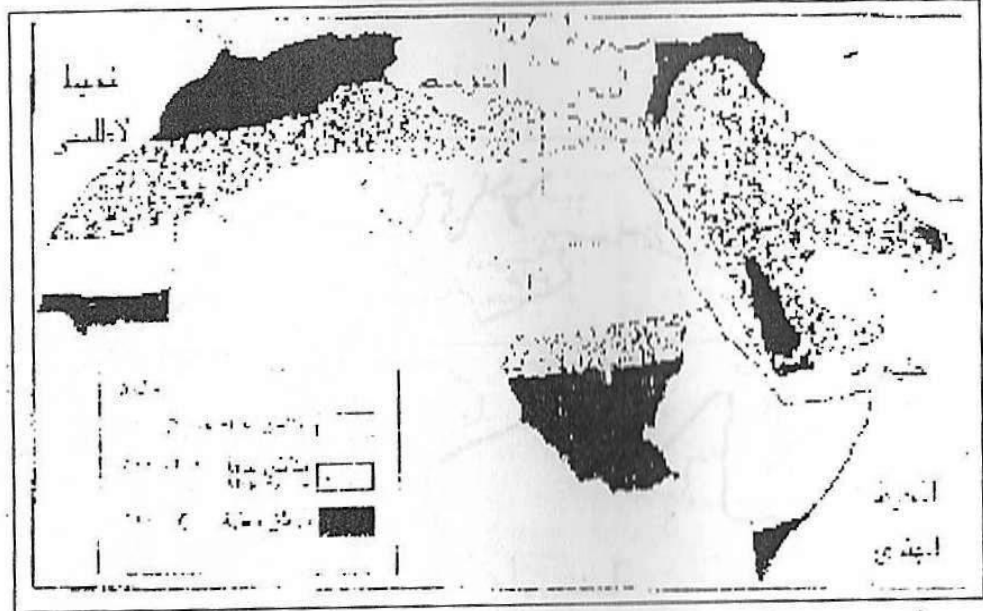
- جورج مصري، " حرب المياه في الصراع العربي الإسرائيلي "، مجلة الوحدة المغربية 7 العدد 76 ، جانفي 1961.
 - حامد سلطان ، " الأنهار الدولية في العالم العربي " ، المجلة المصرية للقانون الدولي العدد (66) ، 1966 .
 - ريمون أده ، "مقابلة مع عميد الكتلة البرلمانية الوطنية في لبنان ، الحوادث ، لندن العدد 946 ، 16 نوفمبر 1994.
 - طوننش حقان ، وجهة نظر تركيا في مشكلة المياه في الشرق الأوسط 1ملحق صحيفة "القبس"، الكويت ، العدد 7432 ، 24 فيفري 1994 . . موسي الدويك ، المستوطنان الإسرائيلية والمياه العربية المحتلة ، مجلة "شؤون عربية " العدد 72 ،ديسمبر 1992.
 - مصطفى صادق درويش ، مستقبل التعاون الإقليمي لتوفير المياه العربية" الاقتصاد الخليجي"، العدد 45 ، 1993 .
 - عبد الله الأشعل ، الماء ليس كنفت ، جريدة " العالم اليوم " العدد 31، جويلية 1992. - عجوز حازم و الحلواني بيوني ، حرب المياه " الاقتصاد الإسلامي " ، العدد 150 بنك دبي الإسلامي ، نوفمبر 1993.
 - على غالب ، أثر المشاريع المائية في أعالي الأنهار على البلدان المجاورة ، ندرة مشكلة [المياه في الشرق الأوسط الواقع و المستقبل ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، عمان نوفمبر 1991.
 - التقرير الإستراتيجي العراقي 1988 ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام | القاهرة ، 1989.
- د- الأنترنات :

الملاحق



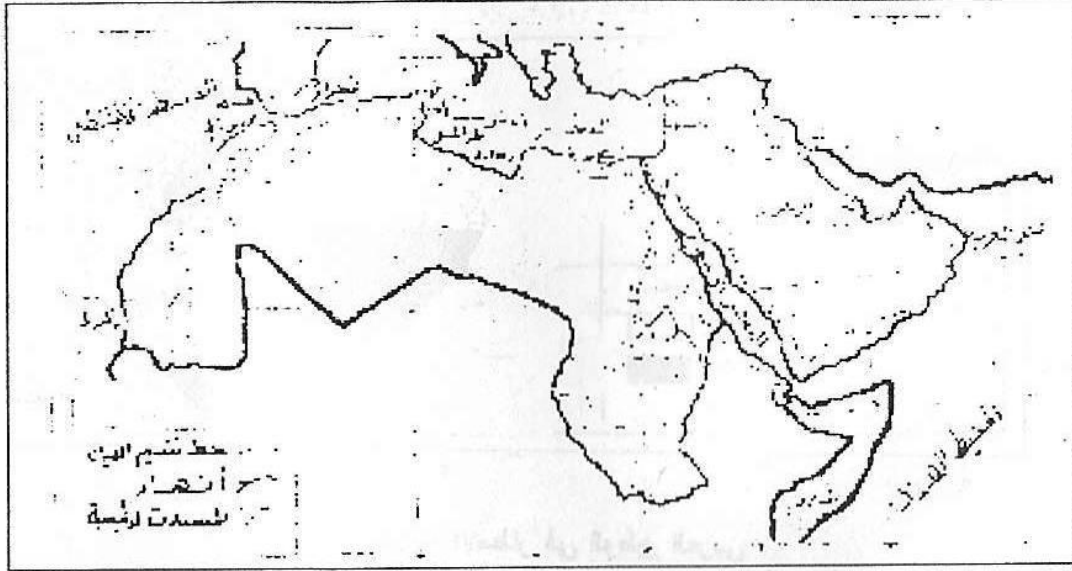
الدورة الهيدرولوجية للماء

الصدر: د. محمد أمين مندل: الماء مصادره وخصائصه وموصفاته، جمعية علوم وتقنية الماء، المنامة 1992 ص 6



توزيع الامطار في الوطن العربي

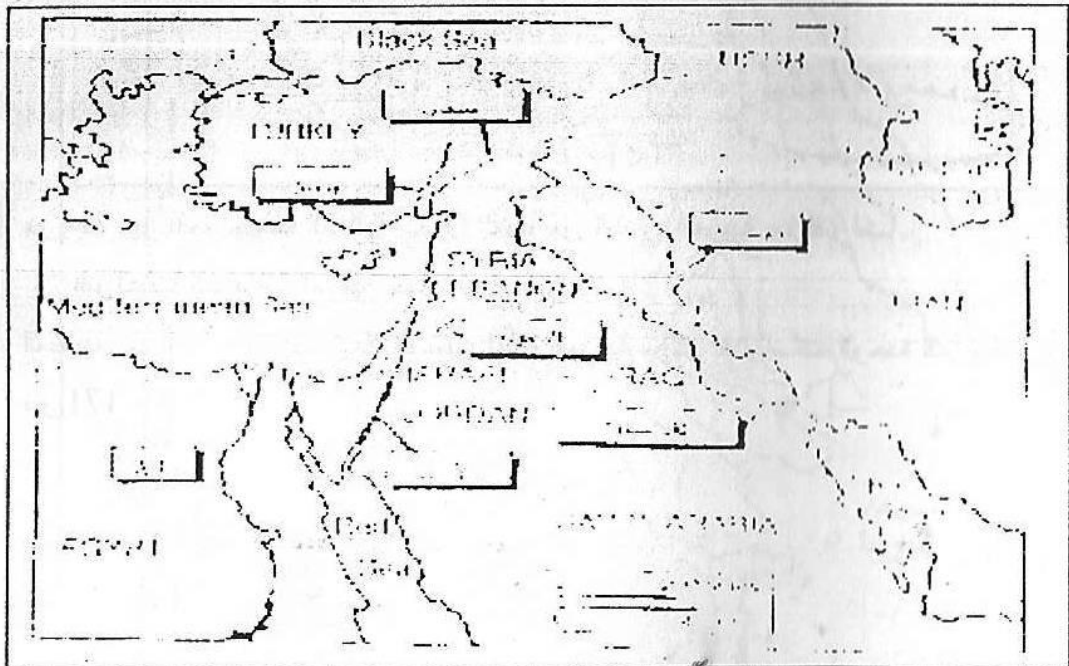
المصدر : مجلة كلية الملك خالد العسكرية العدد 45، 1996، ص 46.



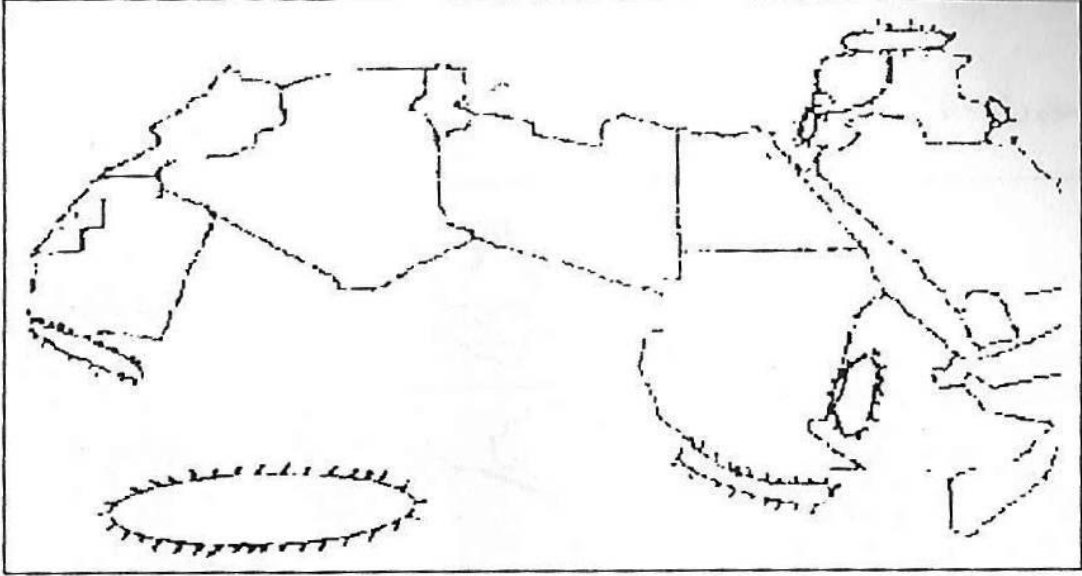
مخطط هيدروغرافي للوطن العربي

المصدر: كمال فريد سعد (الإشراف والتخطيط والتنسيق)، ممدوح شاهين (محرر) : تقييم الموارد المائية في الوطن العربي، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، مكتب اليونسكو الإقليمي للعلوم والتكنولوجيا للدول العربية، المعهد الدولي باريس، دلفست، دمشق سنة 1988، ص 112.

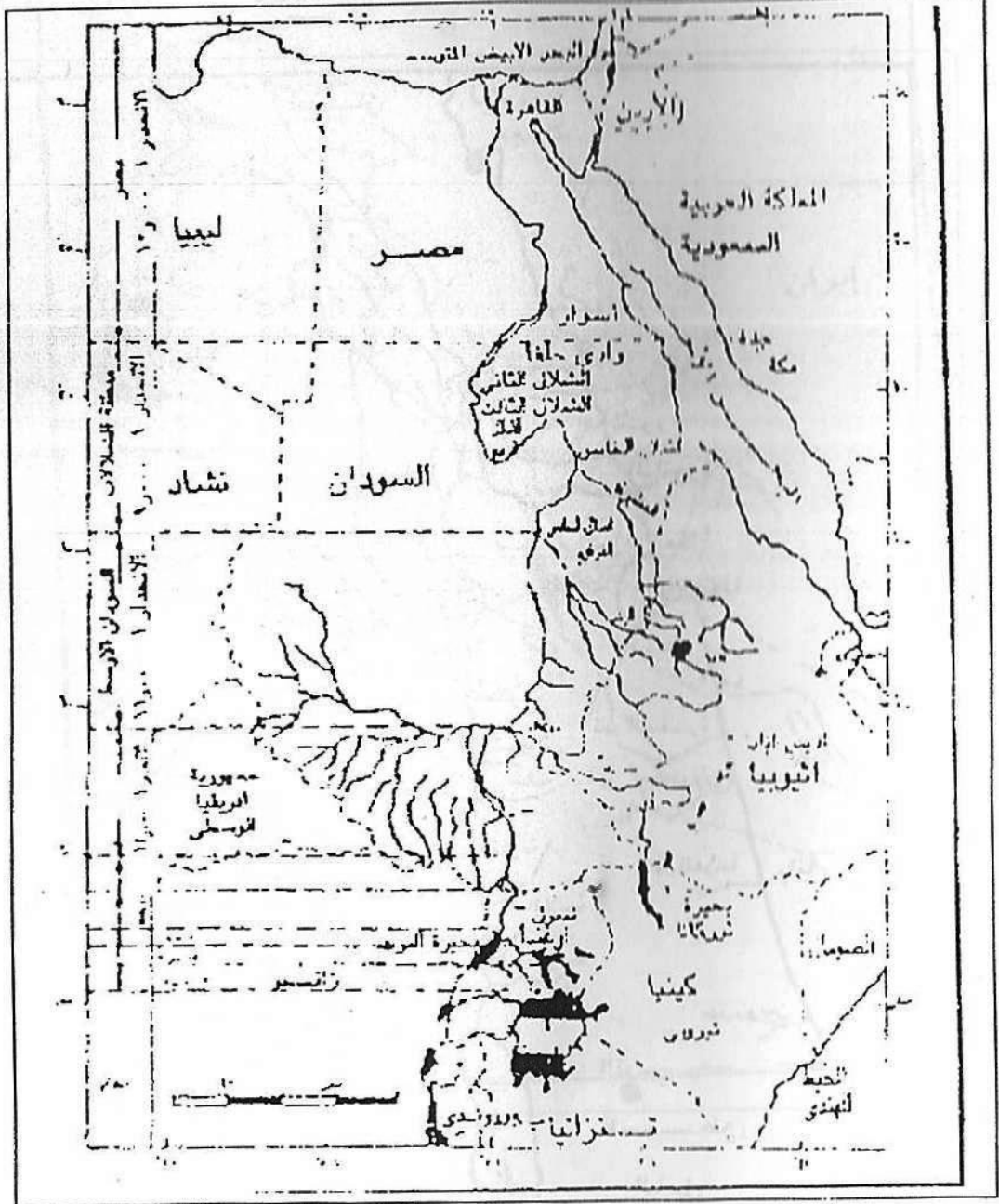
الملحق رقم: 04



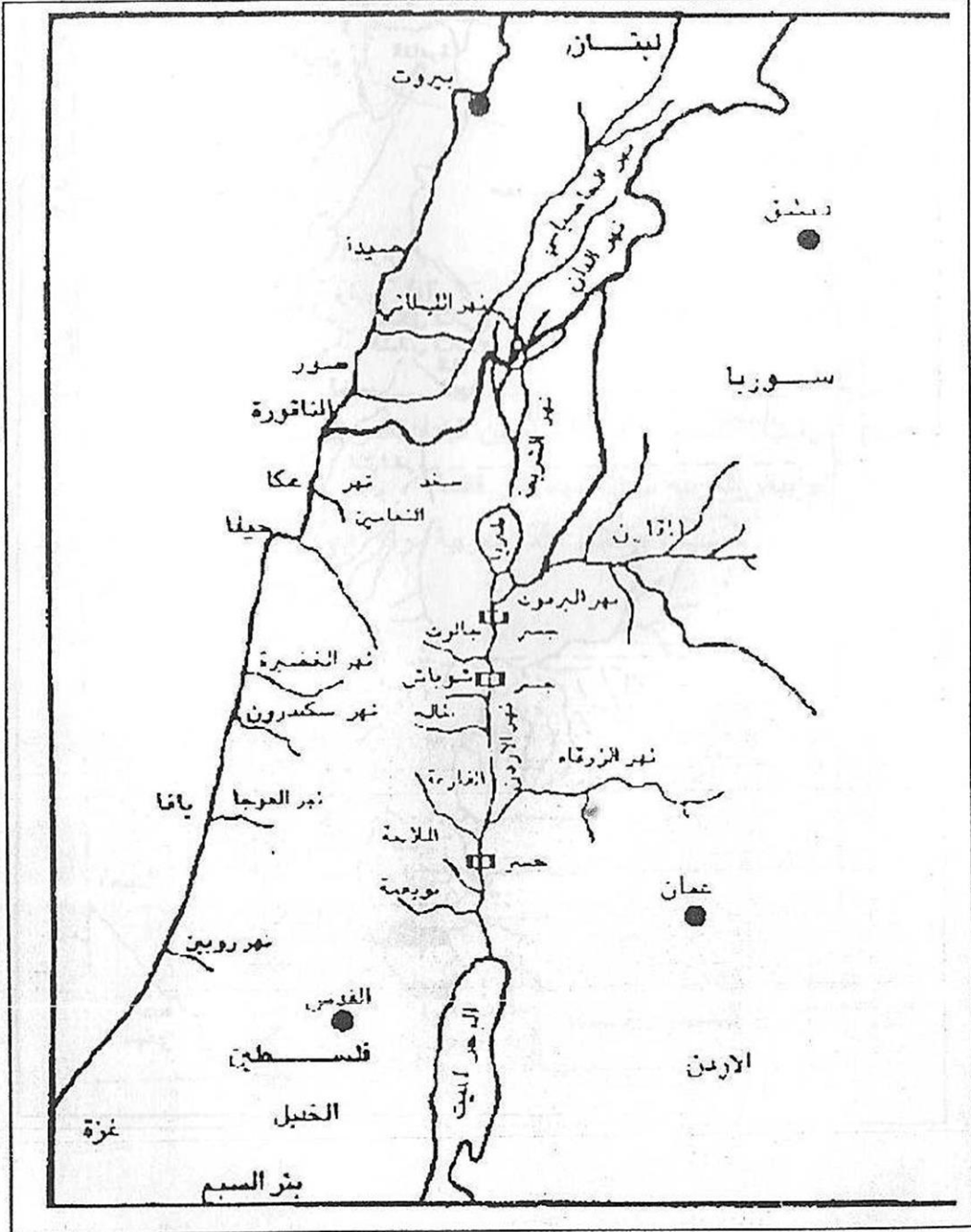
خريطة تبين المجاري المائية التي يحتمل أن تدور حولها بعض التوترات أو التي يمكن أن تكون عنصرا في تسوية وذلك من منظور أمريكي



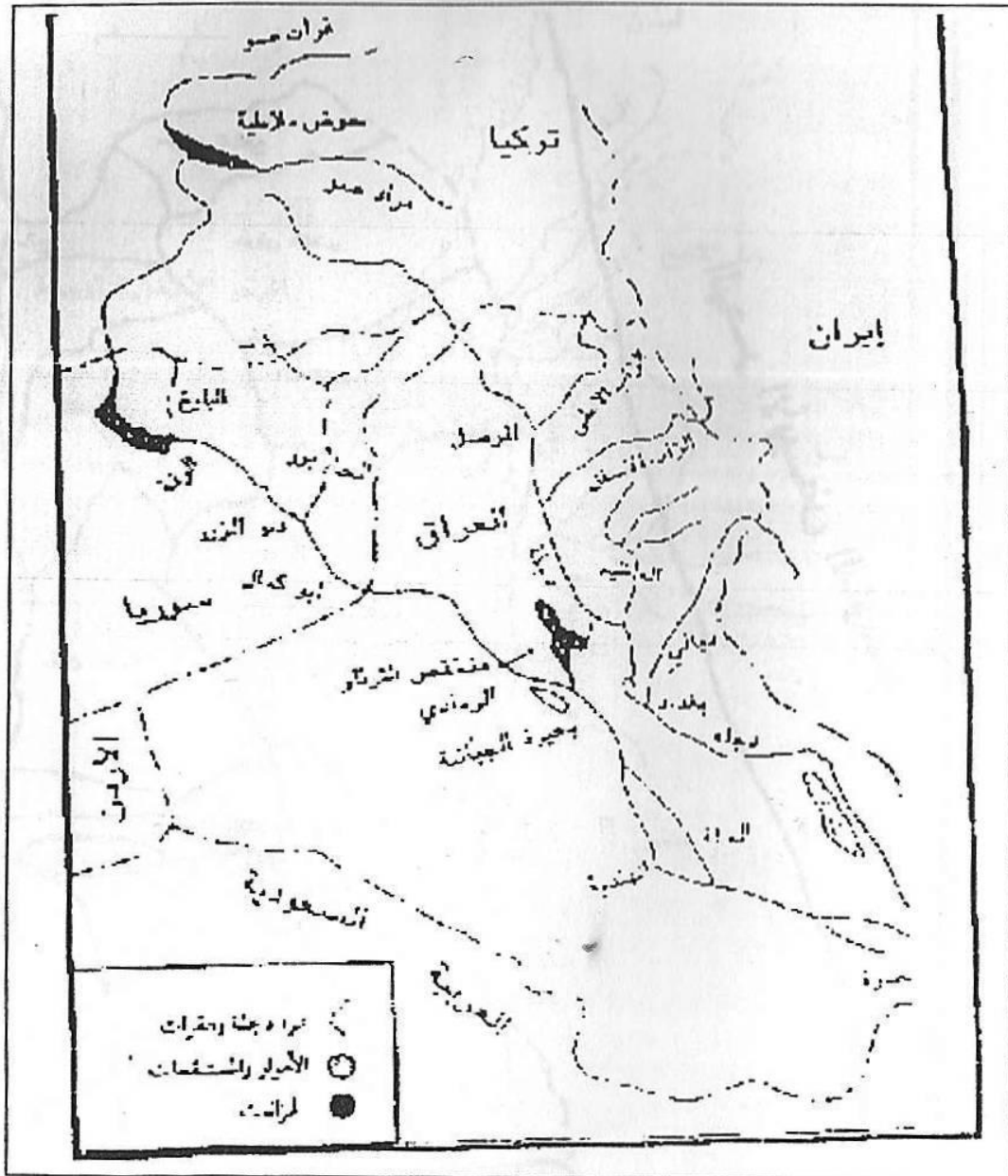
خريطة تبين المواجهات المحتملة حول المياه بين البلدان العربية مع افتراضا
أن النزاعات العربية_العربية حول المياه غير قائمة
المصدر: د.خير الدين حسيب ، مستقبل الأمة العربية مركز الدراسات الوحدة العربية،بيروت
ص171



حوض النيل موضعا ارتفاع النهر فوق سطح البحر في مواقع مختارة بغرض توضيح اختلاف درجة انحدار النهر في اجزائه المختلفة
 المصدر: د. رشدي سعيد، نهر النيل نشأته واستخدام مياهه في الماضي والمستقبل دار الهلال، القاهرة، ط 1، ص 181-193



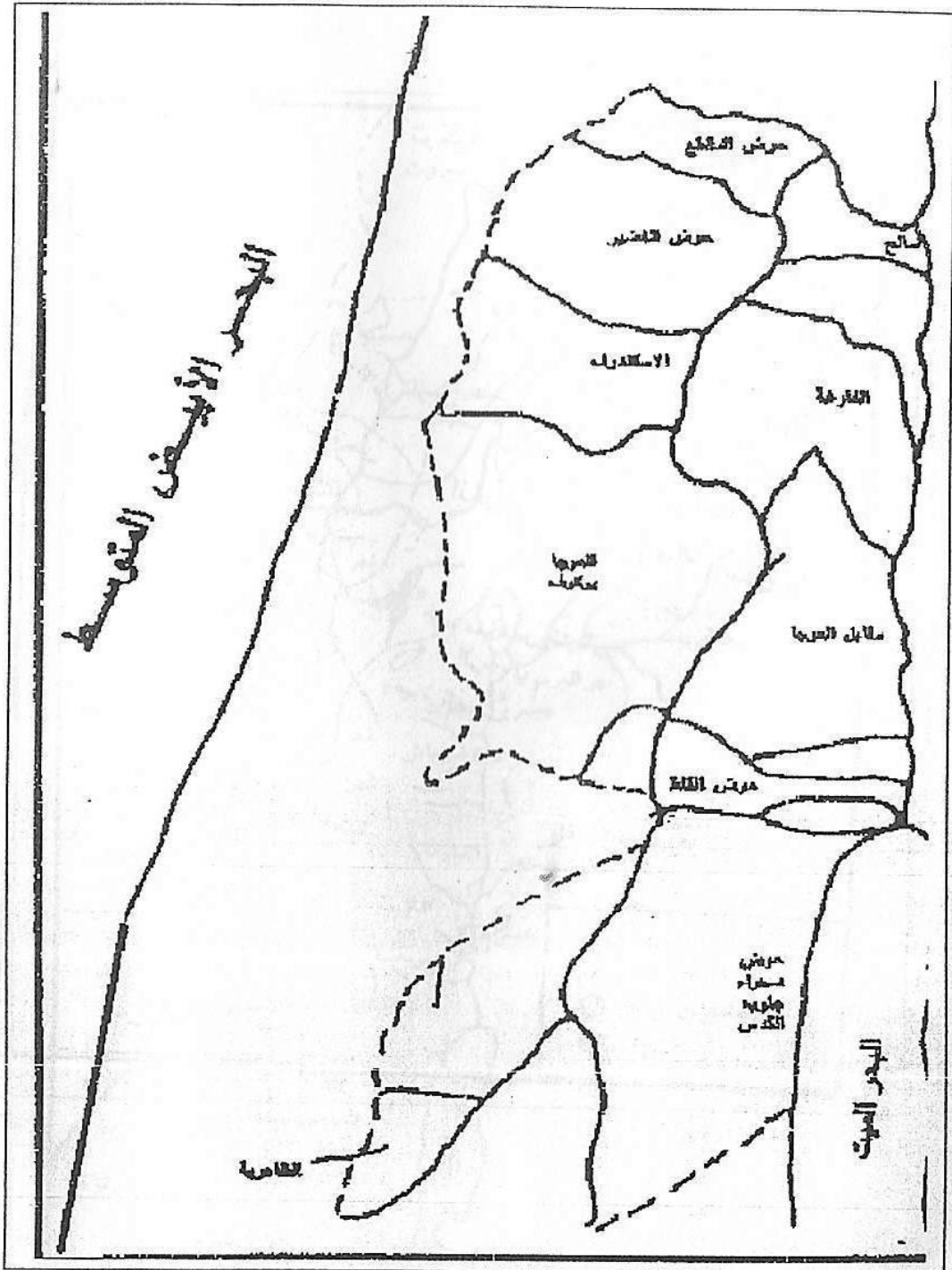
انهار اليطاني والحصباني واليرموك والاردن
المصدر: الياس سلامة: مشكلة المياه في الاردن، في مركز الدراسات الاستراتيجية الجزء
الاول ط1 بيروت، ديسمبر 1994 ص 90.



مجرى نهري دجلة و الفرات و روافدهما

المصدر: نبيل السلطان، مشكلة المياه في سوريا في مركز الدراسات الإستراتيجية و البحوث و التوثيق، ص 169.

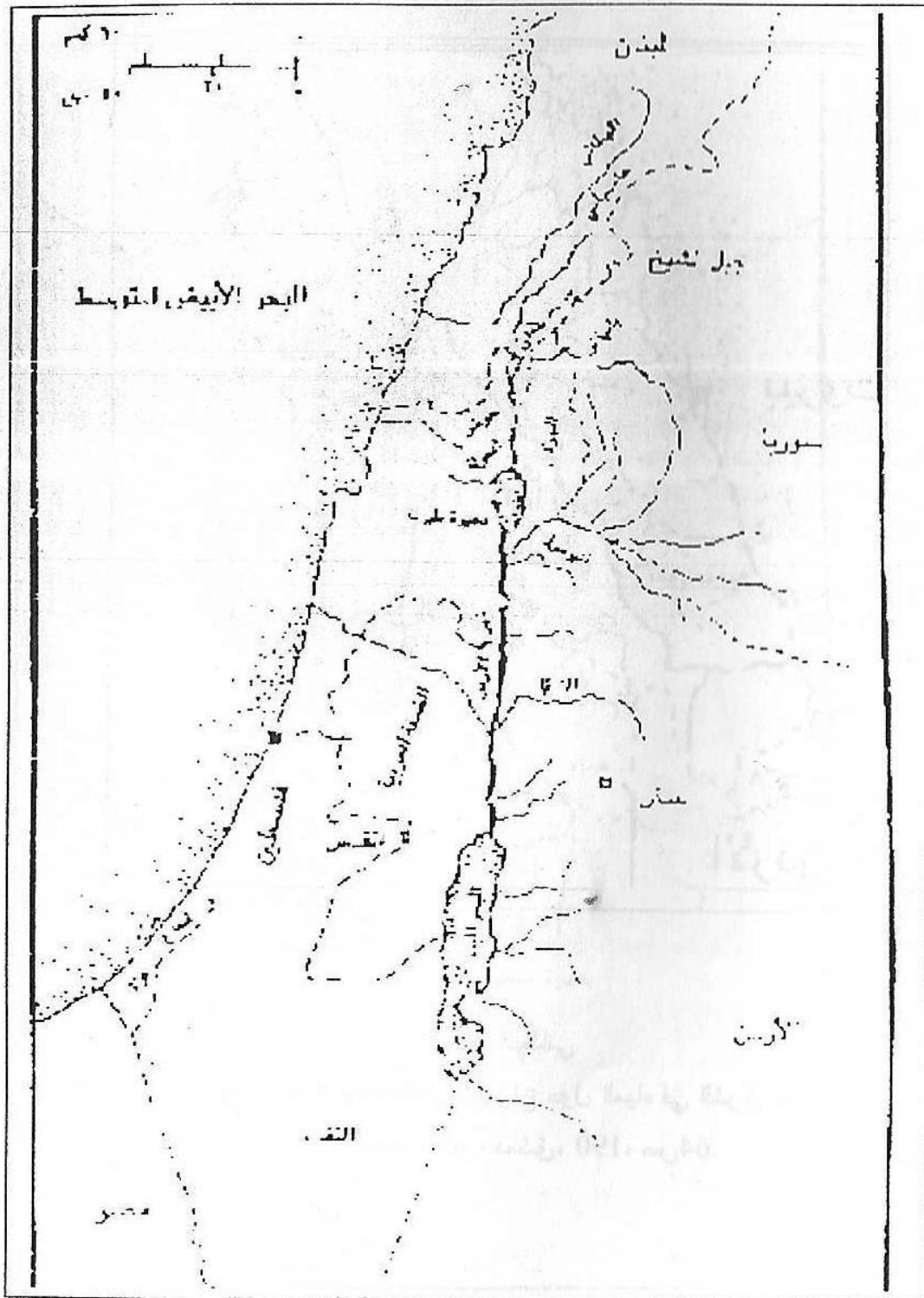
الملحق رقم: 09



أحواض المياه الجوفية في الضفة الغربية

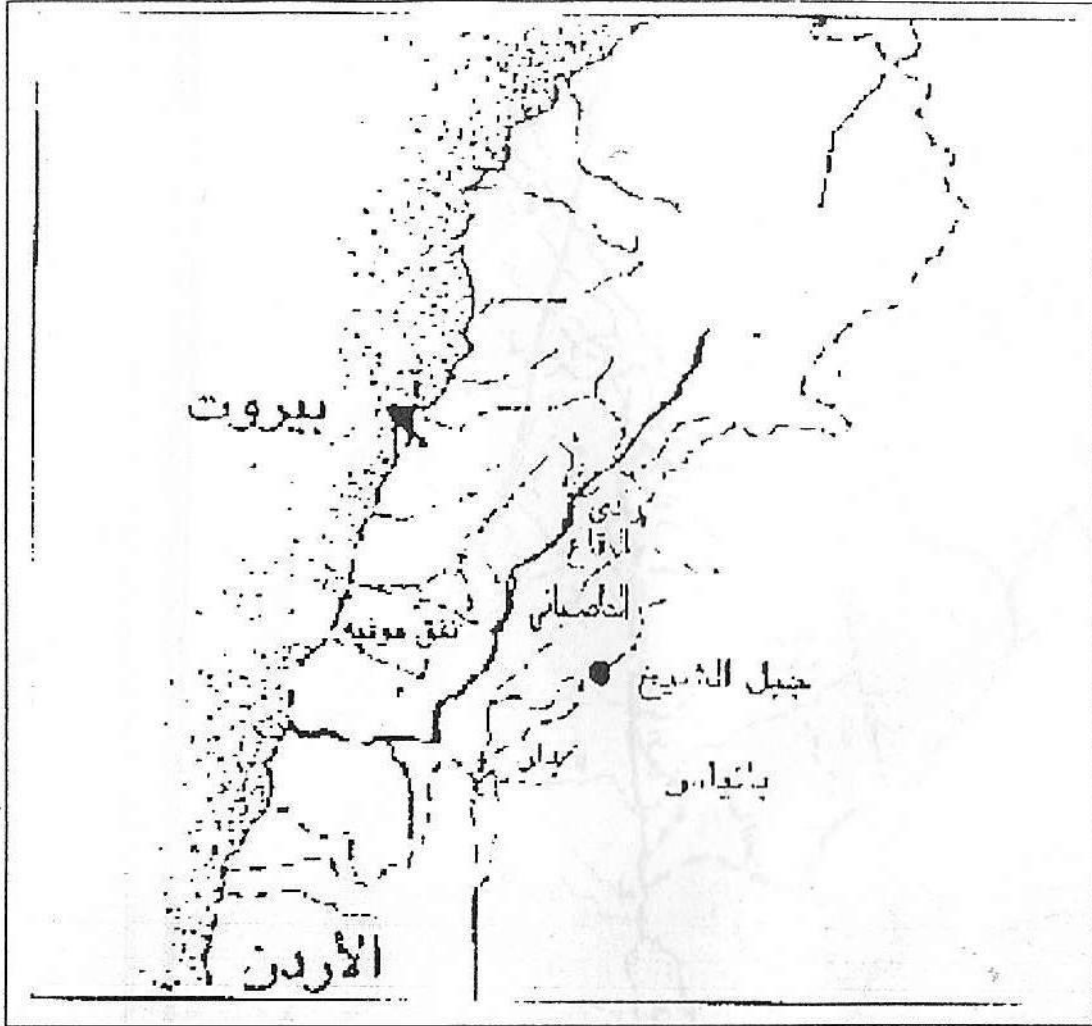
المصدر: كمال فريد سعد، مرجع سابق، ص 209.

الشكل رقم:



حوض نهر الأردن

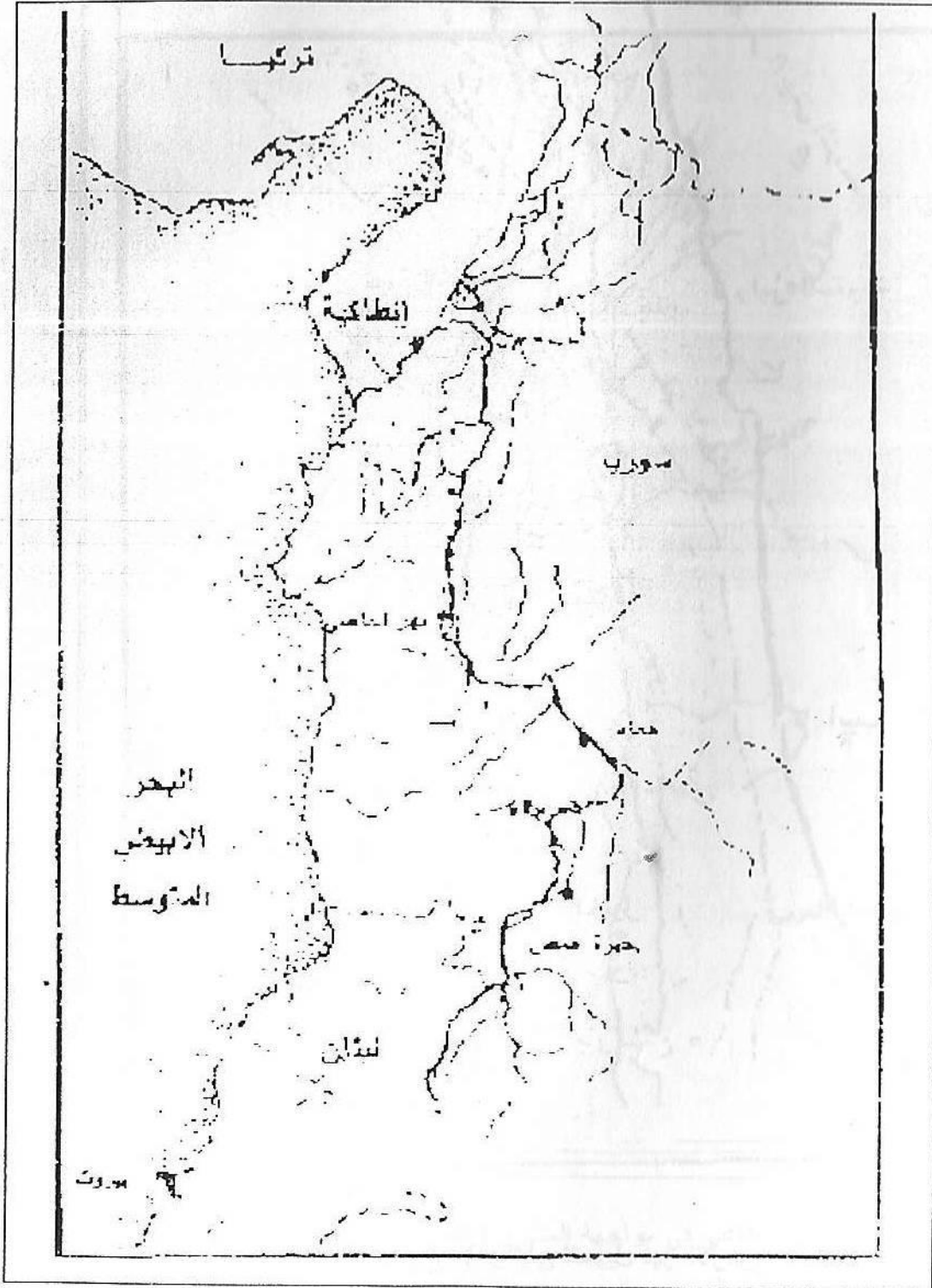
المصدر: نبيل السلطان، مرجع سابق، ص 19.



نهر الليطاني

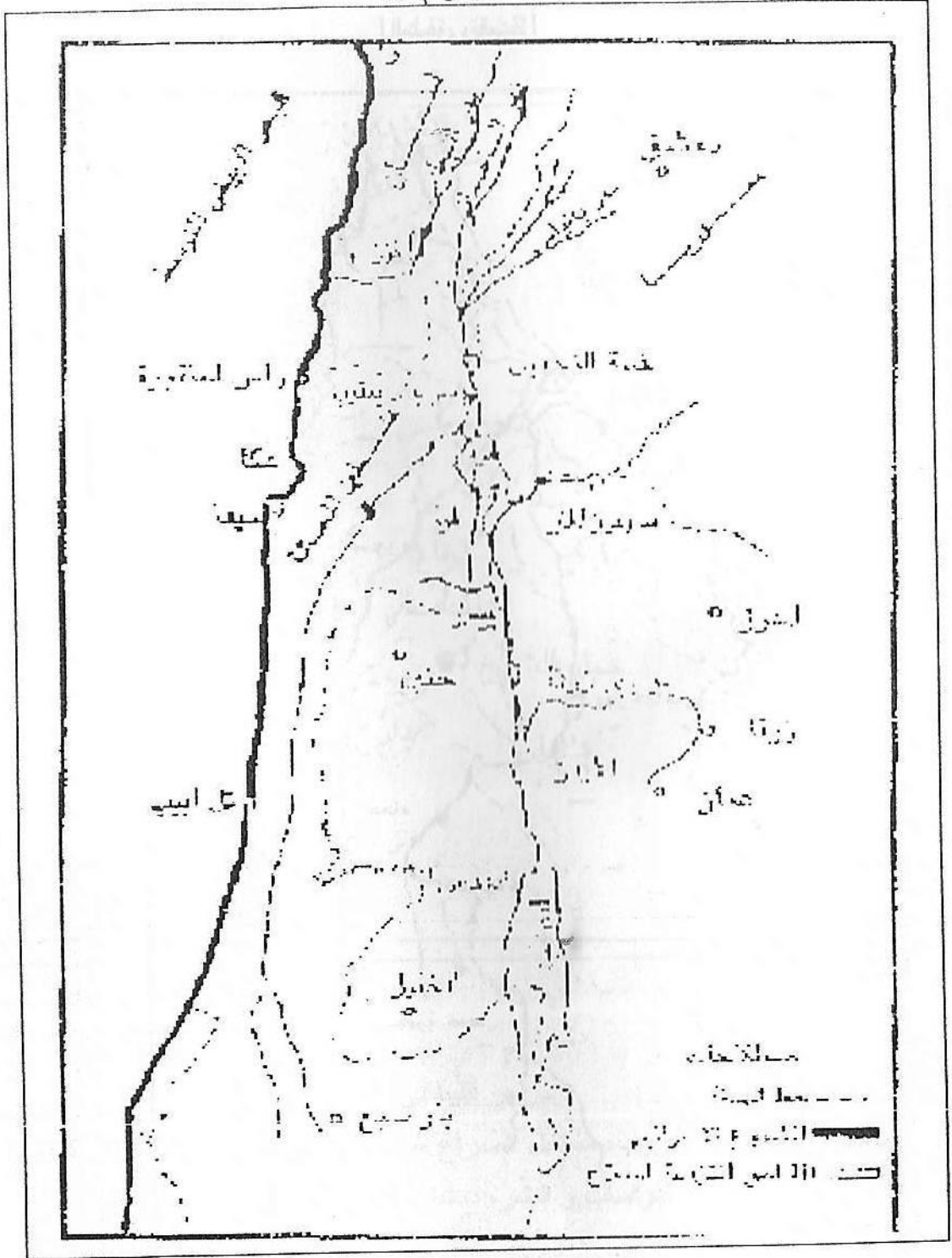
المصدر: عبد الأمير دكروب، مستقبل الصراع حول المياه في الشرق الوسط، دار كنعان .
لدراسات و النشر، دمشق، 190، ص64.

الملحق رقم: 12



نهر العاصي

المصدر: محمد أمين منديل، نفس المرجع السابق، ص 116.

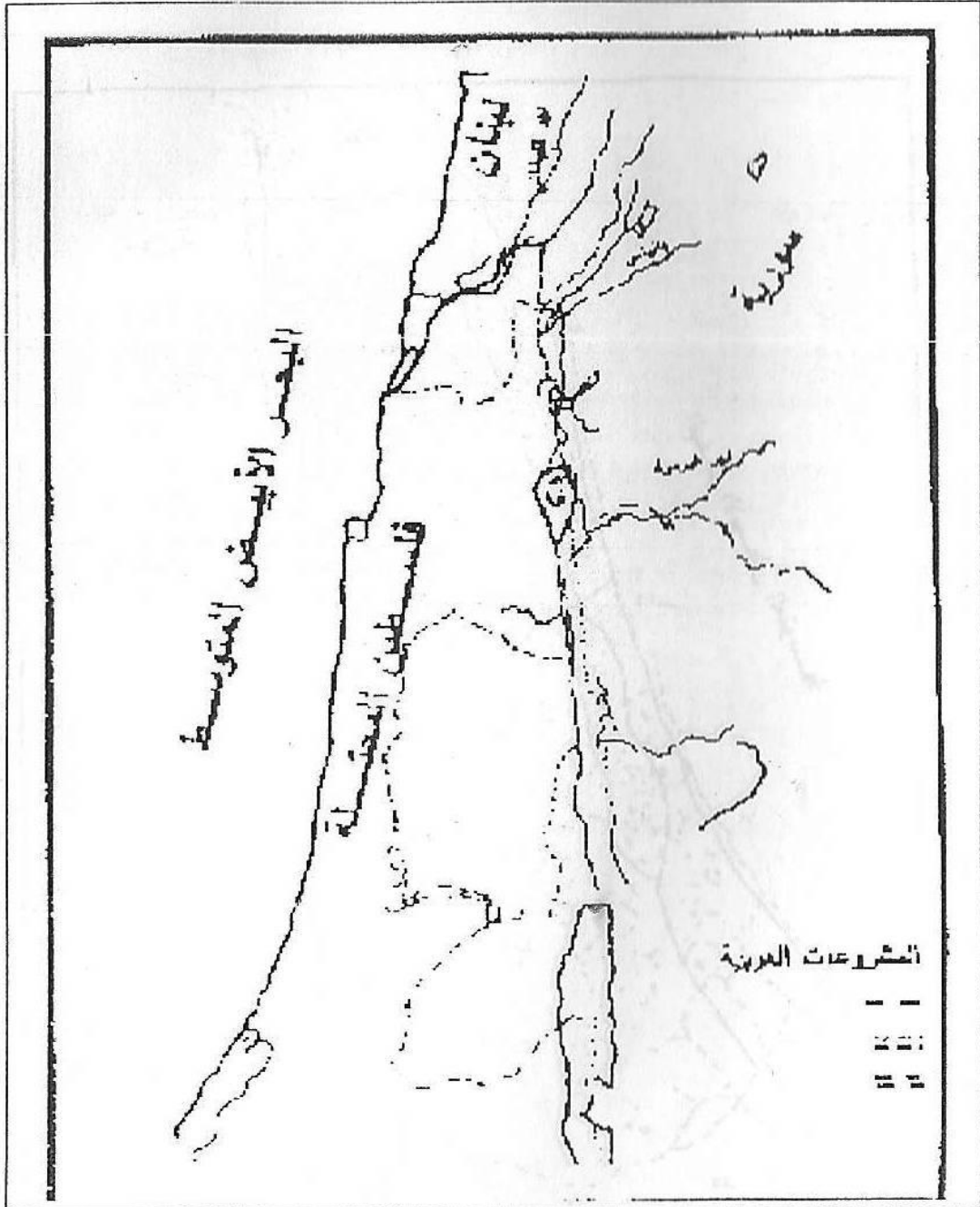


المشروع الإسرائيلي لتحويل نهر الأردن

المصدر: كلية المعلمين بالقاهرة (لجنة الميثاق و التوعية القومية، مشكلة مياه نهر الأردن)

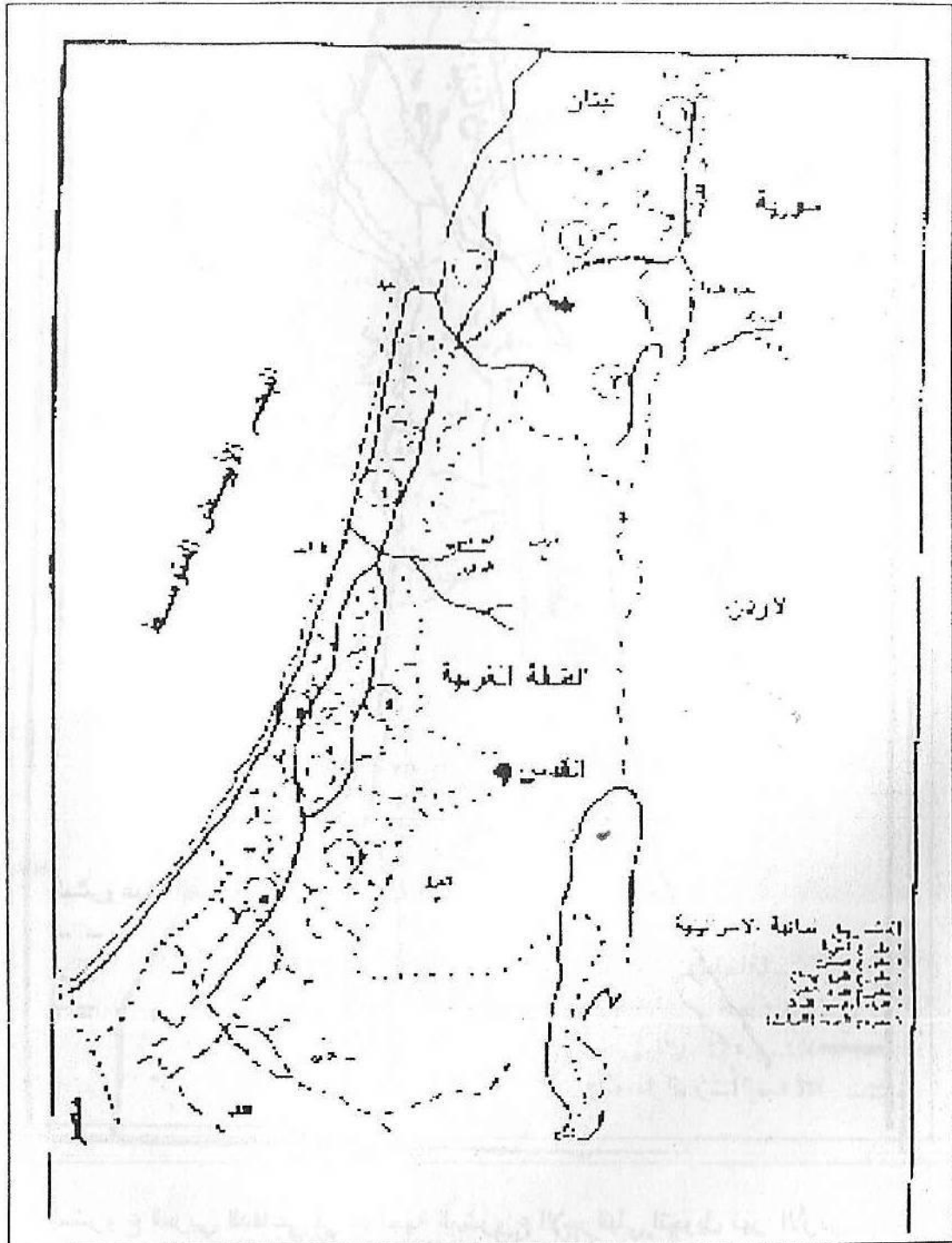
نشرة غير دورية القاهرة، ص 6.

الملحق رقم: 14



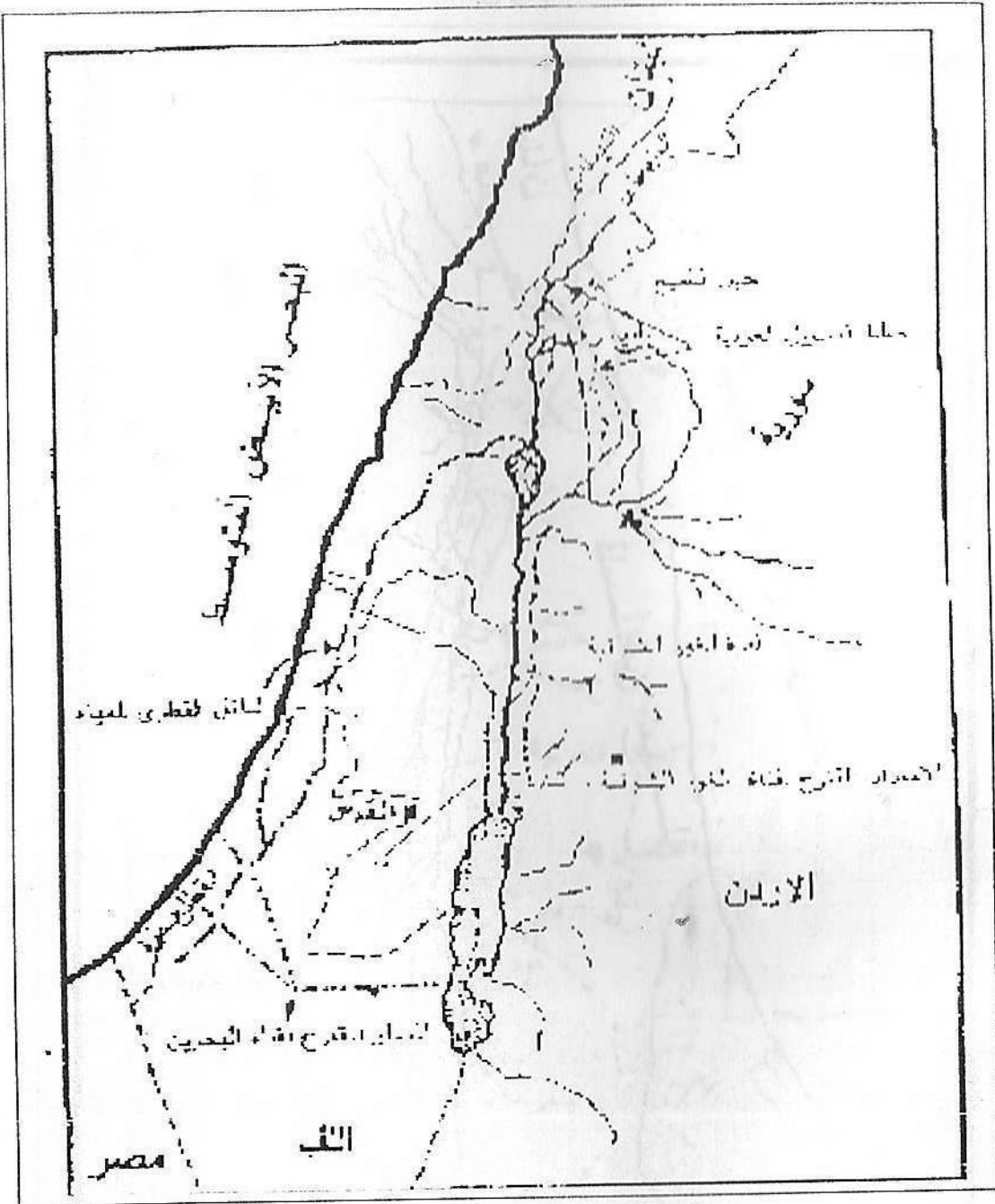
المشروع العربي الدفاعي في مواجهة المشروع الإسرائيلي لتحويل نهر الأردن

المصدر: المرجع السابق، ص 7.



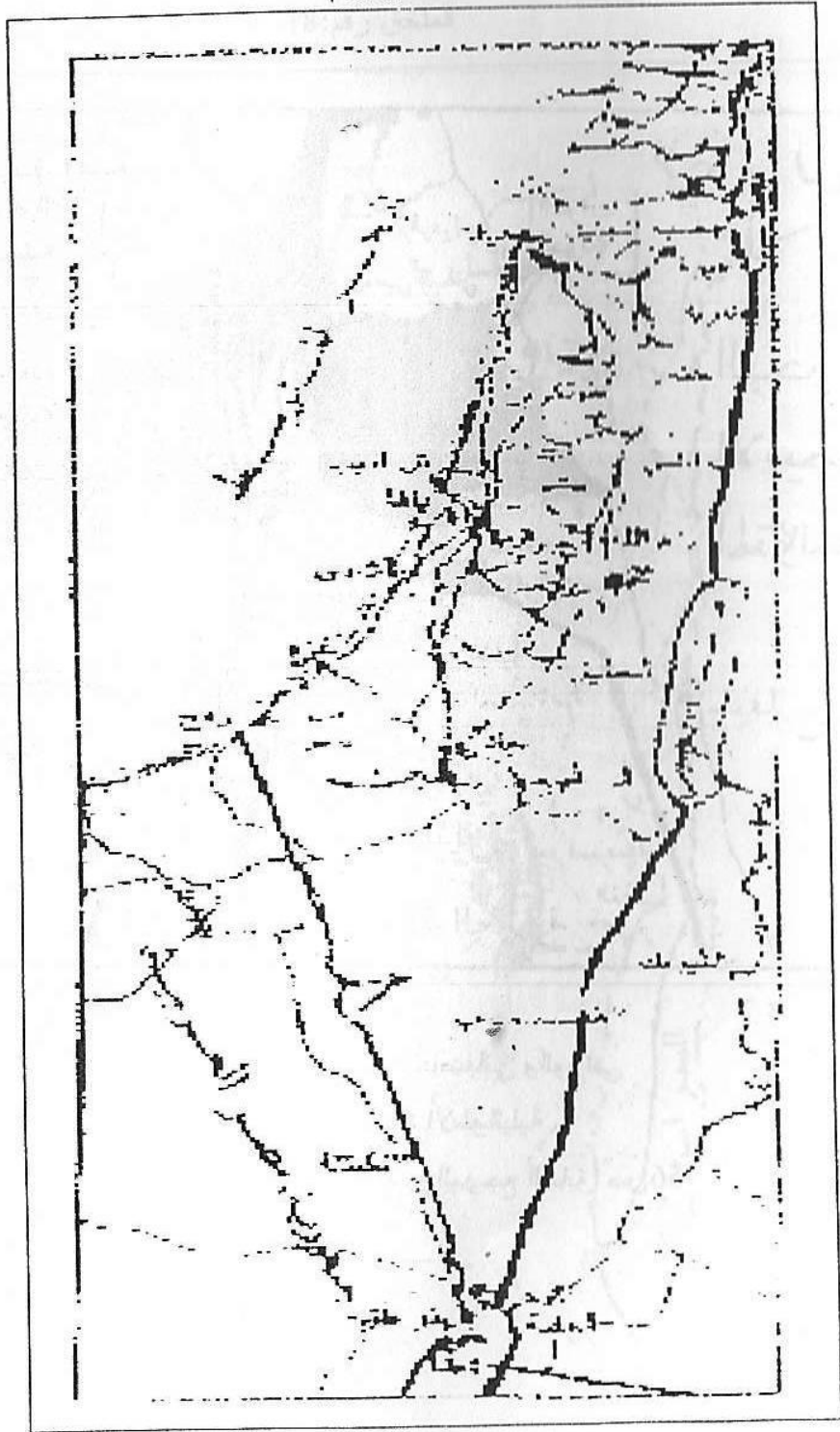
المشاريع المائتة الإسرائيلية

المصدر: عطا يوسف، إسرائيل و المشاريع المائتة في فلسطين المحتلة، العلم و التكنولوجيا، العدد 17 يوليو



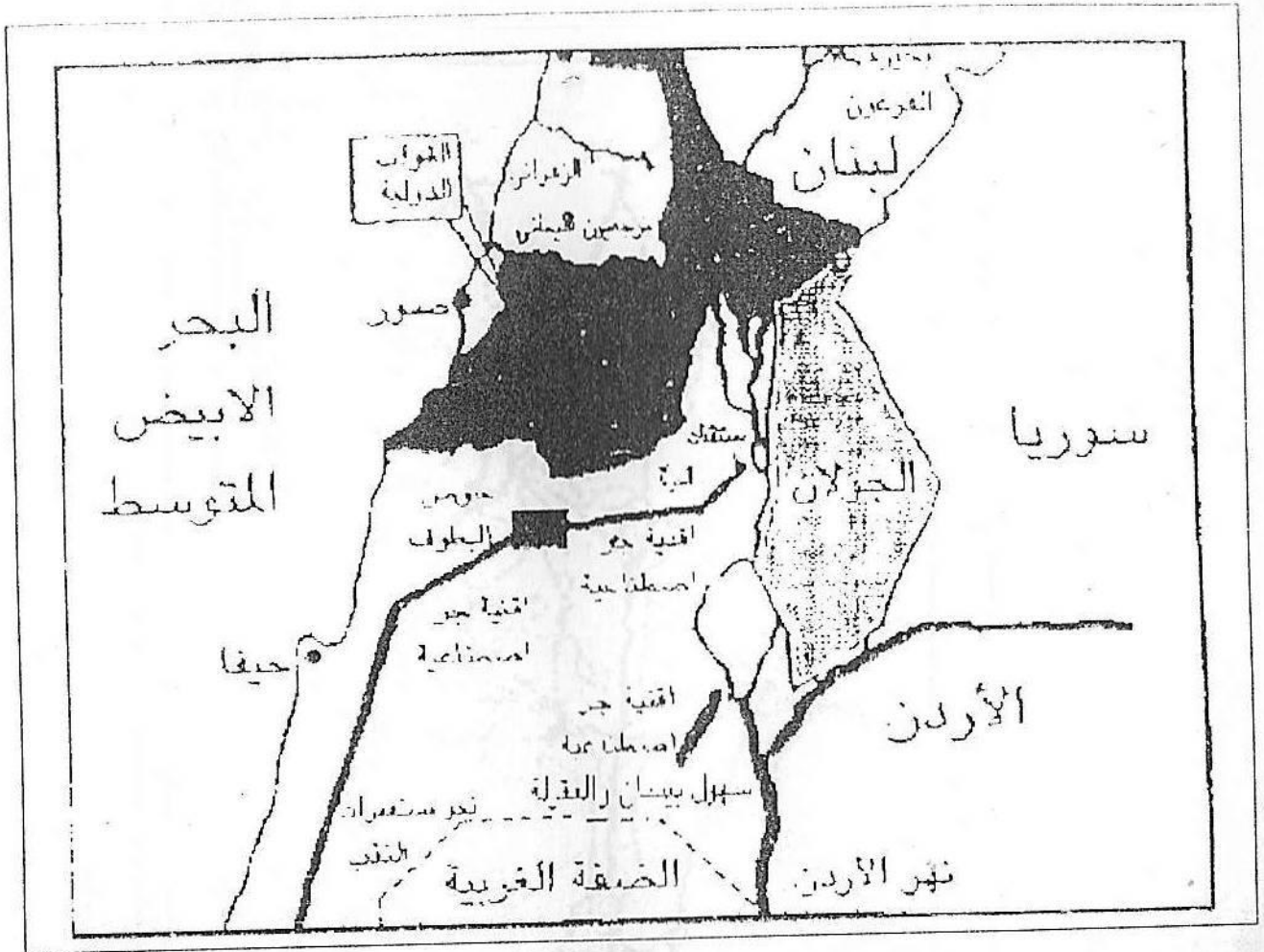
نهر الأردن - المشروعات القائمة و المقترحات
المصدر: د. رشدي سعيد، مرجع سابق، ص 24.

الملحق رقم: 17



خريطة فلسطين

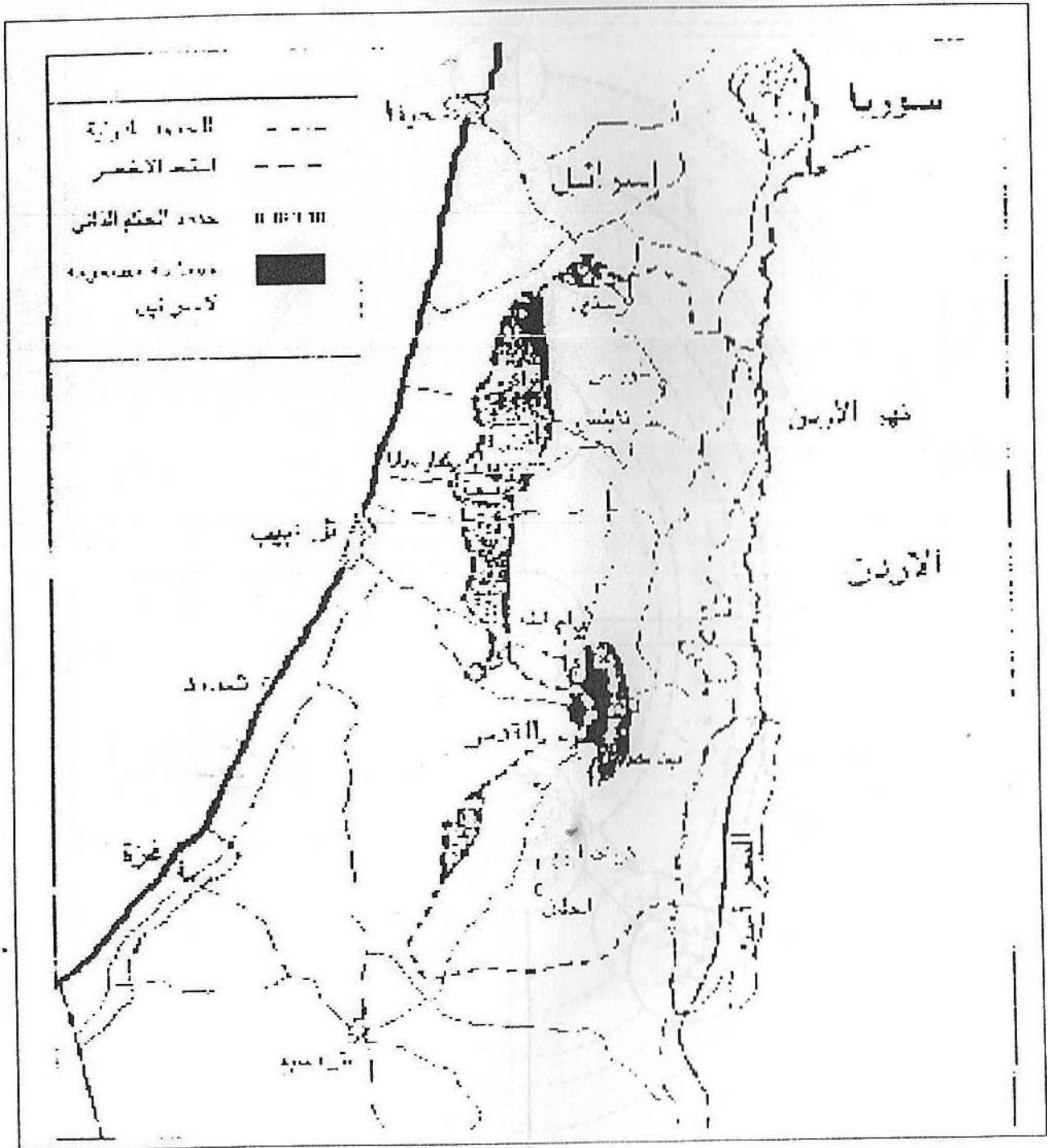
المصدر: أطلس العالم العربي، ص 39.



مجري الليطاني و الحاصباني والوزاني

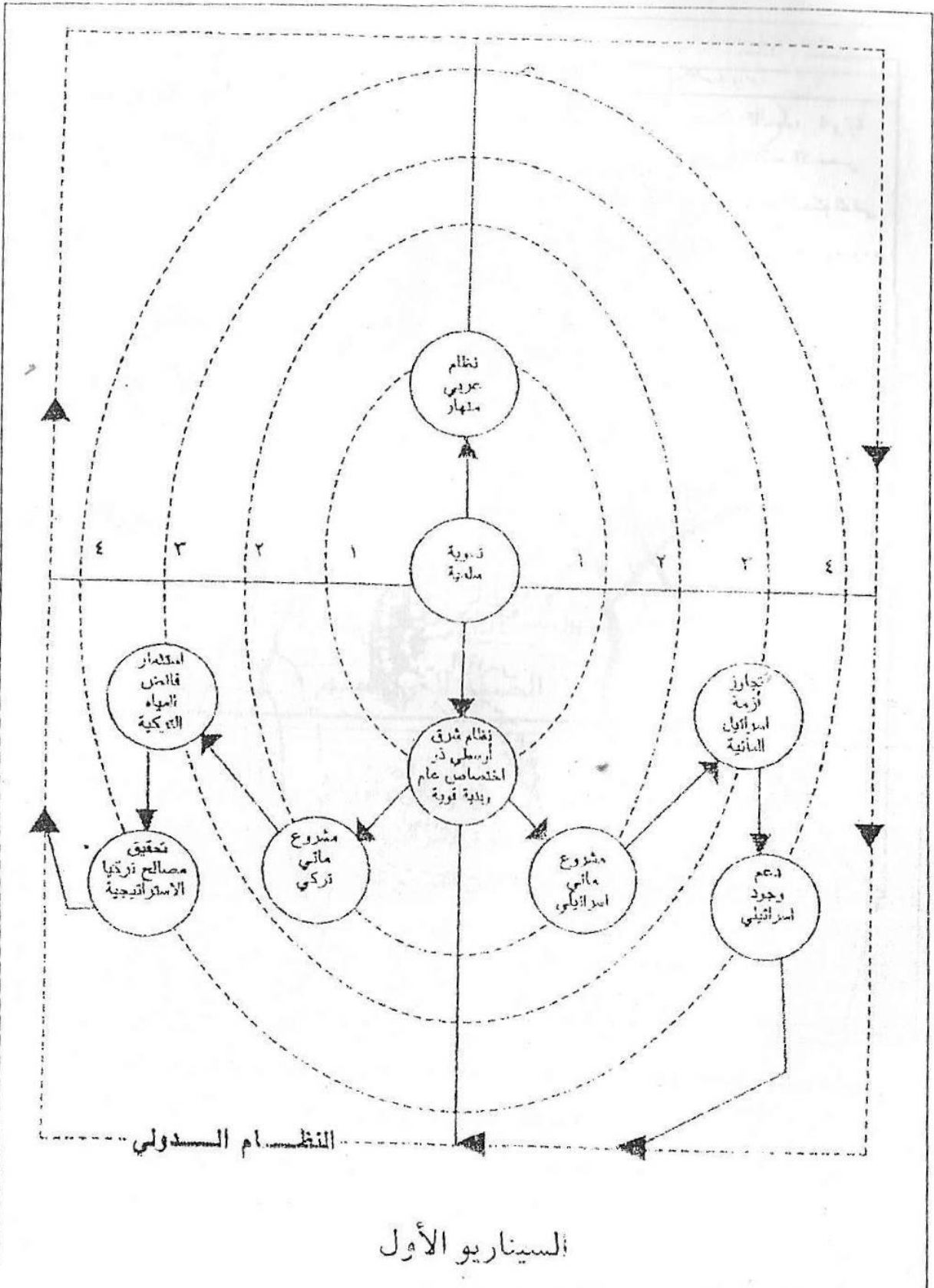
تحت السيطرة الاسرائيلية

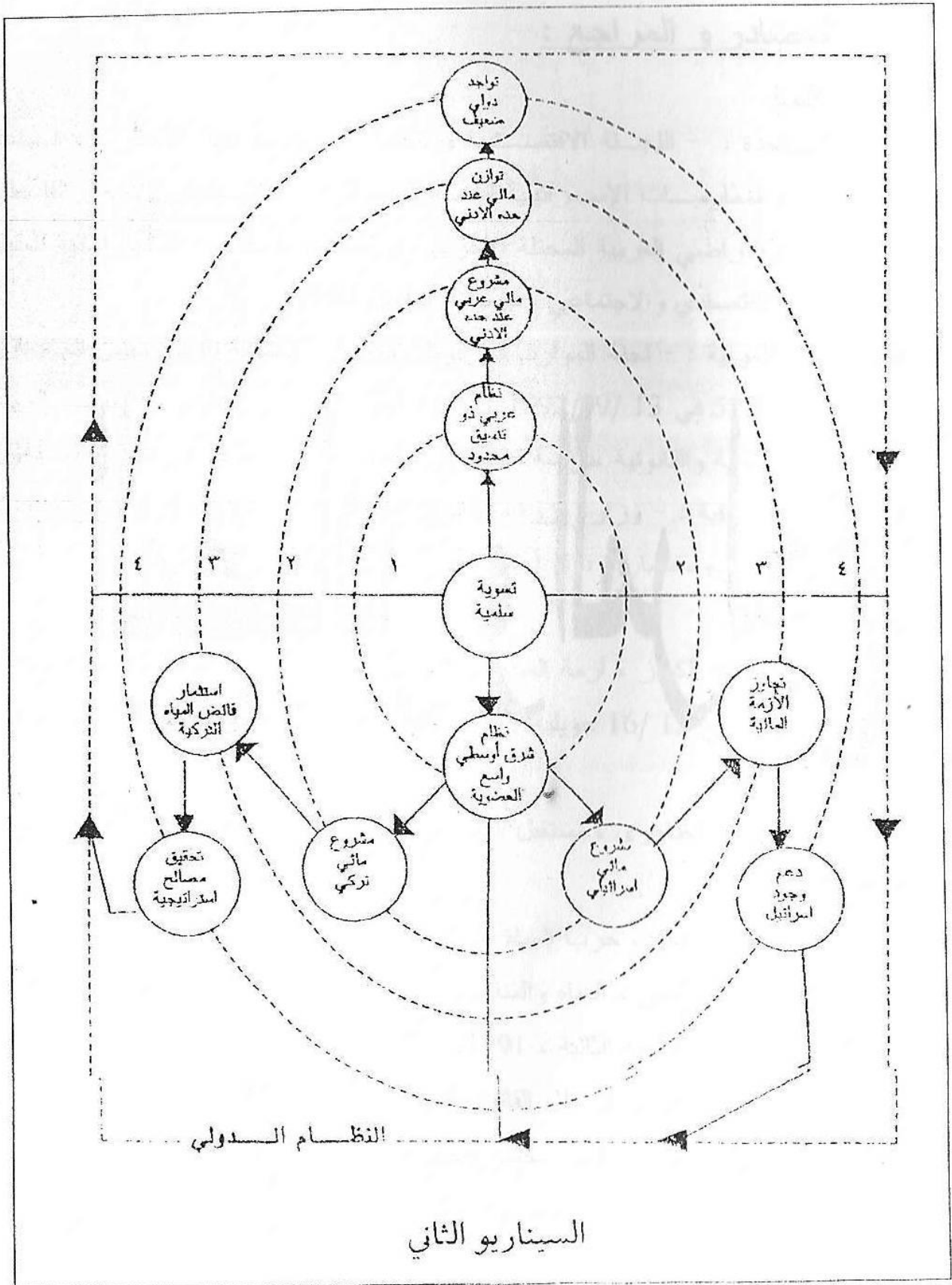
المصدر: الياس سلامة نفس المرجع السابق ص 56



خريطة تبين المناطق التي تسعى إسرائيل للإبقاء عليها بغرض ضمان السيطرة على منابع المياه في الضفة الغربية

المصدر: جوزيف الفير، مستوطنات و الحدود، التصورات الإسرائيلية للحل الدائم، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 21، شتاء 1995، ص 111.





الفهرس

- أ مقدمة
- 4 الفصل الأول : الوضع المائي في الشرق الأوسط من منظور قانوني
- 6..... المبحث الأول : الوضع المائي لنهر النيل وتنظيمه الإتفاقي
- 12 المبحث الثاني : الوضع المائي لنهري دجلة و فرات وتنظيمها الإتفاقي
- 17..... المبحث الثالث : الوضع المائي بنهر الأردن واليرموك وتنظيمه الإتفاقي
- 21..... المبحث الرابع : الوضع المائي في لبنان وتنظيمه الإتفاقي
- 24..... المبحث الخامس : الوضع المائي في إسرائيل والأراضي العربية المحتلة
- 29..... الفصل الثاني : مشكلة المياه في الشرق الوسط من منظور سياسي
- 30..... المبحث الأول : أزمة المياه في نهر النيل
- 37..... المبحث الثاني : مشكلة المياه في نهري دجلة والفرات
- 42..... المبحث الثالث : أزمة المياه في نهري الأردن واليرموك
- 46..... المبحث الرابع : مشكلة المياه اللبنانية
- 51..... المبحث الخامس : مشكلة المياه في الأراضي العربية الممثلة
- 59..... الفصل الثالث : تجاوز مشكلة المياه في الشرق الأوسط
- 60 المبحث الأول : نقل المياه ما بين الحدود
- 64..... المبحث الثاني : ترشيد استهلاك الموارد المائية المتاحة
- 68 المبحث الثالث : إضافة موارد مائية جديدة
- 74..... المبحث الرابع : تنمية الموارد المائية المتاحة
- 79..... خاتمة

.....: الملاحق

84 المراجع الفهرس.....